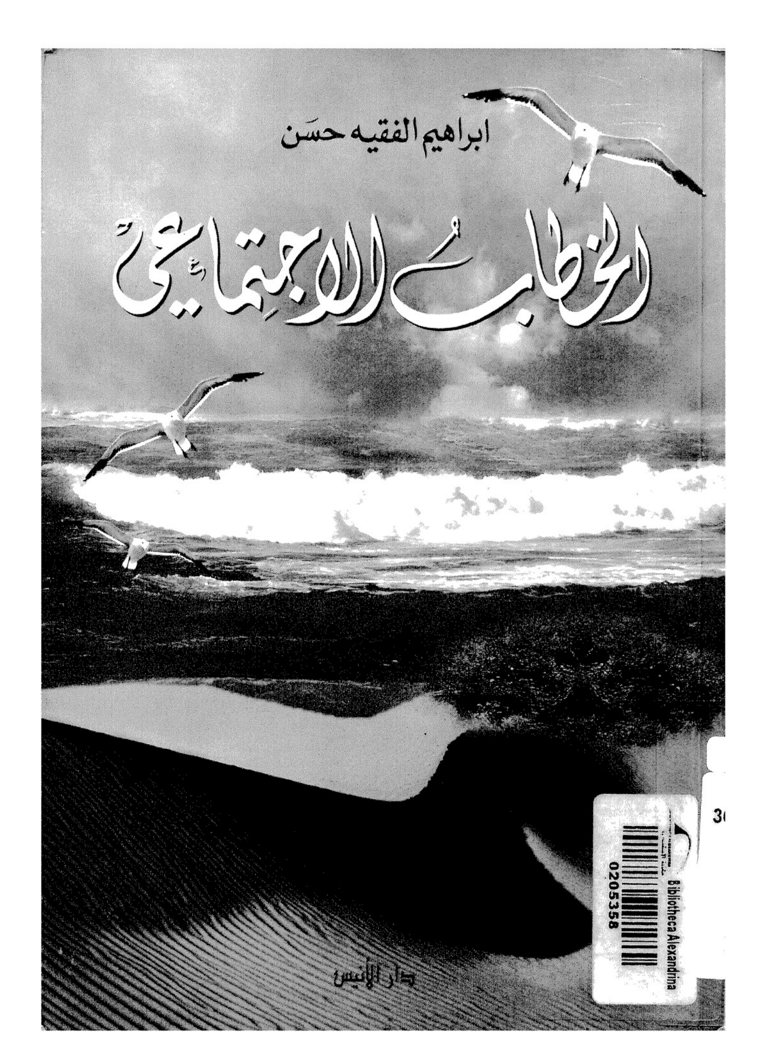

ابراهيم الفقيه حسَن
الخطابُ الاجتماعيُّ
دار الأنيس

الخطاب الاجتماعي

ابراهيم الفقيه حسن

الخطاب الاجتماعي



دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع

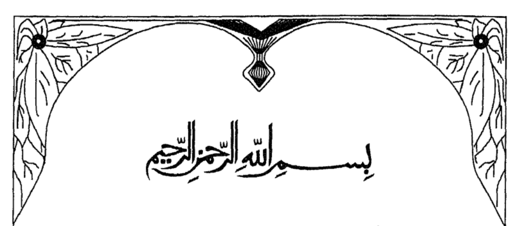
الطبعة الثانيـــة : 1999

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية - بنغازي

ISBN 9959 - 207 - 11 - 5 :ردمك
رقم الإيداع: **4602 / 1999**



جمع مرئي وأخراج
دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع
مصراتة - الجماهيرية العظمى - عمارة التامين - هاتف: 614593 - فاكس: 614592 ص. ب.: 824



﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾.

❀ ❀ ❀

﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾.

❀ ❀ ❀

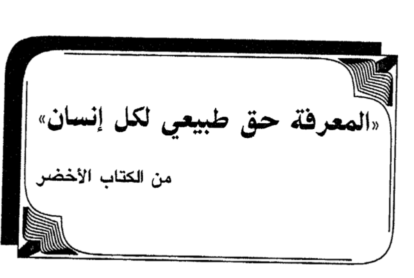
﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾.

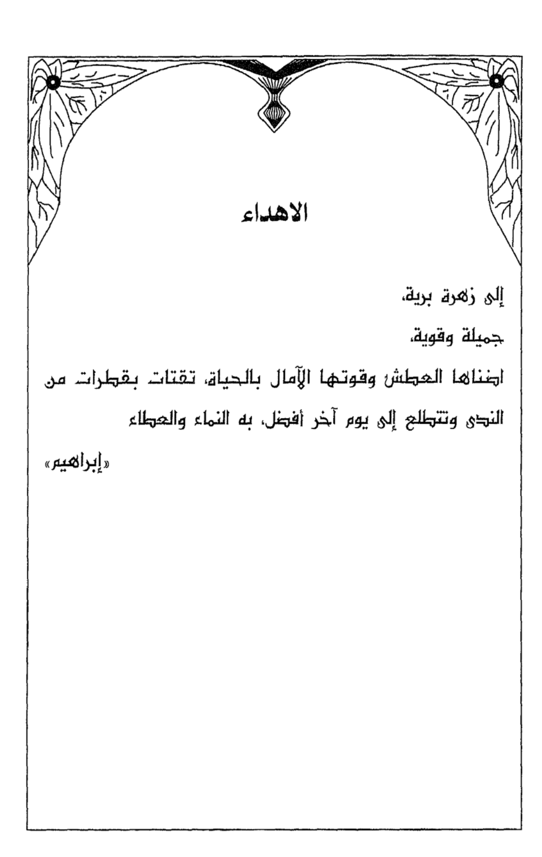
❀ ❀ ❀

﴿إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله ثم إليه يرجعون﴾.

صدق الله العظيم

في هذه الآيات الكريمة من كتاب الله القرآن، المعاني المستهدفة من هذه الأوراق والآيات واضحة بذاتها.


«المعرفة حق طبيعي لكل إنسان»
من الكتاب الأخضر



الاهداء

إلى زهرة برية،

جميلة وقوية،

اضناها العطش وقوتها الآمال بالحياة، تقتات بقطرات من الندى وتتطلع إلى يوم آخر أفضل، به النماء والعطاء

«إبراهيم»

الخطاب الاجتماعي

مقدمة الطبعة الثانية

في زمن يقل فيه العطاء، والوفاء، والنماء، يحتاج الوطن فيه أكثر من أي زمن آخر إلى المساهمة في البناء والعطاء، خاصة في مجال العلاقة الاجتماعية من معالجات وآراء وأبحاث اجتماعية، ومحاربة الفقر والفساد، وتحقيق الإندماج الاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع. بين المعاقين والأسوياء، بين النساء والرجال، بين الشباب والكهول والمسنين، وبين الفقراء والأغنياء في كل شيء حتى يتحقق مبدأ توزيع الثروة ليست المادية فقط ولكن حتى المعنوية من علم وخبرة وفن وتقنية ليصير المجتمع إلى المجتمع المتقدم المتحضر الذي له جذوره الذاتية والثقافية وهويته الاجتماعية المتميزة.

والأمر ليس سهلاً كما يبدو من النظرة الأولى للمسألة المعروضة، فلا تكفي المعرفة أو العلم أو الخبرة بالموضوع المعروض، ولكن التحرك والفعل في المسار الصحيح، وترتيب التصدي لما نواجه به من عقبات وصعاب منظورة وغير منظورة، ويمثل ذلك كله تركيبة إجرائية وموضوعية معقدة يحتاج فضها وحلها الوعي والإيمان والعمل والاتفاق على المنهج والأسلوب، والمواصلة المستمرة للأداء والعطاء، إلى جانب جمع والتقاط المعلومات والأرقام والحقائق الصحيحة ليكتمل العمل والبناء الاجتماعي المستهدف.

والحقيقة التي نستهدفها من هذا التقديم هي بيان الصلة الأكيدة بين القول والفعل وتحريك ذلك في سبيل بناء المجتمع والإنسان وإيجاد العلاقة الإيجابية لذلك إن شاء الله.

وقد أعدت هذه الأوراق الاجتماعية ومقدماتها في شكل توجيه لإثارة مواضيع اجتماعية معينة وإحيائها ونقاشها وجمع فئات معينة من المجتمع لتبنيها وقد عقدت لذلك عدة اجتماعات وندوات قصد الإثراء والمواجهة والفهم وطلب الإضافة والنقد وكانت الحصيلة ضعيفة مع الأسف ليس لأن هذه المواضيع المعروضة لا أهمية لها، ولكن لعدم وجود فرص الاستيعاب والنقاش ومرجع ذلك إلى ضعف الجو والمحيط الثقافي والاجتماعي، وسيطرة المشاكل والصعاب المادية على حياة الناس ليس في مجتمعنا فقط ولكن الأمر يأخذ صفة العالمية وبدليل ما نشاهده اليوم من انحرافات اجتماعية خطيرة حتى في المجتمعات التي تدعى بالمتقدمة وذلك لأسباب كثيرة وقد تكون مختلفة ومتنوعة، فظاهرة الركود الاجتماعي وسلبية العلاقات الاجتماعية أصبحت ظاهرة عالمية من انعدام الحوار والفهم بين الناس وتفشى الكثير من الأمراض الاجتماعية ودليلنا على ذلك انعقاد مؤتمر قمة عالمي اجتماعي أو مؤتمر قمة عالمي للسكان ومؤتمر قمة عالمي للمرأة في السنوات الأخيرة لتداول هذا الأمر وإعطاء الأولوية والأسبقية للاهتمام بهذه القضايا الاجتماعية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الأوراق والاهتمام بها هو اهتمام بقضايا المجتمع ككل في سبيل إيجاد مسار جاد وفعال وسوي للحياة التي نحياها، وهذا بإيجاز ما هو مستهدف من طرح هذا الموضوع وهذه الأوراق.

الخطاب ولغته

لست أدري من أين يبدأ موضوع هذه الأوراق أو هذا الخطاب الموجه إلى المتخصصين أولاً ثم إلى الكافة، ذلك أن الموضوع كبير وعريض ويكفي أن يوصف بأنه اجتماعي للتدليل على شموله للمجتمع ككل في علاقاته اليومية المتنوعة سواء أكانت هذه العلاقة ذاتية أو ثنائية أو جماعية، خاصة أو عامة.

ونحاول في هذا الفصل أن نبحث عن موضوع هذه الأوراق أو الأساس القائمة عليه، فالموضوع ليس بدراسة أكاديمية ويمكن أن يكون مجالاً لها، وليس بتنظير جديد لا من ناحية إيجاد شيء جديد ولا من ناحية

الهدف، ولكنه تفكير بصوت عال مبني على ما هو قائم وموروث في المجتمع من قواعد ونظريات وتشريعات متعارف عليها ومقررة من الجماهير، وهي في النهاية ترتكز على الأسس الآتية:

1 ـ القرآن الكريم وبما يحويه وينادي به من قيم، ونظم وقواعد باعتباره شريعة المجتمع «إعلان سلطة الشعب».

2 ـ الكتاب الأخضر بنظريته وفلسفته الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، المقررة من الجماهير.

3 ـ العادات والتقاليد الموروثة والأعراف المقررة والجاري بها العمل.

4 ـ ما يستجد من آراء وأفكار ومناهج بناء على البحث العلمي من تفاصيل وتفسيرات لصالح المجتمع مبنى على أساس القواعد السابق ذكرها تحت الشعار التفسيري لمبدأ الثوابت والمتغيرات مع الثبات على المبدأ والتغير للتفصيل التطبيقي وأسلوبه وزمانه.

ومن جديد نود أن نؤكد المبدأ، والمعنى، والموضوع المستهدف من هذه الأوراق وهو أن نلفت النظر ونوجه الرأي بأن نلتزم في أعمالنا الفكرية والأدبية والفنية والعلمية بقضايا المجتمع، فنحن نبحث وننشىء الكلمة أو الصورة أو اللحن ليس من أجل ذاتها ولكن لكي نكون في خدمة القضية الاجتماعية، فبغير الارتباط العضوي والحكمي تضيع الكلمات والألحان والصور وتبقى فقط مع كاتبها أو راسمها وفي هذه الحالة هو جهد ضائع ووقت ضائع ومال ضائع وما أكثر ما تزخر به المطبوعات المختلفة والإذاعات والمعارض الفنية من هذه الجهود الضائعة لعدم ارتباطها بقضايا الجماهير. وهنا يمكن أن نورد ما يمكن أن نسميه بالالتزام الاجتماعي بأن يرتبط أي عمل أو جهد أو إنتاج بحاجات الناس، كل الناس وبالتالي يخرج عن نطاق اهتمامنا بالجهد الخاص لفئة خاصة لأنه لا فائدة لها ولا مردود اجتماعي إلاَّ لتلك الفئة المخاطبة بها وإن كان لها حتى في تلك الحالة أي مردود أو فائدة أو جدوى.

وإلى جانب الالتزام الاجتماعي الشامل في أعمالنا المختلفة يجب أن

يؤسس جهدنا على إصالتنا الوطنية والقومية لتكون إلى جانب أنها تغطى حاجة بشرية بأن تكون مرضية للكافة لأنها ليست بغريبة بل هي نابعة من واقع الحياة ولفائدة الإنسانية أيضاً.

وأخيراً، لا يعني طرح هذه المواضيع المقترحة إنها خاتمة المطاف لا من حيث مواضيعها ولا من حيث الرأي المبدى بشأنها، فيمكن إضافة الكثير من المواضيع الأخرى ذات الأهمية ويمكن الإضافة والنقد لما هو مطروح من هذه الأوراق وهذه في اعتقادنا هي شيمة العمل الاجتماعي الذي تتعدد فيه وجهات النظر وتتنوع أيضاً للوصول إلى الاختيار الأنسب لحل قضايانا العلمية والثقافية والاجتماعية والفنية والدينية والسياسية من حيث أسلوبها وتفهمها المؤسس على ما أسلفنا من قواعد ذات ثوابت ومتغيرات في أسلوب وبرامج التنفيذ بمراعاة مرور الزمن وتغير ظروف الحياة وتطورها.

وهذه الأوراق الاجتماعية في النهاية أيضاً تعرض الموضوع وتغطى بعض المسارات والآراء حوله، فهي مختصرة ومركزة، ويجب أن تكون كذلك لإعطاء الفرصة لإثرائها والعمل على تأكيد المعاني الإيجابية المستهدفة منها وهي لا تفرض الرأي ولكن تقترح البحث وفتح المجال للحوار الذاتي والثنائي والجماعي لإيجاد الوعي الثقافي والاجتماعي بقضايانا الاجتماعية المختلفة.

دلالات وآفاق وأهداف

لا بد لأي عمل فكري اجتماعي من دلالات وأسانيد ينطلق منها، ومن آفاق ورحاب يسعى إليها، ومن أهداف ومرامي ينحو ويتجه إلى تحقيقها، ونحن في مثل هذا العمل الفكري الاجتماعي ونحن نسعى ونؤمن بذلك إلى التقدم والرقي والتحضر ومصارعة التخلف والتأخر والسلب بكل معانيه لا بد لنا في هذا الإطار أن ننصف أعمالنا وإنتاجاتنا الفكرية بصفات إيجابية فعالة، تخرجنا من دائرة التفكير المجرد إلى إيجاد عمل فكري يرتبط بمصالح الناس وفهمها واستيعابها وتغطية حاجة الناس إليها، وذلك دون تكلف أو تكليف غير ما يمليه علينا إيماننا وإدراكنا للأمور المحيطة بنا

والتي تمثل قاعدة أساسية للبناء والتقدم، ونخلص من ذلك كله إلى تحديد مساراتنا المبنية على قواعد ثابتة تخص أصل الموضوع ومتغيرات مطلوبة تخص التفاصيل التي نختلف عليها. وبالتالي فإننا نقترح أن نحدد لأنفسنا القواعد الآتية للوصول إلى العمل المطلوب وهي:

1 ـ أن ينطلق بحثنا وتفكيرنا من واقع الحياة والمحيط الذي حولنا بحيث يكون تفكيرنا منسجماً مع ما هو واقع وموجود في الحياة، فالرفاه التفكيري، والأدب والفن والعلم من أجل ذلك فقط يعد إبداعاً معدوماً يولد ميتاً لأنه لا يجد الصدى أو القبول من الكافة وأن ننطلق بالتالي من دلالات ووقائع وأسانيد قائمة فعلاً نستهدف تنميتها إن كانت صالحة وهدمها إن كانت معوقة لنا أو غريبة عنا.

2 ـ أخذ المبادرة في أعمالنا دون انتظار لإشارة التكليف أو الإذن بالعمل، ذلك أن الأعمال والإبداعات الفكرية الأصيلة تتكون لدى الفرد منا كما يتكون الوليد في الرحم نتيجة ما يلقحه بنا المجتمع والمحيط والمفاهيم السائدة وعلى أن تأخذ وقتها للنضج حتى عملية الميلاد والإيجاد والظهور إلى حيز الواقع.

3 ـ الحرية.. الحرية في التفكير والرأي دون حدود ما عدا الحرية التي تمس أو تسير في تيار مضاد لثوابت المجتمع ومصالحه، فأفضل تعبير هو التعبير الحر، وأفضل منهج هو المنهج الحر أيضاً والذي يتسم بالواقعية والمصداقية ومصلحة المجتمع، حتى تحصل القناعة بهذا العمل من قبل المتلقين في المجتمع.

4 ـ انطلاق العمل على أساس الآفاق الماضية والحاضرة والمستقبلة، بحيث يتكامل العمل ومكوناته مع عنصر الزمن وهو حاسم في الموضوع، فاعتبار الماضي من تراث وتاريخ والحاضر بواقعه كما هو والمستقبل المستهدف بما فيه من توقعات وتغييرات بحجة عدم إغفالها، كل هذه الأمور هي من أساسيات أي بحث أو عمل فكري وإلا خرج الأمر عن زمانه ومكانه ولا يصلح لأي اعتبار أو فهم أو قبول.

5 ـ الهدف.. ما هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه، فالهدف العام هو

صالح أو مصلحة المجموع والذي نسعى جميعاً لتحقيقه. والأسلوب هو أن نغير طريقة تفكيرنا وبحثنا نقلة نوعية من أسلوب النقل إلى أسلوب استعمال العقل المقترن بالإيمان ومن أسلوب الجمود والركود إلى أسلوب الابتكار والاجتهاد والتغيير، وإثارة كل ذلك لدى أنفسنا قبل إثارتها لدى الغير المتلقي **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾** كما يقول القرآن الكريم، وكما يستهدف الكتاب الأخضر نظرية المجتمع من تحقيق المجتمع السعيد.

«إبراهيم الفقيه حسن»

طرابلس 1999ف

الفصل الأول

عن الخطاب الاجتماعي

المؤتمر الشعبي الأساسي السيد

أفرزت النظرية العالمية الثالثة التجربة الشعبية ـ تجربة الديمقراطية المباشرة ـ والتي تتماشى مع المجتمع السيد الذي لا نيابة فيه ـ تمشياً مع طبيعة البشر ـ والرأي أن الأداة الحقيقية والهامة في النظرية الشعبية والتجربة الشعبية هي المؤتمر الشعبي الأساسي السيد الذي بيده أمر القرار والمكون من كافة المواطنين المؤهلين لذلك بالمنطقة أو الحي، وهو أخطر أداة في التجربة الشعبية المباشرة، فهو الذي يتخذ القرار ويراقب التنفيذ ويصعد الأمناء التنفيذيين لإدارة شؤون القطاعات، إلا أن الأمور في كثير من الأحيان لا تسير كما هو مخطط لها في النظرية، بسبب ضعف الوعي العام، لأن هذه النظرية للديمقراطية المباشرة تتطلب كل الوعي وكل الرقي في اتخاذ القرار، وأيضاً ضعف التنظيم، الأمر الذي يترتب عليه مجيء أناس غير مؤهلين لأمانة المؤتمر أو اللجان الشعبية المنفذة لقراراته، أو أن الأمور تختلط داخل المؤتمر، فهو المشرع ويتولى أعمالاً تنفيذية صعد لجاناً شعبية بشأنها أو أن يتولى أموراً قضائية مثلاً، فسلطة المؤتمر هي سلطة التشريع، والتنفيذ له سلطات أخرى هو يراقبها ويصعدها ويعفيها، إلى جانب الإشارة إلى أمر هام آخر إن الكثير من العناصر الجيدة والفعالة والمثقفة لا تقحم نفسها في عمليات التصعيد لتختار للتنفيذ ولا تحضر أعمال المؤتمر لعدم انتظام الاجتماعات وعدم عرض المواضيع العرض السليم من قبل المختصين، والأمل في القيادات الشعبية الجديدة وخبرائها أن يقتحموا المؤتمرات الشعبية حضوراً وتصعيداً على أسس واضحة

وموضوعية، حتى يدفع بالتجربة الشعبية بمجالاتها الصحيحة لتحقيق الانتقال من التخلف إلى التقدم، والخطاب موجه إلينا جميعاً للتوعية بهذه المفاهيم الهامة في مصير الوطن والشعب.

إن الديمقراطية، وكما يقال، هي نظام الحكم وممارسة الحرية والرأي، فالتجربة الشعبية الجماهيرية ـ من الكتاب الأخضر الجزء الأول حول الديمقراطية ـ هي السلطة المباشرة للشعب، فالأمر ليس ديمقراطياً فقط، ولكنه الأسلوب المباشر الذي يجعل الناس مباشرة تقرر لنفسها ومصيرها، وهي سلطة خطيرة إن لم يتولها الناس المؤهلون لها نضجاً وخبرة ومعرفة وأمانة وإخلاصاً، إلى جانب مصاحبة التنظيم المحكم لذلك بحيث يكون المؤتمر بحق هو السيد السائد.

إن الذي يسود ـ وهم أفراد الشعب في حالتنا هذه ـ يجب أن يكونوا المثال والقدوة الحسنة وألا تهتز التجربة أو تضيع بسبب سوء الفهم وسوء الوعي وسوء التصرف.

نادي العقلاء والحكماء والخبراء والقيادات الشعبية

يختار الله أناساً يمكّنهم من أداء رسالة ما وهو أمر واضح عند بعث الأنبياء والرسل برسالات سماوية محددة، ويهب الله أيضاً لكثير من الناس العقل والحكمة، يؤتى الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً. من القرآن الكريم ومعانيه.

ففي أي أمة أو شعب أو تجمع بشري ومن بداية تاريخ البشرية يوجد هؤلاء الناس لإصلاح أمر الرعية، وفي المجتمعات الحديثة تغير الشكل وبقي المضمون ولكن يبقى المشكل في تجمع هؤلاء وتفاهمهم لأداء المشورة والرأي وتحريك فاعليات الوطن والبشر لتحقيق التقدم والازدهار.

والدعوة القائمة الآن في الجماهيرية بتكوين القيادات الشعبية وخبرائها تصب في فكرة تجمع هذه الطاقات الفعالة والفاعلة بالمجتمع لإعطاء الرأي والبحث والمشورة للمساهمة في تحقيق التقدم، يبقى أن يحث هؤلاء على القيام بواجبهم وأخذ المبادرات والدفاع عنها في كل مستويات العمل والمسؤولية. على أن يؤسس ذلك على العلم والخبرة والعقل والإيمان بالله وهذه الرسالة، فلإثراء هذه الفكرة أو هذا التصور الذي وجه به الأخ القائد يعتبر في غاية الأهمية والخطورة، ويبقى دورنا لحشد هذه الطاقات في روابط فاعلة والإرشاد والتوجيه للفعل والعمل، داخل إطار من الخطط العملية البرمجة على المدى الزمني الطويل حتى

يتحقق التقدم والرقي والازدهار، ويبقى الدور اللازم للحث على إنجاح هذا التصور وجمع الخبراءو العلماء والحكماء حوله خاصة أن هؤلاء جميعاً يعانون من الإحباط بدرجات متفاوتة وحانت الفرصة الآن للعمل ومكافحة التخلف، بفكر جماعي منظم تتكامل فيه الجهود الفردية وينتج عنها الجهد العام للاستفادة من كل الخبرات والتخصصات والمعلومات لبناء صرح المستقبل والانتقال من مرحلة التخلف إلى مجالات التطور.

والخطاب موجه إلى كل المذكورين للتحريك وبذل العطاء، والحرص على العمل والفعل وإبداء الرأي والمشورة خاصة لدى المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة السلطة والقرار، إلى جانب اللجان الشعبية المختلفة.

إن عملية التنسيق والوعي بين مختلف الجهات ذات أهمية كبرى أيضاً يجب التنبيه لها، والعمل الجماعي الواعي المنظم بشأن قضايا التخلف والتقدم.

وهذا جهد إن أحكم تنظيمه يكون سنداً للجهد الشعبي العام في سبيل تطوير المجتمع وإيجاد فرص للتقدم والرقي والتحضر.

الثورة.. والثروة وتحقيق التوزيع العادل

قامت الثورة المباركة لتحقيق العدل والعدالة خاصة في مسألة الثروة ودعت إلى مبدأ كل حسب إنتاجه وغير المنتج من غير الأسوياء له نصيب في ثروة المجتمع، أما السوي غير المنتج فيتحمل مسؤولية عدم إنتاجه إن كان هو السبب في ذلك. . معادلات متداخلة تعنى العدل وتحقيق توزيع الثروة العادل وهذه هي الثورة، العمل والإنتاج والعدل وكفالة غير القادرين. والثورة تبدأ من الداخل من النفس إلى المجتمع، وتقوم الثورات في التاريخ لإزاحة الظلم وتحقيق العدل، وهو السبب الرئيسي لها.

والنظرية الجماهيرية بأركانها الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى تحقيق كل ذلك وما زال ينقصها الكثير من الفهم والوعي والتطبيق الصحيح، لأنها جاءت بفعاليات في مجتمع متخلف غير مثالي وبالتالي يصحب عدم التوازن هذا الكثير من السلبيات والتخلف واستفادة فئات دون أخرى بطرق غير مشروعة أحياناً، أو بطرق مشروعة تحقق الفائدة لفئات محدودة من الشعب، وكل ذلك يعد انحرافاً لمسارات الثورة.

والمطلوب هو الوعي بمبادىء الثورة وأهدافها وغاياتها، وفهمها الفهم الصحيح ومحاربة السلبيات والفوضى الإدارية والمالية والاقتصادية والإسهام من قبل الأدباء والكتاب والفنانين والاجتماعيين لإيجاد المناخ الملائم لتنمو فيه مبادىء الثورة النمو الطبيعي لصالح مجموع الشعب بكل فئاته خاصة الضعيفة منه.

فالثورة سباق مع الزمن فإن لم نتجاوز الزمن نبقى في قائمة المتخلفين فلندفع الثورة في نفوسنا أولاً وفي نفوس الآخرين ولتأخذ مبادىء الثورة الفهم الصحيح لها، وهناك ما يكفي من خطابات وتوجيهات وكتابات للأخ القائد، الأمر الذي يساعد على الفهم، والوعي أو المزيد من طلب الشرح والاستيضاح من صاحب النظرية بما يحقق خاصة سلامة التطبيق وعدالته ونحن الموجه إلينا الخطاب واجبنا القيام بذلك بالتعاون مع كل الجهات المختصة بالأمر.

فتكاثف الجهود بين المفكرين والمنظرين والعاملين من ضرورات التقدم والرقي ومسألة فهم الثورة وتوزيع الثروة من أساسيات تقدم المجتمع السعيد الذي نطمح إليه والثورة فعل وعمل وإنتاج ونظام، والثروة نتيجة لذلك سواء لإيجادها أو المحافظة عليها لخير المجموع.

مجتمع الشركاء

الشركة أو المشاركة، أو التشارك، هي معنى الانضمام في مجموعة لأداء عمل معين وتحقيق هدف معين، فهي بذلك مسؤولية جماعية كل شريك يتحمل نصيبه من مسؤولية أداء ذلك العمل، وفي نفس الوقت كل له نصيبه في الكسب أو الخسارة كل حسب جهده وحسب مساهمته الأخرى، وليس القصد هنا هو التشارك أو الكسب أو الخسارة الجماعية للأشياء المادية فقط، بل يشمل أيضاً الأشياء المعنوية ذات المردود الأدبي أو المادي كالجهد الجماعي لإظهار عمل ثقافي أو فني أو اجتماعي، ونحن نعيش زخم مبدإ الشركاء في الإنتاج والذي لم ينطلق بعد الانطلاق المفترض له، ونوجه النظر إلى الجهد الجماعي والتشاركي في الأعمال الأدبية والفنية والاجتماعية سواء أكانت ذات عائد مادي أو أدبي فقط وبدون الدخول في مبررات فائدة جهد الجماعة عن الفرد، ونود التأكيد للم الشتات وبذل الجهد الجماعي لإظهار الأعمال الثقافية والفنية والاجتماعية، فالطائر الخارج عن سربه يفقد دربه ونفسه، والعازف الوحيد لا يقدم عادة ما يمتع النفوس فناً وتذوقاً، والتوجه إلى المشاركات واجب وطني وفاعلياته مؤثرة في التطور والنمو فإلى طريق الجماعة والمشاركة في الأعمال المستهدفة.

فالفهم الصحيح لموضوع الشركاء ينطلق من هذا المسار ليحقق مسؤولية جماعية وفائدة جماعية وليحارب الاحتكار والإنفراد بالأعمال، كمردود للجميع، فالشراكة سواء أكانت عائلية أو مهنية أو حرفية أو جماعية

عامة تعود بالفائدة العامة دائماً سواء أكانت هذه الفائدة مادية أو معنوية، فالتركيز على هذا الفهم يبني مجتمع الشركاء.

والتقدم والرقي والتحضر، لا يتحقق إلاّ بالتكاتف والتجمع والمشاركة، بحيث يكون لكل فرد في المجتمع دوره في البناء وضمان غير القادرين من طرف القادرين ومحاربة روح الفردية والاحتكار سواء لفرد أو مجموعة أفراد في كل مجالات العمل والحياة ابتداء بالأسرة وانتهاء بالمجتمع ككل. وعلينا جميعاً القيام بهذا الدور وتعميق هذه المفاهيم بكافة الوسائل والطرق الثقافية والعلمية.

الطفل تربِّيه أمه

الطفل والأطفال زهور الحياة اليانعة لا بد لها من جذر تعتمد عليه وتستمد منه العون والحياة سواء في طور التكوين أو بعد الولادة. . فالطفل جزء من آخر هو الأم تربيه. . تعلمه. . تحنو عليه. . تغذيه. . وكل ذلك شيء طبيعي يبدأ مع بداية الحياة الطبيعية. وعصر المادة وسيطرتها وضيق مصادر العيش أصبح كل ذلك يجبر الأم على ترك الأبناء للشغالة أو الحاضنة بديلاً عن الأم، ومهما كان تنظيم دور الحضانة أو الحاضنات أو الشغالات وتعليمهم وتأهيلهم للعناية بالأطفال، فلا بديل عن الأم الطبيعية والطفل «تُرَبِّيه أمه» حقاً أو بتأكيد آخر الطفل «تَرْبِيَةُ أمه».

فالتوجه إذن إلى دعم هذه الرابطة بمختلف وسائل التعبير غناء أو كتابة أو بحثاً، دون وقف الأم عن العمل فهي إلى جانب تحقيق المنفعة من الدخل الخاص فإنها تسد حاجة المجتمع من خدمات الأم، خاصة المؤهلة منهن، ولكن إيجاد ظروف مؤاتية لعمل الأم كاختيار الوقت والساعات وتوفير المواصلة المناسبة واصطحاب الأم لطفلها في العمل عند توفير مكان صالح للأطفال قريب منها. هذه القضية تمثل وجهاً حضارياً وشرعياً مهماً للإصرار على توثيق العلاقة حتى ينمو الطفل النمو الطبيعي، والمساهمة والمبادرة مطلوبة لتحقيق ذلك.

وهذه المعادلة الصعبة المركبة يصعب حسن استعمالها وتطبيقها في المجتمع المتخلف بمسؤوليات الأم تجاه طفلها ومسؤولياتها تجاه المجتمع، خاصة للمتعلمات والمثقفات أو لذوات الحاجة إلى دخل إضافي

فلا بديل عن الأم ولا بديل عن البيت، فعند الحاجة إلى العمل يجب مراعاة ظروف عمل الأم وحتى الزوجة بدون أطفال لمراعاة خدمة المنزل.

فالأم أساس الحياة، وأساس تربية الطفل وهي بهذا الفهم تمثل ركيزة مهمة في بناء المجتمع الحاضر والمستقبل لأجيال الوطن، فلا بد من إيجاد السبل والإمكانات لتأدية الأم لدورها حتى ينشأ الطفل نشأة طبيعية سعيدة في حضن أمه، وعلينا وضع البرامج لتعليم الأم لمهامها قِبَلَ أطفالها حتى تخرج لنا الجيل الواعي السليم.

الطفولة

من نعم الله علينا إنجاب الأطفال لاستمرار الحياة، وقضية الطفولة لها عدة جوانب مهمة تتطلب الاهتمام وتركيز جهود الكافة لتوفير مناخ ومحيط ملائم لنمو الطفل، وهي مرحلة من السن أو العمر تخلو من أي التزام، فتدبير الراحة والترفيه والتوجيه داخل البيت والأسرة والمجتمع، أمور غاية في الأهمية لإعداد أجيال المستقبل الذين يعتمد عليهم الوطن، فنمو الطفل السليم نمو للمجتمع السليم، وما ذكرنا إنما هو تدابير وترتيبات يجب أن تؤخذ بالحكمة والعقل والإيمان، والمساهمات في هذا المجال شتى وعديدة هي مسؤولية الأسرة بالدرجة الأولى ومسؤولية المجتمع ككل في المرحلة الثانية، فالإنجاب أو ما قبل الإنجاب في حد ذاته مسؤولية المجتمع ككل لتوفير الأسباب للطفل لينمو النمو الطبيعي داخل الأسرة والمجتمع.

والتخصص لدى المربين والكُتاب والفنانين في هذا المجال مطلوب لأن أي توجيه أو إرشاد أو عمل يخص الأطفال لا بد أن يقوم على أسس علمية مدروسة ومن قبل أشخاص مؤهلين علمياً وشخصياً لذلك.

والأمر متروك لهؤلاء للتداول والإثراء والعمل البناء من أجل طفل سعيد في مجتمع سعيد.

وكم تزخر المكتبات العامة بالكتب والمطبوعات والأشرطة عن الطفولة في البلاد المتقدمة، والاهتمام بها في مراكز متخصصة وبرامج

وموضوعية، حتى يدفع بالتجربة الشعبية بمجالاتها الصحيحة لتحقيق الانتقال من التخلف إلى التقدم، والخطاب موجه إلينا جميعاً للتوعية بهذه المفاهيم الهامة في مصير الوطن والشعب.

إن الديمقراطية، وكما يقال، هي نظام الحكم وممارسة الحرية والرأي، فالتجربة الشعبية الجماهيرية ـ من الكتاب الأخضر الجزء الأول حول الديمقراطية ـ هي السلطة المباشرة للشعب، فالأمر ليس ديمقراطياً فقط، ولكنه الأسلوب المباشر الذي يجعل الناس مباشرة تقرر لنفسها ومصيرها، وهي سلطة خطيرة إن لم يتولها الناس المؤهلون لها نضجاً وخبرة ومعرفة وأمانة وإخلاصاً، إلى جانب مصاحبة التنظيم المحكم لذلك بحيث يكون المؤتمر بحق هو السيد السائد.

إن الذي يسود ـ وهم أفراد الشعب في حالتنا هذه ـ يجب أن يكونوا المثال والقدوة الحسنة وألا تهتز التجربة أو تضيع بسبب سوء الفهم وسوء الوعي وسوء التصرف.

الأمومة

يقول الشاعر:

الأم مـــدرســـة إذا أعـــددتـــهـــا   أعـددت شـعـبـاً طـيـب الأعـراق

والسؤال هو من الأم؟ وهناك مثل يقول: «يعلموننا كيف نكون أبناء ولا أحد يعلمنا كيف نكون آباء» وهو مثل صحيح إلى حد كبير فالطفل يجد الأب والأم لتربيته وتعليمه، والأب أو الأم لا يجدان من يعلمهما دورهما فالطبيعة في رأينا كفيلة بذلك من قضايا الحنان والحب والرعاية والأولية، لكن الأمر يتطلب توجيه الأب والأم بصورة خاصة لإرشادهما كيف يتعاملان مع الطفل خاصة أن الحياة الحديثة تعقدت وتشعبت، الأمر الذي يستوجب دوراً للأخصائيين الاجتماعيين والكتاب والأدباء والفنانين لإثراء هذا الجانب العلمي الهام حتى تجد الأم نفسها في ظروف ملائمة لتقوم بدورها كأم... فالأمومة مجموعة عوامل كل له دور، الأم والمدرسة والأب والظروف الاجتماعية المحيطة والتسهيلات المادية والمعنوية التي يجب أن تتوافر للأم حتى يوجد مناخ الأمومة.

الأمومة شيء رائع في الحياة يمثل حضانة أفراد المستقبل لبناء الوطن والشعب، والشرع أمرنا بمراعاتها، والمجتمع مفروض أن يحتم علينا، ذلك عن طريق المزيد من الوعي بالمسؤولية عن الأمومة، ونحن المفكرين والفنانين والمرشدين والكتاب والعلماء نتحمل أعباء هذا الأمر الهام لأن تربية الآباء خاصة مقدماً أو في فترات الحمل هي تربية

للأبناء وتوجيههم وتكوينهم التكوين الصحيح.

فالأسرة نواة المجتمع والأم بالذات نواة الأسرة والأب ربها، ولا تستقيم الحياة دون استقامة تربية الأطفال وإرشاد الآباء والأمهات بذلك.

ورعاية الأمومة إلى جانب أنها تشمل البشر الذي له المقام الأول والاهتمام الأول باعتبار أن الله كرم الإنسان إلا أن هذه الرعاية تشمل أو يجب أن تشمل الحيوان والنبات باعتبارها كائنات خلقها الله لخدمة الإنسان فالاهتمام بها اهتمام بالإنسان وبالحياة ذاتها التي تشمل كل الكائنات الحية التي أوجدها وخلقها الله سبحانه وتعالى.

الكلمة.. قيمة الكلمة.. فاعلية الكلمة

وفي البداية كانت الكلمة. . يقول الله للشيء كن فيكون بنص القرآن الكريم، وللكلمة الاعتبار، وللكلمة القيمة، وللكلمة المعنى المحدد لها. وفي الأزمنة الرديئة كزماننا تفقد الكلمة معناها. وتفقد الكلمة قيمتها، وتفقد الكلمة بالتالي فاعليتها.

ونقول على سبيل التذكير إن اللغة العربية بها أكثر من مائة ألف مفردة المستعمل منها بين المتعلمين والمثقفين ما لا يجاوز ثلاثين ألف كلمة، والمتداول اليومي فيها بين الناس وفي الصحف والخطابات العادية ما لا يجاوز ثلاثة آلاف كلمة. فبالتالي نحن العرب لا نستعمل لغتنا وإن استعملناها فعلى غير وجهها الصحيح لا من حيث المعنى ولا من حيث التركيب في جمل مفيدة ولا من حيث قواعدها الصحيحة ففي كثير من الحالات يفهم النص الكتابي الواحد على مختلف الأوجه ويلجأ الناس إلى التفسير والتفسير المضاد وهي لعبة القانونيين وفقهاء اللغة ويلجأ حتى إلى تفسير القرآن كلام الله بأوجه مختلفة وهو الكتاب السليم الكامل لغة ومعنى، وليس ذلك بسبب لغة القرآن ولكن بسبب قصورنا عن معرفة اللغة العربية. فالإشادة بالكلمة وإحيائها واستعمالها الاستعمال الصحيح واجب هذا الجيل، والأمنية أن نعبر عن ذلك في كتاباتنا وصورنا وحياتنا الاجتماعية حتى نحي لغتنا الغنية بمفرداتها.

وكثير من فقهاء اللغة العربية من عدة قرون أثاروا هذه القضية واختلفوا في عدد مفردات اللغة ومشتقاتها إلى أن وصلوا بها ملايين

المشتقات كالخليل بن أحمد والفيروز أبادى ولكن المهم هو أن اللغة غير مستعملة وفي كثير من الأحيان استعمالاتها غير مفهومة وهو أمر يعد من قضايا التخلف الحضاري الخطر.

فاللغة الصحيحة السليمة الصادقة أساس تفاهم المجتمع وتداول شؤون الحياة في العلاقة الاجتماعية مع النفس والغير، وأيضا معرفة لغة الآخرين مهمة لإيجاد جو التفاهم الإنساني وللتمكن من نقل المعارف والخبرات والتقنية ولنا في كتاب الله القرآن الكريم العبرة حيث حافظ على اللغة العربية من الضياع والتدهور.

وراء قضبان الجهل

تكثر في المجتمع صور أنصاف المتعلمين أو الذين يدعون العلم أو العالمون المدعون بحيث ينحرفون عن رسالة العلم للإدلاء بأشياء خِاطئة أو غير صحيحة أو غير مؤكدة، وكما يدور في المجتمع من قصص وروايات عن أحداث معينة يزيدها كل ناقل لها جزءاً حتى تصبح رواية تستحق التأليف فكذلك المعلومية المدعاة عن العلم وهذا ينشر ـ مع الأسف ـ حتى في الصحف السيارة وبعض من المطبوعات الأخرى السيارة والكتب المؤلفة. فالكاتب أو الأديب أو الفنان أو الاجتماعي عليه أن يبدأ محاربة نفسه أولاً وتقويمها وتقييم ما هو حاصل عليه من علم ومعرفة حتى يمكن أن يقود الغير إلى الدقة والصح والصدق وهي ظاهرة اجتماعية تمثل خطورة كبرى يدافع أصحابها عنها وراء قضبان حاصرتهم ويستعملونها للدفاع حماية لهم لأن بها الفائدة الوقتية واليسر في العمل ونمو شعور الغرور خاصة عند التصديق الأولى للمتلقي لهذه المعلومية الخاطئة أو التوجيه الخاطىء فالمطلوب تحطيم هذه القضبان يتحطم الجهل المركب والجهل الحقيقي وليمحى الجهل لدى العامة بإعطاء المعلومة الصحيحة السليمة.

إنه من أخطر الأمور أن نعرض المواضيع على غير حقيقتها فيزيد الجاهل جهلاً والعالم الحقيقي غربة، وهي قضية تمثل جريمة كبرى في حق تقدم المجتمع ووعيه، وهذا أمر موجه أساساً للموجهين وأصحاب الكلمة والرأي والنغم والصورة، وعن طريق الاطلاع والمعرفة والعلم أن يحارب كل من يدعى العلم.

ويقول الكتاب الأخضر (**إن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته**) فالمصداقية المبنية على المعرفة الأكيدة والاجتهاد المبني على المصالح المرسلة هي الأمر المستهدف، ولا تكفي النية الحسنة وحدها، ولا يكفي العلم والمعرفة وحدهما لبناء المجتمع فكم من النيات الحسنة التي تؤدي إلى الخراب والدمار وكم من العلوم والمعارف التي تؤدي إلى ذلك أيضاً أو تبقى حبيسة الادراج لأنها لم ترتبط بمصالح المجموع

النسيج

يقال عند العرب، فلان نسيجُ وَحْدِه، أي لا نظير له في علمه ومعرفته، والنسيج كما هو معروف هو الخليط من الخيوط ينتج عنه شكل مفيد للنظر والاستعمال، وصناعات النسيج الآلي أو اليدوي من الصناعات الكبرى المتداولة، والهدف والغرض من طرق الموضوع هنا ليس النسيج في حد ذاته على الرغم من أهميته، ولكن استعماله كاستعارة للنسيج العقلي للتركيز على ضرورة جمع أكثر من علم وأكثر من لغة وأكثر من ثقافة ـ على سبيل الاطلاع ـ لإيجاد الأفق الواسع الناضج لإنتاج الفكر والرأي والمشورة بتجربة كاملة متكاملة، سواء أكان هذا الإنتاج في صورة كلمات أو لوحات أو صور أو أنغام أو أفعال أو إرشادات... الخ، وهكذا يبنى التطور من قادة في الفكر والرأي مطلعين متعلمين عالمين فاعلين، فالاتجاه إلى هذا الطريق وإلى هذا السبيل بداية بأنفسنا ونقل ذلك إلى الغير يحقق التقدم والأمل والنجاح والمتعة والإبداع لخدمة الجماهير خدمة فعلية مفيدة وفعالة ولتحقق ذواتها على الساحة الوطنية والعالمية.

والنسيج أيضاً هو تكامل النشاطات الفكرية والعلمية والفنية والاجتماعية حتى تؤتى كل هذه الجهود أكلها وتتناغم مع بعضها في إنسجام يحقق المصلحة العامة للجماهير.

فالنسيج المتكامل هو الصورة المتكاملة للمعاني والأشياء فكما أن

النسيج الجيد يتطلب التركيبة الجيدة والصانع الماهر لها، فكذلك شؤون وقضايا المجتمع والحياة تتطلب المادة والمعلومات الجيدة والصحيحة وتتطلب الصانع الماهر ليخرج النسيج في شكله وموضوعه البديع الرائع المتجاوب مع المحيط والمجتمع. وما أحوجنا إلى هذا النسيج وإلى هذا الصانع الماهر، لحل قضايانا الاجتماعية.

الدعوة.. والدعاة.. والدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم **﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾** صدق الله العظيم. المقصود بهذا الموضوع هو أخذ المبادرة وتنمية هذا المفهوم لدى الكافة فالمبادرات هي التي تبنى الحاضر والمستقبل وتصحح التاريخ وتقيمه ليكون أساساً للاعتبار والدرس وإنارة مسالك الحاضر والمستقبل وتفادي الوقوع في الأخطاء والمآزق خاصة في القضايا العامة والسلوكيات الشخصية.

وسواء من مواقع المسؤولية العامة أم من المواقف الشخصية الأدبية والفنية والاجتماعية الخاصة فإن الواجب يحتم أخذ المبادرة في المواضيع المطروحة بالحث عن العمل والإنتاج وإعمال الفكر والبحث والعلم.

فبداية الدعوة أو المبادرة تأتي من الدعاة المؤمنين المؤهلين المخلصين والدعاء الصادق إلى الله يرافق ذلك لأن الإيمان بالله هو إيمان بالحياة وبكل ما هو حق وصدق وصلاح فالعامل الروحي مهم أهمية العامل المادي لكن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة كما قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا بد أن يصاحب ذلك الجهد والعمل لعمار الأرض والفكر وإيجاد الإنسان السوي مادياً وروحياً ليعطي بدون حدود لتحقيق النماء والرخاء.

فالدعوة موجهة للعمل والإنتاج والتحرك في مختلف المجالات والدعاة مدعوون لتكوين أنفسهم قبل التوجه بالخطاب إلى الغير والدعاء

إلى الله بالتوفيق والنجاح والأخذ بأسباب ذلك.

إن تحريك المبادرة في المجالات الثقافية والعلمية من الضرورة القصوى وهي الفيصل بعد العلم والعمل والإيمان والدعاء إلى الله الكريم وشكره على عطائه لنا.

فالخطاب موجه للكافة من المختصين للتركيز على الدعوة والدعاة والدعاء بما يكفل تحقيق مستهدفات الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والثقافي، فالدعوة موجهة إلى جميع أفراد المجتمع خاصة القادرين على تحمل الأمانة والمسؤولية بحيث يكونون دعاة إصلاح وبناء والدعاء إلى الله بالتوفيق والنجاح ولا يتم ذلك إلا بتغيير ما بأنفسنا والله يقول في كتابه العزيز، ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ فالتغيير مطلوب وهو التغيير النوعي في التفكير والعطاء والأداء والأساليب.

زهرة برية

إظهار الجمال واعتباره والمحافظة عليه من الأمور الحياتية الحضارية، والجمال علم، والجمال خلقه الله ولمساته على الكائنات. ومن المعروف في علم السكان (الديموغرافيا) أن لكل منطقة طبيعة خاصة معينة تنعكس ويتشربها الإنسان، فسكان المدن غير سكان الصحراء غير سكان الجبال غير سكان الجزر والسواحل وبالتالي فإن النباتات والزهور والحيوانات والإنسان لهم طبيعة خاصة في الصحراء مثلاً، وما يستدعى النظر طبيعة وشكل ولون زهرة الصحراء البرية، وهي في الغالب من أنواع الصبار أو ما يقاربها فهي زهرة قوية وساقها قوي، تقاوم العطش إلا ما تجود به رطوبة الجو، وتقاوم الرياح والعواصف الرملية، وتكوينها وطبيعتها يوفران لها هذه الحماية، فالزهرة الصحراوية البرية طويلة العمر لها جمالها الخاص، ولها قوتها وفاعليتها في تلوين الصحراء.

ونحن في الجماهيرية نصنف على أننا من سكان الصحراء - على الأقل جزئياً - نسلك مسالك أهل الصحراء ونتعرض للعطش والزوابع الطبيعية وغير الطبيعية، فيجب أن نأخذ الدرس من زهرة الصحراء البرية لنكون في قوتها وجمالها وظروف عيشتها، فالإنسان عليه أن يتكيف حسب ظروفه التي خلقه الله فيها، فإظهار كل ذلك والحث على قيم الجمال والقوة وروح التعاون، من الفعاليات التي تسهل الحياة وتعطيها المذاق والنكهة الفائقة.

فكما تقاوم زهرة الصحراء كل الظروف المحيطة بها وتتكيف معها

وتعيش حياتها، كذلك الإنسان عليه أن يقاوم كل الظروف المحيطة به ويحيا الحياة الطبيعية له بكل ظروفها وأن يوجد لنفسه مكاناً تحت الشمس ليعيش ويعطى وينتج كما تفعل الزهرة البرية بقوة وجمال وإيمان.

ونحن مدعوون للإشادة بكل ذلك حتى ننصر الحق وننشر العدل ونهزم الشر كما نهزم الظروف المحيطة الشديدة وحتى يكون الإنسان كتلك الزهرة البرية تعيش وتعطى متكيفة مع ظروفها وإمكاناتها البدائية والمحيط الذي حولها، مع الفارق في التشبيه بين النبات والإنسان الذي له القوة والعقل والمنطق والمقدرة الذاتية لتغيير المحيط الذي يعيشه. ولتكون لنا صفات الجمال والقوة للتحمل والتصدي لكل ما يحيط بنا من معوقات للحفاظ على أنفسنا وكياننا وتراثنا ولإيجاد وسائل التقدم والرقي.

لون القمر... وجه القمر

السؤال هو ما لون القمر؟ والجواب العلمي أن القمر لا لون له لمن يشاهده من الأرض فهو انعكاس لأشعة الشمس، وجواب المحبين أن القمر مختلفة ألوانه كقول الشاعر:

كلانا ناظراً قمراً ولكن رأيت بعينها ورأت بعيني

وأتيحت الفرصة للمشنىء أن يرى القمر في عدة أماكن متفرقة ومتباعدة، فهو في شمال أوروبا وفي الشتاء يميل إلى البياض وهو في المناطق الحارة وفي فترة الصيف يميل إلى الإحمرار وهو في المناطق المعتدلة الجو أو عند اعتدال الجو كمنطقتنا لونه أصفر وهو عند المغنين والشعراء لونه أخضر ولونه أحمر. . . إلى آخر ألوان قوس قزح.

ويقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وجعل القمر فيهن نوراً وجعل الشمس سراجاً﴾ فالمعنى جلي وعظيم، الشمس تشع والقمر يتلقى ويضيء النور. . والقصد من كل هذا العرض هو تعدد وجهات النظر في الجمال والشيء الجميل كالقمر، والسؤال موجه للشعراء والكتاب والفنانين والاجتماعيين، ما لون القمر؟ ونحن في انتظار الإجابة.

والملاحظة الأخيرة موجهة للاجتماعيين في شكل قصة صغيرة فقد أتت فتاة كفيفة وحائرة إلى الموسيقار بيتهوفن ـ الأصم وسألته ما لون القمر؟ فأجابها بقطعته الموسيقية المعروفة (سوناتا) في نور القمر.

وهكذا فالقمر له ألوان حسب إحساس وشعور الناظرين له، وحسب المناخ المحيط به، وكذلك أمور الحياة الأخرى فالمرء بظروفه ومحيطه ووجهة نظره كل حسب مقاييسه ومعاييره والرأي والفكر بالمعلومات المتجمعة لديه وهكذا...

والحقيقة واحدة.. فالقمر لا لون له عندنا نحن الذين نشاهده عن بعد غير انعكاس ضوء الشمس، وكذلك الكثير من الأشياء والمواضيع التي حولنا.

فالتأمل في الأشياء والمعاني ومعرفة حقيقتها من واجبنا كبشر، وقد تختلف وجهات النظر في ذلك وتتنوع وهو أمر طبيعي ومطلوب وعلى كل منا أن يؤسس ذلك على دلائل وحقائق يؤمن بها ويدركها وتتصارع وجهات النظر هذه ليبقى منها الأصح والأنفع للناس.

لقاء الغزلان

الأستاذ، الفنان العالم المعروف، طُلِبَ إليه أثناء الإعداد لأسبوع عربي ليبي سويدي، من جهاز السياحة إعداد ملصق فني يعبر عن لقاء العرب الليبيين بالسويديين بمناسبة الأسبوع السياحي بالخصوص وبمناسبة مرور مائتين وخمسين عاماً (1740 ف ـ 1990 ف) من العلاقات العربية الليبية السويدية.

وفناننا وعالمنا ليس بسهل المراس فطرحنا فكرة لقاء رمال الصحراء بحبات الثلج المتساقط، وغضب الأستاذ ورد ماذا تركتم لي من أفكار؟! وتحمس للفكرة بعد ذلك ونفذها بشكل رائع ورائد، حيث وضع الثلج والوعل وبعض الرموز في خلفية الجزء الأعلى من الملصق ووضع الرمال والغزال وخلفية لبعض المباني العتيقة في أسفل الملصق تعبيرا عن لقاء الشمال بالجنوب ولقاء الغزال بالوعل خاصة أنه جعلهما قريبين ملتصقين تقريباً بالرأس. هذا العمل المنجز لا يدري به إلا القلة.

وللتأكيد هنا عن استيعاب الفكرة والمضمون والمستهدف فهو توجه إلى إخوتنا الفنانين من أستاذهم الفنان العظيم لأخذ الدرس والعبرة وكذلك الكتاب والشعراء وكما يقول الحديث الشريف (إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه).

والقضية المطروحة تأخذ أبعاداً وآفاقاً غير محدودة، فإلى جانب المناسبة المعينة والتعبير عن اللقاء، فيعني في جانب آخر منها هو قصة أو

قضية الانفتاح الذي أسيء استخدامه وفهمه في كثير من المناسبات، وما نعنيه هنا هو أنه رغم الانفتاح على الغير والتلاقي الضروري فالاحتفاظ بالتراث شيء أساسي وضروري ضرورة الحياة نفسها والبعد عن مغريات الحضارات الأخرى، لأن حضارتنا هي الأصل ولا نمتنع عن الانفتاح على الآخرين مع تمسكنا بأسلوبنا وقواعدنا وعاداتنا ولا يعني ذلك رفض أو نفر من ثقافات وحضارات الغير، فنأخذ منها بالقدر المناسب الذي يتماشى مع ظروفنا وحياتنا وكذلك الآخرين، وهذا هو المعنى المستهدف والذي علينا أن نوضحه نحن الموجه إلينا هذا الخطاب.

فوجود الميزان الاجتماعي والثقافي لهذا الأمر من الأهمية بمكان حيث نعطى بقدر ونأخذ بقدر بما يتناسب مع ظروفنا وعاداتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا لنسهم في العطاء الحضاري على المستوى الوطني والقومي والعالمي الإنساني.

الطيور المهاجرة

تحل الهجرة أحياناً اختياراً وفي بعض الحالات شرعاً أو إجباراً إن ضاقت سبل الحياة في بلادك أو تعرض أمنك الخاص وعائلتك إلى أي مس أو اضطهاد إن كان يمس سلوكك أو فكرك أو شرفك أو لقمة عيشك. وهو موضوع واسع وعريض أفتى فيه الفقهاء والمشرعون والمواثيق الدولية، والذي يهمنا هنا في بلادنا حيث السلطة الشعبية والإدارة الشعبية، أن يضيق الكثير من المتعلمين ذوي المستويات العالية بسبب نقص في فرص العمل الجيدة أو البحث العلمي أو تلقي المعلومات المطلوبة عن تخصصاتهم ويجأرون بالشكوى ولا يعملون في سبيل توفير تلك النواقص أو الدفاع عن توفيرها - خاصة أن لهم المقدرة الفكرية والمكانة العلمية المرموقة - ويتركون بلادهم إلى بلاد أخرى بعيدة متحضرة ومتقدمة ليستفيدوا المزيد من العلم لهم شخصياً وليفيدوا تلك البلاد بجهودهم وفكرهم وليعيشوا المعيشة المريحة اللائقة وهم ليسوا على استعداد للتضحية والعمل للقضاء على التخلف في بلادهم، والواجب يحتم علينا جميعاً الحفاظ على أبنائنا ودعوتهم للعودة، وهم بالآلاف، مع توفير ما يمكن توفيره لهم من ضرورات الحياة والعمل والبحث العلمي وإيجاد القناعة التامة بذلك لأنهم في البداية والنهاية هم أبناء هذا الوطن ومن واجبهم وواجبنا خدمته وتطويره إلى مجالات الرقي والتقدم.

والطيور تهاجر في مواسم معينة للبحث عن العيش والدفء. وذلك أمر طبيعي بالنسبة للحيوان، أما الإنسان فله الفكر والعقل والعلم والسلطة،

وكل ذلك عند استعماله يوفر له متطلباته الحياتية خاصة في بلاد تتمتع بالديمقراطية وحرية التعبير والرأي وإيجاد فرص العمل والإنتاج، خاصة أن هذه الفئات المتعلمة هي التي بيدها تنفيذ البرامج والخطط الكفيلة بذلك، وإلا أصبحنا أو أصبح هؤلاء العلماء كالطيور البرية المهاجرة هدفها البحث عن العيش والدفء متخلية عن كل مفاهيم الانتماء إلى الوطن الذي كونهم وعلمهم.

إن الانتماء إلى الوطن وحب الوطن من الأمور التي تنمو مع التكوين والتربية للطفل كما تنمو مع الطير بعد هجرته للبحث عن الدفء يعود ليغرد في مسقط رأسه ويشدو بحب الموطن والمقام.

فهذه القيم الثقافية والعلمية يجب تسخيرها لخدمة الوطن أولاً. وصحيح أن إبداعاتها عطاء للإنسانية، لكن الوطن أولى والوطن أحق، خاصة إذا كان بحاجة إليها.

الحي الجماهيري

دعا قائد الثورة إلى هذه الفكرة أو التصور بتكوين حي جماهيري مثالي يقوم الناس فيه بخدمة أنفسهم بأنفسهم وبذلت جهود كثيرة في هذا المجال ولم تحظ بعد بالتطبيق الكامل للفكرة أو التصور، فكثير من الأفكار والتصورات لا تلقى النجاح المطلوب لها لسبب أساسي في الاعتقاد، هو عدم إنباء وإحاطة الجماهير بها وأخذ المبادرة بشأنها مع تعضيد الأجهزة الشعبية المختلفة لها.

فإيجاد حي متكامل الخدمات يعيش أفراده عيشة التضامن والتكافل «موضوع حيوي» وهام لقضاء حاجات الناس دون تكلفة وجهد يخرجان عن استطاعة وإمكانات الجماهير لذلك الحي. فالدعوة والخطاب، موجهان إلى الاجتماعيين والفنانين ثم المهندسين لإثراء هذا الموضوع ومحاولة تحقيقه ولو جزئياً كتجربة رائدة عظيمة مع تهيئة المناخ لذلك عن طريق الكلمة والمحاضرة والصورة لإقناع الناس بجدوى هذه الفكرة وتجربتها وإزاحة العقبات والصعوبات المادية والإدارية والتي تقف دون تحقيقها.

الحي الجماهيري المتضامن والمتكافل فكرة حضارية رائدة تساهم بالتأكيد في خطة التحول للخروج من التخلف إلى التقدم خاصة في التخطيطات الجديدة. عندما يراعي في تخطيط ذلك الحي - إلى جانب الخدمات العامة والمباني العامة والمرافق العامة - ما هو مقرر من خدمات للفئات الخاصة كالمعاقين، والمسنين، والأطفال، والنساء، لأن لكل فئة من هذه الفئات حاجاتها الخاصة التي يجب أن تُراعي ضمن الحي

الجماهيري المثالي، وكذلك أمور المحافظة على البيئة والصيانة والتي هي مسؤولية إدارة هذا الحي المثالي.

وما أكثر ما تحتاج حياتنا اليومية إلى تنظيم وإحكام لبناء الوطن ولسعادة المواطن الذي من واجبنا توفير أسباب الراحة والحياة له، والفكرة أو المبدأ في هذا الموضوع تمثل أهمية قصوى في مجتمعنا المتخلف والذي يحتاج إلى كثير من الريادة والمبادرة والتنظيم.

المعاق.. والمعاناة

خلق الله الإنسان في أحسن صورة، وخلق معه كل الإمكانات لاستعمال عقله وجسده بما يفيده ويفيد الآخرين ويثري الحياة التي نعيشها، إلا أن الإنسان في مساره الحياتي يتعرض للمرض والحوادث، يكون نتيجتها نقص في قدراته الذاتية بصورة مؤقتة مرحلية أو دائمة، وينتج عن ذلك أن يولد أو يوجد أشخاص معاقين يواجهون الحياة والمجتمع بصورة ناقصة أو معدومة حسب الحال، وفي المجتمعات الحديثة يصل عدد هؤلاء بين 5% إلى 10% من مجموع السكان وهي نسبة ملحوظة عالية في حياة المجتمع ويعاني هؤلاء الكثير من الإهمال وعدم وعي المجتمع بقضيتهم لبذل الجهود لعلاجهم وإعادة تأهيلهم وتوفير الوسائل والإمكانات المختلفة لهم حتى تتحقق مساواتهم مع الآخرين واندماجهم في المجتمع، وقد يكون من السهل توفير العلاج أو تقديم خدمات إعادة التأهيل أو توفير الوسائل المساعدة لهم، لكن يبقى فهم المجتمع لأوضاعهم داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل، وإن كان هذا الأمر يعالج من جانب إصدار التشريعات اللازمة إلا أن التشريع لا يكفي إن لم يتحقق التنفيذ الجيد الواعي، والخطاب موجه للكُتاب والفنانين والاجتماعيين والمرشدين لتبنى قضية المعاق، بعد فهمها والوعي بها وإدراك أبعاد هذه القضية والاتصال بمنظمات وأفراد هذه الفئة فلديهم الكثير الكثير من الشكاوى والطلبات والمقترحات، وهناك كم هائل من الجهود التي بُذِلت في السابق من تشريعات وتنظيمات وبرامج ومراكز تخص المعاقين، متوفرة للاطلاع

عليها، إلى جانب تشجيع اللقاءات والندوات والمحاضرات الخاصة بالمعاقين حتى يحصل الاقتناع التام بتنظيمهم وتنفيذ تشريعاتهم التي أقرها المجتمع ولم تدخل حيز التنفيذ بالكامل.

والخطاب موجه للمعاقين ـ لفرض أنفسهم والمطالبة بحقوقهم ـ وإلى غيرهم للاستجابة والاندماج والمعونة لتحقيق الهدف الإنساني النبيل، وبما يحقق مبدأ إندماج المعاق في المجتمع بلا معاناة، ومساواته في الحقوق والواجبات مع من سواه، ونقول ونؤكد القول مع القرآن الكريم: ﴿**فإنها لا تعمي الأبصار، ولكن تعمي القلوب التي في الصدور**﴾ صدق الله العظيم.

وكما نلاحظ أن نسبة المعاقين إلى السكان هي نسبة ملحوظة وعالية وتزداد مع ازدياد استعمال الآلات والمعدات وتعقد الحياة، فالمبادرة إلى المساهمة في هذا الأمر مهمة، والدعوة إلى الوقاية من الإعاقة أهم، ومعاونة المعاق في حياته وعمله واجب شرعي ووطني.

الحفاظ على المال العام

يثير موضوع المال العام الكثير من القضايا المعاشة في المجتمع وذلك على مساحة الزمن والمكان ففي التاريخ وفي بلاد أخرى كثيرة يثار الموضوع ويثار معه الاستغلال والانحراف والفساد والعبث بالمال سواء بصورة مقصودة تمثل الاستغلال الشخصي أو بصورة غير مقصودة تمثل الإهمال وعلى كلا الفرضين فإن الأمر يمثل جريمة كبرى تمثل التعدي على الحق العام فإهمال صيانة المال العام يمثل جريمة واستغلال الموقع أو الاسم أو الفرصة يمثل جريمة، والأخذ والاستيلاء على المال العام بصورة مباشرة يمثل جريمة ونحن نعيش دوامة هذه المخالفات تكاد تكون بصورة علنية وواضحة المعالم بالاسم والموضوع المحددين حتى إنه أصبح من المعروف السائد في المجتمع كقاعدة واسعة وعريضة وخطيرة على مصائرنا ومصير الوطن والشعب.

فالتصدي لهذه المخالفات والجرائم من الواجب العام وفضحها ومعاقبة المرتكبين لها، والبحث عن الأسباب والجذور لهذه الظواهر أيضاً من واجب المفكرين والكتاب والمصلحين الاجتماعيين لإثراء معنى المال العام باعتباره حقاً عاماً لا يجب أن ينفرد به شخص أو أشخاص معينون وكذلك جانب الإهمال والمواقف السلبية لها نفس صفة الجريمة والمخالفة.

والدعوة والخطاب موجه إلينا جميعاً للتصدي لهذا الأمر الذي يمثل خطورة كبرى من ناحية التعدي على الحقوق العامة وهي حقوق الغير وما

يسبب ذلك من عرقلة النمو والتطور وحركة الأداء والعطاء وما يحبط الهمم والنفوس لأي تقدم أو تطور أو ازدهار.

فالشريعة والقانون تحددان العقوبات ويبقى على المجتمع أن يوجد المناخ السليم للعمل والإنتاج وسد حاجات الناس حتى يعدم أو يقل الانحراف، فالفقر والحاجة من العوامل التي تؤدي إلى كل فساد، والمال العام هو حق عام في خدمة الصالح العام.

فالوقاية وإثراء عواملها ودوافعها أنجع من العلاج دائماً، فالتنشئة السليمة للأطفال، والسلوكيات الحسنة في المجتمع، وسد حاجات الناس، وعدالة توزيع الثروة، واعتبار واحترام الإنسان، كل ذلك من العوامل التي تحد وتقلل من ضياع المال العام الذي هو في خدمة المجتمع.

الأمانة والأمين

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: **﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا﴾** والأمانة هي الرسالة أو الشيء الذي يؤتمن عليه، وفي النظام الجماهيري الأمين أو الأمانة لا تخرج عن هذا المعنى، معنى الالتزام والأمان والنزاهة والاستقامة وأداء العمل كما يجب أن يؤدي، وبنص القرآن حملها الإنسان الظلوم الجهول، وينذر في المجتمع وجود الأشخاص الذين يحملون صفة الأمين عن جدارة سواء على المستوى العام أو الخاص، والقرآن في نصوصه يزجر ويعزر المخالفين لقواعد الأمانة، والواجب علينا نحن الموجهين والمرشدين والكتاب والفنانين أن نذكي عوامل الحفاظ والمحافظة على الأمانة بمختلف الوسائل فالأمانة هي الأمن الاجتماعي واستقرار عوامل الثقة والاستقامة والنزاهة والصدق بين المواطنين حتى يستقيم أمر المجتمع لأنه بدون ذلك وفي الظروف المحيطة بالحياة التي نعيشها فقدت الثقة في الأمانة بكل معانيها المذكورة وأصبحت المفاهيم معكوسة، ومن لم يستغل منصبه أو مركزه أو موقعه أو نفوذه يصنف في خانة الأغبياء والبلهاء.!!

فالمطلوب إثراء وتوضيح المفاهيم الصحيحة باستمرار والحث على ذلك وبيان الجزاء الدنيوي والأخروي عند الله حتى يستقيم حال المجتمع.

والتاريخ مليء بالأمثلة عن الأمانة والحفاظ عليها والعقاب عن مخالفة قواعدها التي تتولاها الشريعة السمحة والقوانين الوضعية لكن كل

ذلك ـ مع لزومه وضرورته ـ فإن العلاج الأساسي في الوقاية من الموضوع قبل المخالفة وارتكاب جريمة خيانة الأمانة بمعناها العام وتعليل وتحليل الأسباب لذلك ومعالجتها.

والخطاب موجه إلينا جميعاً وعلى كافة المستويات والمكونات الاجتماعية فالحذر من قبول الأمانة عند الشك في الحفاظ عليها وتوجيه الأمناء فعلاً المشهود لهم بالسمعة الحسنة لتولي أمر الأمانة وعدم الإجبار في ذلك فالخيار لصاحب الأمانة، وفي كل الأحوال فإن الإنسان ظلوم جهول كما ذكر السميع العليم.

وتضيع هذه المعاني الجميلة المحددة لنا في التطبيق الخطأ والممارسة الخطأ فمعنى الأمانة أكبر وأكثر من إمكانيات استيعاب حدودها فعلينا بالاجتهاد والشرح والدرس والتطبيق الصحيح للمعنى المستهدف.

السكن وما أدراك ما السكن

السكن هو الستر والشرع والأمان مهما كان نوع أو حجم هذا السكن، والسكن عبر التاريخ يمثل دائماً حاجة أساسية للفرد والعائلة، وفي العصر الحديث وأمام تكاثر الناس وزيادة إعدادهم وحاجاتهم، أصبح السكن يمثل مشكلة عويصة عصية على المستوى العالمي والمستوى الوطني، ومن عدة سنوات كانت أبحاث السكن والحاجة إليه عندنا تمثل أوليات احتياجات المواطن وأنجز الكثير منها في عهد الثورة إلا أن الحاجة متزايدة ومتلاحقة، ومواجهة هذه الحاجة المتزايدة من قبل الأجهزة الشعبية العامة أصبح أمراً صعباً ومعقداً فالمطلوب مشاركة كل الأطراف أفراداً وجماعات وتكاثفها للمساهمة في حل هذا المشكل.

وبداية نقول إن السكن مشكلة اجتماعية قبل أن يكون مشكلة هندسية أو مالية أو عقارية فالتخطيط للسكن من حيث المساحة والمواد المستعملة والطراز المعماري الذي يحاكي البيئة والتقاليد، فالسكن بالجبل غير السكن على الساحل غير السكن داخل المناطق الصحراوية، وكذلك موضوع التمويل يجب أن يتجه الأمر إلى التمويل الذاتي والإقراض والإدخار والجمعيات التعاونية.

ولتأخذ المشاريع السكنية الجديدة شكل التجمعات الحضارية والحي الجماهيري المتكامل الخدمات إلى جانب تطوير المناطق القديمة والمتخلفة إلى المستوى اللائق بالحياة والسكن، وأهم ما يرد هنا إلى جانب التخطيط الجيد والبرنامج الجيد هو محافظة الساكن نفسه على سكنه ومراعاة جيرانه

ومراعاة نظافة البيئة وسلامتها، لأنه بدون دور الساكن في العملية السكنية لا يمكن أن نصل إلى ما نطمح إليه داخل التجمع السكاني المحدد.

ويبقى دور المجتمع في توفير الأراضي والمرافق والإعفاءات الضريبية والتخطيط المحكم بعيد المدى خاصة للذين لا سكن لهم ولا إمكانية لديهم للحصول على سكن واستدعاء كل المدخرات الوطنية المحلية والخارجية للمساهمة في حل مشكل السكن.

إن الموضوع ملح ويجب أن يأتي في أولويات الدولة والمجتمع، وتشجيع كل الأطراف ذات العلاقة بالموضوع وتحريكها لتحقيق سد الحاجة إلى السكن والحاجة تتراكم وتتزايد ولا بد من مواجهتها سريعاً بحلول علمية وعملية سليمة وواعية إلى جانب الحفاظ والصيانة للمشاريع القائمة.

الماء... الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ صدق الله العظيم، فالماء هو الحياة وهو في التصور أقيم وأغلى مادة في الوجود من حيث فاعليته وحاجة الإنسان والحيوان والنبات له فبدونه تنعدم وتُفْقَد الحياة فهو ثروة عظيمة يجب المحافظة عليها وتنميتها، وفي البلاد المتخلفة يكون سبب التخلف عدم وفرة الماء أو وجوده دون استغلاله الاستغلال الأمثل له.

وجاء ويجيء النهر الصناعي العظيم ـ إن أحسن استغلاله ـ ليساهم في التقدم والرقي. وكثير من الحروب كان سببها الماء، والمستقبل الآن للماء، والماء أغلى الآن من النفط وأقيم، ليس من وجهة نظر قانون العرض والطلب فقط ولكن لأن النفط يجعلك تعتمد على دخله دون عمل، فيما الماء يدفع فيك عامل استغلاله بالإنتاج والعمل، وعلى كل حال فالمحافظة على الماء شيء أساسي، والبحث عنه أيضاً ولو عن طريق برامج تحلية المياه، فالبلاد عطشى والنهر العظيم سوف يسد حاجات أساسية يجب الحفاظ عليها والبحث دائماً عن مصادر أخرى خاصة للشرب استعمال الآدمي، وتعميق هذه المفاهيم من واجبات الكتاب والمفكرين والفنانين والمرشدين، فمعنى حفاظنا على الماء حفاظنا على الحياة.

إلى جانب ضرورة الحفاظ على ما تجود به السماء من أمطار في كافة المناطق من وديان وسيول وتجميع مياه السطوح، فهو خير ونفع ضائع دون أن نقوم بتجميعه للاستفادة منه وقت الحاجة، وما أكثر ما يضيع ماء المطر

هباء منثوراً في البحر أو تمتصه الأرض ليتبخر دون الاستفادة بما جاد به الله علينا من خير نافع.

والدعوات دائماً إلى الله بأن يوفر لنا الماء خاصة ماء السماء، والحفاظ وحسن استعمال كل المياه دون هدر أو ضياع.

وحرصنا نحن وإيماننا ووعينا بأهمية الماء وحسن استغلاله يوفر الحاجات البشرية وغيرها.

وما أكثر مظاهر الفساد والإفساد لهذه الطاقة العظيمة في مجتمعنا كالري في أوقات حدة الحر والشمس أو فساد مخارج المياه وأنابيبها والذي يتسرب منها الماء لأيام أو شهور أو سنوات دون صيانة أو إصلاح فلنلتفت حولنا ونحد من هذا الإسراف والهدر لمصدر الحياة.

المبالغة والإسراف في المناسبات الاجتماعية

تمر كل فئات هذا المجتمع بمناسبة اجتماعية حتمية... زواج، طلاق، ميلاد طفل، وفاة قريب، وكل ما تمر هذه المناسبة تمر معها التكاليف غير المعقولة والجهود المضنية غير المقبولة، وليس بإمكاننا تحمل ذلك الإسراف والمزايدة في أية مناسبة اجتماعية، من فتح موائد الأكل والسهر والشاي والكراسي والخيم إلى جانب التكاليف المباشرة لمناسبة الزواج مثلاً كالذهب والملابس الحديثة والتقليدية والحلويات إلى آخر هذه القائمة، والفرض أنه ـ بغض النظر عن مقدرة الشخص من عدمها ـ فالحد من هذا الإسراف الذي يستمر أياماً طويلة مرهقة مطلوب خاصة أن أغلب الناس ليس بمقدورهم تحمل كل ذلك، وقد بدأت بعض الظواهر الاجتماعية المشجعة لذلك بالحد من التكاليف في بعض مناطق الجماهيرية (كالعزيزية وبني وليد) بأن اتفق الناس في بيان مكتوب للحد من هذه المغالاة وهي ظاهرة تستحق كل تقدير وتشجيع ونشر ذلك في بقية مناطق الجماهيرية، وعلينا نحن المفكروين والعلماء والفنانين والاجتماعيين والمرشدين ملاحقة المخالفين ومحاربتهم حرباً شعواء في سبيل تيسير حياة الفرد والأسرة والجماعة ككل.

إن موضوع هذه النفقات والإسراف فيها والجهد المبذول في المناسبات الاجتماعية المختلفة تمثل هوساً اجتماعياً واختراقاً شرعياً لا معنى له، فيكفي المصاب بهذه المناسبة الإصابة نفسها سواء أكانت فرحاً أو ترحاً ولا نزيدها ثقلاً ومعاناة بهذا الإسراف الذي يعتبر في غير محله.

والموضوع معقد وصعب العلاج لكن الدرس المستفاد من بعض المناطق المذكورة يبشر بالخير ويتجاوب الناس لهذا الأمر الشرعي بمحاربة الإسراف الذي هو فساد لا مبرر له يجني الناس ثمرة تجاوبهم للحد من الدَّين والأعباء المالية والبشرية التي لا تطاق.

وذلك كله باستهداف تحقيق توازن اجتماعي بين كل الفئات وتحقيق مبدأ الشرعية لهذا الإنفاق وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي خاصة لنيسر أمر الزواج وغيره لتحقيق سعادة المجتمع.

ولنبدأ بأنفسنا لمواجهة هذا الأمر والأمر لمن حولنا بالكف عن هذا الإسراف في غير محله ولنرشِّد الصرف إلا فيما يفيد المجتمع والفرد، وخاصة إن أغلبنا فقراء من ذوي الدخل المحدود نستدين ونكوم على أنفسنا التزامات لا طاقة لنا بها أو علينا، فالحكمة في الترشيد لهذا الإسراف شرعاً وقانوناً ووعياً وحكمة.

الحيطة الاجتماعية

يضمن المجتمع العربي الليبي لأفراده المنافع الاجتماعية وفق نظام الضمان الاجتماعي الشامل لكل الطوراىء التي يتعرض لها الفرد بسبب المرض أو العجز أو الوفاة أو انعدام الدخل أو عدم كفايته.

ولكن الذي يمر به مجتمعنا ـ وكما هو الحال في المجتمعات المتخلفة ـ هو عدم الحيطة للطوراىء المتوقعة اجتماعياً كالزواج والطلاق وميلاد الأطفال ومراسم الوفاة أو الطوارىء العامة بسبب الطبيعة، فيتعرض الفرد والمجتمع إلى مواجهة مصاريف أو احتياجات ليس لها الرصيد الكافي على المستوى الفردي أو الجماعي، فالادخار مطلوب ودراسة احتياجات الطوارىء واجبة والنظم قائمة لذلك لكنها غير مطبقة أو غير كافية، وفي كثير من الأحوال ترتبك الأمور وتضيع المصالح لأنه لم تتخذ الحيطة الاجتماعية اللازمة كوجود الكميات الكافية من الاحتياجات المادية في حالات التغيرات الطبيعية أو الكوارث وتبرز نفس الحالات لدى الأفراد في المناسبات الاجتماعية المختلفة المبالغ فيها وتتراكم الديون وتتحطم مصائر أسر لأنه لم يتخذ الاحتياط الاجتماعي اللازم لذلك، فعن طريق الادخار والمصارف الخاصة بمثل هذه القضايا يمكن تفادي الكثير من الطوارىء، والدعوة مفتوحة خاصة للاجتماعيين والمرشدين لأخذ المبادرات والبحث في هذا المجال لتوفير الحيطة الاجتماعية لدى الحاجة إليها.

وإن أخذنا الدرس من الدول المتقدمة فهي توفر الحيطة لسكانها لأية

طوراىء طبيعية أو غير طبيعية ببناء مدن كاملة لإيواء اللاجئين من الكوراث مع تجهيزها بكافة المتطلبات، فالخطط مطلوبة لذلك والاحتياط واجب شرعاً وقانوناً وعلينا العمل على ذلك جماعات وأفراداً والله المستعان على الجهد والوعي بهذه المسألة، مسألة الحيطة الاجتماعية لنواجه الطوارىء العامة والخاصة، وحتى نوفر الطمأنينة لدى الكافة، وحتى نساهم باطمئنان في بناء المجتمع والتحضر إلى جانب ما هو مكفول من نظم اجتماعية ضمانية أساسية.

فالتكامل بين نظام الضمان الاجتماعي والنظم الأخرى التي تمثل الحيطة الاجتماعية، من واجبات الأفراد والدولة، وكم من التمني الذي يرد على الخاطر للتنسيق في هذا الأمر ليعود الأمر بالكامل لنظام الضمان الاجتماعي مع الجهد الأهلي المطلوب حتى يكون للأمر فاعليته لتغطية الطوارىء الاجتماعية وغيرها.

معنى المساواة وأبعادها

كلمة المساواة تحتاج إلى تحديد لمعناها، فالمساواة المطلقة في كل شيء بين الناس ليست بالعدل في شيء، والمساواة في الفرص والحقوق والواجبات فرض على الكافة أيضاً، والموضوع أشبه ما يكون بنظرية الأواني المستطرقة فمستوى السائل بمختلف الأواني واحد والحجم والكم والنوع قد يكون مختلفاً كالفرق الطبيعي بين الذكر والأنثى ﴿**وليس الذكر كالأنثى**﴾ أو بين العلماء والجهلاء، أو بين ذوي الخبرة وغير ذوي الخبرة ﴿**وفضلنا بعضكم على بعض درجات**﴾ وهكذا، وما أثار الموضوع هو الموجة الحديثة في بلادنا تأثراً بالصيحات اليائسة في الغرب بالمطالبة بمساواة المرأة والرجل، وهو مطلب طبيعي إن كانت المساواة المطلوبة طبيعية، وهي قائمة ومتحققة في التشريعات والأعمال وأداء الواجبات والحقوق وتولي الوظائف العامة مثلاً بلا تفرقة في الأجر أو المرتب، كما هو موجود صورته في الغرب، أو الالتحاق بالتجييش أو ضمان حقوق المرأة كما هي للرجل أمام القانون والنظام، ويفترق الأمر في المنزل فالمرأة ربة البيت والأب أو الزوج رب العائلة ﴿**الرجال قوامون على النساء**﴾ فلا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر في بعض من الأعمال والواجبات.

والفرق الفسيولوجي وارد، أيضاً بين الذكر والأنثى والموضوع يحتاج إلى إثراء ووعي خاصة بين النساء المتعلمات لتصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة لصالح المرأة.. والرجل والمجتمع ككل.

إن الدعوة الباطلة لهذه المساواة يجب مقاومتها بمختلف الوسائل ليس فقط لأنها ضد شريعتنا وطبيعتنا وطبيعة الحياة والمجتمع، بل أيضاً لأنها تسبب فوضى في المجتمع وتبادل للأدوار ـ كما يقولون ـ بأن يحل الرجل بدل المرأة في البيت والمرأة بدل الرجل في العمل والحياة، ومع الأسف إن هذا التيار له الكثير من السعي لدى سيداتنا المتعلمات والمثقفات، ليس من المنطلقات السابق عرضها، ولكن في اعتقادنا لأن وضع المرأة العربية الفعلي غير صحيح وكثير من حقوقها عملياً مهضوم، خاصة من قبل الأزواج الرجال، وللحق فلست مع الظلم الواقع على دور المرأة الطبيعي في الحياة.

فمسألة تحديد الأدوار واحترامها وتطبيقها أيضاً مهم وتحقيق الإنصاف والعدالة والمساواة الطبيعية بين أفراد المجتمع من الواجبات المقدسة، ولغياب الهوية وتحديد المسؤولية يضيع المجتمع وأفراده ويسبب كل ذلك التخلف.

تخطيط... وتخريط

من المواضيع ذات الأهمية القصوى في حياة الأفراد والجماعات والدول، شؤون التخطيط أو التخريط أو الاثنين معاً، ذلك أنه وباختصار شديد إن التخريط هو جمع المعلومات التي تهتم بالإنسان وحوله، وإن التخطيط هو ما يعبر عنه باستراتيجية العمل والحياة من وضع أهداف مبرمجة في خطة لها أولويات والزمن المحدد الذي تتطلبه، وبهذا الفهم المختصر المحدد يلزم على الأفراد والجماعات والدول أن تخرط وتخطط لشؤون حياتها، وإلا تخضع الحياة للصدفة والعبث والضياع، وهي أمور يجب التوعية بها وبقيمتها لدى الكافة حتى نعيش حياة مستقيمة معتدلة وفق الإمكانات والفرص المتاحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض من المبادىء والقواعد المقترحة التي تحكم شؤون التخريط والتخطيط، وأحب الإشارة إليها وسردها لتكون موضع اعتبار من طرف ذوي الشأن وهي تخص التخريط بأن تكون المعلومات المجمعة دقيقة وصحيحة وحديثة ومتجددة حتى تكون ذات جدوى وفائدة معتبرة، وفي شأن التخطيط يؤسس على المعلومات المجمعة نتيجة التخريط مع اعتبار العوامل الآتية:

ـ اعتبار العامل المكاني وطبيعته وظروفه وأوضاعه.

ـ اعتبار العامل الزمني من حيث الوقت حاضراً وماضياً ومستقبلاً.

- اعتبار العامل الفلسفي، نظرية المجتمع وإيمان أفراده بالقواعد والمبادىء المقررة منه.

- اعتبار العامل الإنساني، باعتبار الفرد يعيش في مجتمع وعلاقته بالآخرين وضرورة التعاون والتضامن واستهداف سعادة الإنسان.

ولا نريد أن نطيل أكثر من ذلك تاركين للموجه إليهم الخطاب أمر التفصيل وإثراء الموضوع وإعطائه حقه من البحث والدراسة والنشر، مع اعتبار الأهمية القصوى لهذا الأمر في تقدم الشعوب وحياتها وجدواها لتصل إلى نتائج حياتية إنسانية ذات قيمة في المجتمع.

وليس بالضرورة أن يكون التخطيط في إطار زمني محدد كما هي القاعدة السارية والتي بدأت تزول ولكن الاستمرارية والتجديد لمواجهة حياة الأفراد والمجموعات من الضروريات بمكان مع اعتبار ما ذكر من عوامل لأنها سمة في تحقيق سعادة البشر والتجارب مع الحاجات المادية والمعنوية، وأمر المدة والزمن متروك لظروف تنفيذ المشاريع.

المتقاعد وترك العمل

فكرة أو مبدأ التقاعد عن العمل ترتبط أساساً بترك العمل واستراحة الفرد وتمتعه بوقته الخاص وأشياء تفيده وتسليه، أو آداء الأعمال وفق خبراته إلى الغير اختياراً وحسب وقته وظروفه، وقد يتقاعد الشخص عن العمل في سن مبكرة بسبب المرض أو الإصابات التي تلحق الأفراد في العمل أو الحياة، أو التقاعد بسبب بعض نظم العمل التي تشجع على ترك العمل، وفي كافة الأحوال وفي الغالب الأعم، إن الإنسان منا يترك العمل وهو في صحة جيدة تمكنه من أن يستمر في العطاء في عمل آخر أو في مجال آخر أو في نفس العمل من موقع آخر، فمجموع المتقاعدين يمثلون ذخيرة للوطن ورأسمالاً لا مثيل له من الخبرة والمعرفة، فإتاحة الفرصة والتشجيع على العمل للمتقاعد هي فرصة ذهبية للمتقاعد وللوطن للمساهمة في بناء التقدم، خاصة إن علمنا أن سني الحياة في ازدياد، وأن الصحة في تحسن، وأن فرص العمل تضيق مع ازدياد أفراد المجتمع، فترك العمل مطلوب لإعطاء فرصة للأجيال القادمة والاستفادة من الخبرات للمسنين والمتقاعدين واردة لفائدة الوطن والمتقاعد المسن بدل الفراغ الرهيب الذي يعيشه المتقاعدون دون فائدة ترجى غير انتظار الموت.

والخطاب موجه للكافة خاصة لفئة الاجتماعيين الضمانيين لإذكاء هذه الأفكار والعمل على الاستفادة من مجموع المتقاعدين لإعطائهم فرصة خيارية للعمل والإنتاج حسب ظروف ووقت كل واحد منهم حتى يتحقق التكامل في العطاء والنماء وسد فراغ ضائع لدى المسنين، وهي معادلة

سهلة صعبة للتوفيق بين كافة الاعتبارات المذكورة، لكن ترك الخيار للمتقاعد المسن واجب، وإتاحة الفرصة له للعمل الخاص أو العام لنقل خبراته للغير ولشغل وقت فراغه حتى في عمل خاص أو هواية خاصة.

واحكام تنظيم هذه الأشياء المذكورة عائد إلى المتقاعدين أنفسهم وما توفره الدولة من نظم وإمكانات لتشجيع تكوين الجمعيات الأهلية بالخصوص، لإعطاء قيمة إنسانية وحضارية للمتقاعد باعتباره عنصراً هاماً وفعالاً في عمليات التنمية وأداء الخدمات والبحث العلمي لتحقيق تقدم المجتمع، وعلى الشباب الآن وكذلك الكهول بدء التفكير في حياتهم التقاعدية لإعداد برامج لها.

الابتسامة

الابتسامة فرحة الحياة ونضرتها، وهي تعبير عن معاني إنسانية عديدة، كالشكر، والوفاء، والفرح والاستغراب والتساؤل، والحب والود والرضى، والابتسامة لا يختص بها الإنسان وحده بل الحيوان والنبات بطرق وأساليب مختلفة، ونلاحظ ذلك في الحيوانات الأليفة خاصة والزهور والنباتات عند ميلادها أو طلع لزهر مثمر، كل ذلك تعبير عن الحياة وجمالها وفعاليتها واستمرارها حتى يوم يبعثون جميعاً. والقصد هنا من هذا التقديم لموضوع الابتسامة هو الإشادة بها وإبراز أهميتها في الحياة، فالابتسامة كالكلمة الطيبة، صدقة، تسهل الكثير من المهام والصعاب وتوجد الألفة والود والمحبة بين الناس، فما أكثر المؤسسات الناجحة في الحياة يقودها أناس يبتسمون دائماً عند أداء الأعمال خاصة، وفي المجتمع وفي الأسرة، وما أكثر الأسر الناجحة المبنية حياتها ـ إلى جانب أشياء أخرى هامة ـ على الابتسامة، والفاعلية للابتسام مجربة خاصة عند اشتداد الأزمات أو ضغط المصاعب أو في الأماكن التي يكثر بها الألم والكد كالمستشفيات والسجون ودور الرعاية والمدارس والمعاهد والجامعات. . . الخ، فالابتسامة مجربة في تسهيل حل المشاكل والمعضلات بإيجاد جو من التفاهم والتقبل وتمهيد لبحث المعضلة بروية وعقل ومنطق.

ونحن مدعوون جميعاً إلى الابتسام للحياة ومعضلاتها وعلى الموجه إليهم الخطاب من فنانين ومرشدين واجتماعيين وكتاب أن يشيدوا بقيمة

الابتسامة، وعليك أنت قارىء هذه الأوراق أن تضع ابتسامة على وجهك حال الخلاص من قراءة هذه الكلمات.

وما أحوجنا إلى الابتسامة في مجتمعنا الفقير من الابتسام، فإن ابتسمت حال خلاصك من قراءة هذه الورقة والأوراق الأخرى المرفقة تكون قد أدت هذه الأوراق أحد أهدافها، وإلا فعلى الله العوض والأجر، والأمل في ذلك معقود على أجيال أخرى قادمة، ذات ابتسامة واسعة وعريضة آملة في حياة حافلة ومشرقة وجميلة.

والابتسامة لا تكلف شيئاً إلا العزم على صنعها بصدق وإيمان لتكون ابتسامة صادقة ذات فاعلية، وما أكثر الابتسامات الماكرة والخادعة التي تساهم في هدم العلاقة الاجتماعية. فالصدق والفعل الحسن المقارب والمصاحب للابتسامة والبراءة هي العوامل الأكيدة للمساهمة في أداء وتطور المجتمع إلى الأفضل.

الحصار... الحصار

الحصار نفرضه نحن على أنفسنا.. ونعني بالحصار الحصار الذاتي الاجتماعي والثقافي، وحتى الحصار الخارجي المفروض علينا ليس الآن فقط ولكن منذ مئات السنين عند أفول الحضارة العربية الإسلامية في المشرق والمغرب وتفرق أمورنا وسيطرة القنوات الخارجية على مصائرنا نتيجة عوامل الضعف لدينا والقوة لدى الآخرين الأعداء والحديث وإن تعلق بالحصار الذاتي والداخلي فله علاقة بالحصار الخارجي فكل قوى الأعداء تزيد وتؤكد حتى على الحصار الداخلي لدينا لأنه عقبة كبيرة في سبيل التقدم، وإن تحرك قطار التقدم معناه أن يتحرك حتى لاختراق الحصار الخارجي.

فالدعوة موجهة لنا بالانفتاح الداخلي بيننا نحن مجموعة المثقفين والمتعلمين والقياديين الإداريين والاجتماعيين حتى يتحقق التفاهم على خطوات التقدم وتنفيذ ما يقرره القرآن والنظرية الخضراء والقوانين المقررة من المؤتمرات الشعبية والتطبيق الواعي الصحيح لها، فالتوعية بذلك من أخطر الأمور لتحقيق التقدم ومحق التخلف، فلا حصار على أنفسنا فكما صنعناه ننقضه ونحطمه بالتفاهم والوعي.

وأبعاد وأطراف الموضوع كبيرة وواسعة وعميقة، حيث إن الآثار المترتبة عن الحصار الداخلي الذي نفرضه نحن على أنفسنا يؤدي كنتيجة لأي حصار خارجي، فلولا الضعف والتخلف وعدم الإيمان وعدم العمل والإنتاج وعدم وجود روح انتماء حقيقية وفعالة للوطن، لولا ذلك كله ما

كان هناك حصار وما كان هناك تخلف والقرآن يقول **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾** صدق الله العظيم.

فالحصار متحقق بفعلنا وإرادتنا إذن، فلنغير أنفسنا وتفكيرنا ولنتكاثف لخرق هذا الحصار الداخلي والخارجي حتى نحقق أنفسنا ونبني حياتنا محطمين كل العقبات والأغلال التي يفرضها الحصار الداخلي والخارجي، فإلى العمل والإيمان بأنفسنا حتى نغيرها إلى الأفضل والأحسن والأجدى.

الفجوة والجفوة بين الأجيال

لكل جيل من الأجيال البشرية ظروفه ومحيطه الذي نما فيه، يختلف من جيل إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ويسبب ذلك عدم تفاهم الأجيال، كل يتهم الآخر بالقصور والتقصير وعدم الحداثة وعدم الأصالة، وعدم مراعاة التراث والتقاليد.. الخ، ولا شك أن الحياة متطورة رضينا أم أبينا، وكل جيل يختلف عن آخر بطبيعة الحال لتغير الظروف المحيطة وحداثة الاختراع والاكتشاف والبحث والدراسة، لكن وسط كل هذا وذاك ننسى المواصلة المستمرة والمفترضة بين الأجيال سواء على المستوى الاجتماعي أو التربوي أو العلمي أو الفني، وتتمثل هذه المواصلة فيما يمكن أن يعبر عنه بالثوابت في الأخلاقيات والسلوكيات واعتبار الخبرات لدى الأجيال السابقة والقادمة ونقل هذه الخبرات، كواجب وحق، على الجيلين وحتى لا تضيع الجهود وتضيع الأجيال، فعلى الجيل السابق ملاحقة الجيل الجديد بالتربية والتوعية ونقل الخبرة وعلى الجيل اللاحق تلقي ذلك بوعي واحترام وفهم، وهكذا تستمر الحياة وتستمر المواصلة ويملأ الفراغ بين الأجيال وتسد الفجوة والجفوة بينهما، والمخاطبون بهذا هم كل الفئات المثقفة من هذين الجيلين وعليهم إثراء هذا الموضوع الهام في سبيل التقدم والرقي والتحضر.

إن التحرك في هذا المجال وهذا الموضوع الهام يساهم في بناء المجتمع البناء الصحيح ويكسب الوطن الخبرات والأمان والاحترام بين الأجيال، وملء الفراغ الخطير بين الأجيال لا يمكن قفله أو إعدامه نهائياً

لتطور الحياة، ولكن في التضييق من هذه الفجوة خدمة ونفعاً للجميع.

والوطن لا يبنى إلا بأجياله وخبراتهم وثقافتهم ونقل ذلك كأمانة وكمشعل يضيء طريق المستقبل وما يضاف إلى ذلك من حداثة لدى الأجيال الجديدة. والعملية خطيرة إن ترك الحبل على الغارب، كما يقولون، دون اتخاذ بادرة وإجراء في الأمر لأن الفجوة وكما نلاحظ في اتساع خطير والجفوة في اتساع أكثر. وقانا الله شرهما بعملنا للتضييق من هذا الفراغ لصالح الوطن والمجموع.

التوثيق والتسجيل والتاريخ الضائع

لكل أمة مهما كانت غنية أو فقيرة، متأخرة عن الحضارة أو متقدمة فيها، تاريخ، ولكن الذي يصنع التقدم هو اعتبار التاريخ وتسجيله على مستوى البلاد، وعلى مستوى الأفراد، فكم من تاريخ للبلاد لا يعرفه أهله فهو موجود في حوزة جهات خارجية أجنبية، كالمعلومات والوثائق الليبية الموجودة في كثير من المراكز والدول الأجنبية التي كانت لها علاقة بالجماهيرية، وكم من التاريخ العام أو الخاص الذي يعني المجتمع، موجود لدى الأفراد والعائلات داخل البلاد، وكم من الحوادث والمعلومات والمذكرات والقرارات التي تزخر بها الكثير من الإدارات العامة دون توثيق أو تسجيل أو تنظيم لها.

والمطلوب هو الحث لجمع هذا الشتات المتناثر داخلياً وخارجياً وهو يخص تاريخ البلاد، ولا بد من أخذ المبادرة الشخصية منا نحن الموجه إلينا هذا الخطاب بالبحث وإثارة الاهتمام بهذه القضية الوطنية الثقافية، وأهل العلم والثقافة والوعي مسؤولون عن كل ذلك، إلى جانب توجيه النظر والفكر إلى ضرورة أن يقوم الأفراد بتسجيل ما لديهم من معلومات حتى تأخذ طريقها ومكانها في السجل الوطني للأحداث ومجريات الأمور خاصة ما يتعلق بالتراث والثقافة، وهي أمور بدأت تختفي من حياتنا بسبب التغريب وما يعبر عنه بالتحديث أو الحداثة يفقد في هذا الخضم كل ما هو أصيل وجميل ووطني، فتختلط الأمور بسبب ورود ثقافات غرِيبة عن مجتمعنا خاصة في العصر الحاضر عصر الإعلام

والاتصالات المفتوحة، فالمواجهة مطلوبة لهذا الغزو بتوثيق التاريخ والتراث لأخذ العبرة والعمل على إثراء النفوس والهمم لغرس روح الانتماء للوطن والتاريخ وجمع الشتات الضائع لمصلحة المجموع وللتقدم.

والأمر يصل من الأهمية إلى مدارج عليا من التفكير، فعلى أجهزة الدولة خاصة المراكز المتخصصة منها كالإعلام والثقافة والتوثيق والاتصال الخارجي بمحاوره المختلفة كلها جهات لها دور ولها مسؤولية في هذا الأمر، ولا ننسى في هذا الخضم دور الأفراد والجهد التطوعي وتكوين الجمعيات الأهلية لهذا الغرض فالأمر يستدعي الإثارة على كافة المستويات، وكما قال الله تعالى: ﴿**إنما يستجيب الذين يسمعون**﴾.

الزهور ونباتات الزينة والحيوانات الأليفة أو الأشياء الأليفة والجميلة

الزهور زينة الحياة وزخرفها، وكذلك نباتات الزينة والحيوانات الأليفة من طيور وقطط وكلاب وأسماك وخيول، كل يؤدي دوره في الحياة التي من حولنا، ويوجد الجو الأليف والجميل للحياة والراحة والمتعة، إلى جانب تحقيق إشباع الحاجات لدى الإنسان كإيجاد الفرصة للأطفال الصغار للتعرف على مخلوقات من حولهم مفيدة وجميلة وتؤدي دورها في الحياة، وهي عادات بدأت تنمو بشكل ملحوظ في مجتمعنا حتى إن بعضها أصبح يمثل دخلاً إضافياً للفرد والأسرة، أو في بعض الأحيان دخلاً أساسياً إن اتخذ صفة الأعمال لتربية هذه الحيوانات والنباتات، وكذلك يرتب تكلفة إضافية للذين لا يمتهنون هذه المهنة.

والمطلوب في اعتقادنا هو تربية الحس والذوق بهذه الأمور خاصة لدى الأطفال ونشر الوعي بتربيتها ومعرفة قواعد المعاملة معها حتى تشيع جواً من الألفة والود والجمال.

وهذا العالم من الحيوانات والنباتات تتوافر معلوماته في الكثير من الأشرطة والكتب والملصقات والمعارض مما يساهم في تنمية الذوق العام وتحسين دخول الأفراد والجماعات خاصة إن جونا الطبيعي يساعد على نمو كل ذلك دون اللجوء في كثير من الأحيان إلى أساليب اصطناعية لنمو هذه الأشياء.

ونحن مخاطبون بذلك بعد معرفة أسرار تنمية وإعاشة هذه الحيوانات والنباتات.

والألفة والرفقة والصحبة، فكما هي مطلوبة وضرورية بين البشر، هي أيضاً مفضلة بين البشر والحيوانات والنباتات التي من حولنا للاعتبارات التي ذكرت سابقاً ولاعتبار التعرف والتعارف على الطبيعة التي خلقها الله حولنا خاصة للأطفال والأجيال الصاعدة لتربية الحس والذوق بمعنى الحياة وجمالها وقيمتها.

المكيفات ومغيبات العقل من مخدرات ومنبهات

يكثر الحديث والبحث هذه الأيام عن ظاهرة تعاطي المكيفات بكل أنواعها من مخدرات ومنبهات وخمور وتبغ وكل الأشياء المضرة بالصحة، وكذلك تنعقد المؤتمرات والندوات لهذا الأمر الخطير لمحاولة الحد منها، وتنصب كافة الجهود لذلك للحد من الاستعمال أو التداول لهذه المواد ويقل الجهد للبحث عن أسباب ذلك، فلا تكفي العقوبات والحراسات والضبط والربط لتداول هذه المواد، رغم أهمية ذلك، ولكن الأهم هو البحث عن الأسباب والمسببات لذلك ونجد في بحثنا السريع الكثير من الأسباب والتي أهمها الفراغ وعدم وجود الأسرة أو المدرسة الموجهة للشباب، أو النوادي أو إشباع الهوايات أو إيجاد فرص للعمل والإنتاج وهذه كلها وقايات مهمة من الوقوع في المحظور بتناول هذه المواد، والمطلوب في نظرنا إيجاد الفرص العديدة لملء الفراغ وتوفير العمل، وإيجاد الحوار البناء والإرشاد الواعي السليم والمستمر لبناء حاجز وقائي من هذا الغزو لمجتمعنا الذي لم نكن نعرفه بهذا الانتشار في سنوات خلت، ويمكن القول بأن أحد أسباب انتشاره هو الأشرطة والإذاعات بمختلف أنواعها والاختلاط بفئات سيئة دخلت هذا المجتمع.

فالوقاية مهمة والعلاج مهم، وبمختلف الأساليب والطرق المستمرة ولا نقول حتى تنعدم الظاهرة ولكن نأمل حتى الحد منها ابتداء، وكلما

زادت عوامل الوقاية الفعالة كلما قلت دوافع الانحراف.

وتؤدي هذه الانحرافات بسبب تعاطي هذه المواد المذكورة إلى خراب اقتصادي ومالي إلى جانب الخراب الصحي والاجتماعي حيث إنها وكما نعلم مكلفة جداً، وتستنزف مداخيل وميزانيات الفرد والأسرة والمجتمع فيما لا يفيد، بل فيما يضر ويؤذي.

والمطلوب تكثيف جهود العالمين العاملين المخلصين لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء على أسبابها أولاً، وهو أمر خياره متروك لنا كأفراد وجماعات وقطاعات شعبية لتداوله وبحثه للقضاء عليه من جهة ولبناء ما يسد الفراغ من جهة أخرى.

فرص التعليم والتكوين والتخصص وسد حاجات المجتمع من العمالة

في التخطيط السوي السليم، وفي تحديد مبادىء وأهداف استراتيجيات العمل والإنتاج، وإيجاد الفرصة المواتية لذلك، ترتبط حتماً العملية التعليمية، وعلى مدى طويل، بسد احتياجات المجتمع وفق تخطيطاته وأهدافه على مدى بعيد أيضاً وبالتالي يستوعب العمل وفرصه كل الخريجين من مختلف المستويات حسب التحديدات الجارية سابقاً وتشجيع وترغيب الناس بقناعة للالتحاق بالتخصصات العلمية المطلوبة حسب جدول الأولويات المحدد كماً ونوعاً.

وفي بلادنا جرت المحاولة لذلك عدة مرات ولم يصادفها من التطبيق أي نجاح بدليل وجود سيل هائل من الخريجين في بعض التخصصات العلمية الذي لا لزوم لهم في العمل، فيما توجد تخصصات أخرى تعاني نقصاً حاداً وذلك على مستوى الإعداد أو التوزيع على المناطق المختلفة لتعذر صعوبة الانتقال أو النقل من جهة إلى جهة أخرى للارتباطات الاجتماعية حتى لأولئك الذين أتوا من مناطق أخرى يرفضون العودة إليها أو لعدم وجود الحوافز للعمل في المناطق النائية، هذه العملية في غاية الخطورة في حياة البلاد ويجب التوعية بها، وعلى الخبراء المختصين المساهمة بآرائهم وتوجيهاتهم بمختلف الوسائل.

ذلك أن البناء السوي للمجتمع المتحضر المتقدم لا يتم إلا بالتخطيط

السوي وإن الهرم والخطة تبنى كلها من القاعدة إلى القمة، وهذا الفهم والنوع من التفكير غير موجود أو معدوم، بدليل الفوضى في الاختصاص، حيث يكثر اختصاص نوعي ويقل آخر، أو يكثر الخريجون من المستويات الجامعية ويقل أو ينعدم الخريجون من المستويات الفنية المتوسطة، وذلك عيب خطير يستدعي المعالجة.

وحتى إن وجدت بعض المخططات لذلك فإنها لم تدخل مرحلة التنفيذ كما ينبغي لها أو طبقت هذه الخطط التطبيق غير السليم. ونحن نعلم أنه بذلت الكثير من الجهود والأبحاث وما زالت في مجال التعليم والتكوين ولكن لم يسعفها الحظ والعمل لتدخل مجال التنفيذ، وما ينطبق على العملية التعليمية ينطبق أيضاً على التكوين والتدريب حيث إنه مكمل ولازم لإيجاد الفاعلية للعملية التعليمية، وسد حاجات المجتمع من العمالة والإنتاج.

الأسرة المنتجة

الأسرة نواة المجتمع بتكوينها البديع، وهي أساس بناء المجتمع وسر تقدمه لأنها المدرسة والمصنع والمصحة والحضانة ورياض الأطفال والمطبخ والاكتفاء الأسري والاقتصادي، ومن سنوات خلت كانت الأسرة الليبية وعلى مختلف المستويات وفي كل المناطق مدن، وريف، صحراء،جبل، كانت أسرة منتجة، تغطي تقريباً كل لوازم حياتها من الخبز والطماطم والمعجنات ولحم القديد المصبر وغزل الصوف ونسيجه وحياكة الملابس والتطريز والخدمة المنزلية من جميع أفراد الأسرة من غسيل وتنظيف.. الخ، ومنشى هذه الورقة عاش هذه الفترة بكل مساحتها وهو طفل وكان له دور في شراء الصوف والقماش والمؤنة اللازمة، هذه الصورة المشرفة انتهت تقريباً وجرت محاولات محدودة لإحيائها على الأقل من ناحية الخياطة والتفصيل وبعض من أنواع النسيج، وأثيرت الفكرة عدة مرات عن طريق قطاع الضمان الاجتماعي والصناعة.

والنظرة مختلفة للأمر، هل هو موضوع اجتماعي يركز على الأسرة محدودة الدخل حتى تنمي دخلها؟ أو أنه جزء من الاقتصاد والصناعة الوطنية التي يجب تنميتها؟ وفي الاعتقاد، إن العاملين مهمان أولهما الاجتماعي لسد حاجات الناس من الإنتاج والدخل، والثاني مهم من حيث بناء اقتصاد البلاد، فالتوجه والتوجيه مطلوبان حتى يبني المجتمع نفسه معتمداً أولاً على ذاته واكتفائه الذاتي وهو أمر أساسي ومطلوب تحت كل

الظروف التي نعيشها اليوم، من ضيق اقتصادي وعدم إنتاج، إنه مشروع العمر لإحيائه والإشادة به واستمراره.

والأمر حتى يدخل مرحلة التطبيق يتطلب الإحكام في التنظيم من حيث توافر المواد للإنتاج وتنوعها وتوافر الآلات اللازمة بالأسعار المقبولة والممكنة بدعم من المجتمع والتفكير والتخطيط يجري الآن لهذا الترتيب المطلوب، فما على أفراد المجتمع إلا أخذ المبادرة والالتقاء مع ما هو مخطط من مواد وآلات وإلى العمل الأسري خاصة والذاتي بعيداً عن علاقات العمل الأخرى ما أمكن إلى ذلك سبيلاً وإعطاء الأولوية للمعاقين والنساء وكبار السن.

جماهيرية الرياضة

يدعو **الكتاب الأخضر** إلى جماهيرية الرياضة في تصور ورؤيا واضحة وجلية والتي تحقق منها على أرض الواقع بعض البرامج والنظم الخاصة بذلك، وتجدد الاهتمام الآن بهذا الأمر بانشاء أجهزة إدارية تتولى التخطيط والتنفيذ لهذا الأمر، وإن كان لنا أن نتطرق لهذا الأمر، أمر الرياضة الجماهيرية هو أن نقول إن أي شيء يراد له النجاح والانتشار أن نمكن له بتوفير الإمكانيات لذلك وأن ننشر الوعي المستمر بخصوصه، فمما لا شك فيه أن الرياضة صحة للكبير والصغير، مفيدة للعقل والجسم والعمل والإنتاج، وفي البلاد المتقدمة يوفر المجتمع للرياضة ما يوفره للصحة والتعليم من إيجاد إمكانيات ووسائل فعالة لتحقيق مبدأ الرياضة على الواقع.

وإذا كان المستهدف من الرياضة الجماهيرية تحريك كل الناس مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم لمزاولة الرياضة لا التفرج عليها، فعلى المجتمع أن يبني خططه لتسهيل أمر مزاولة الرياضة الجماهيرية بتخصيص المساحات الكافية من الأراضي وتوفير الآلات والمعدات اللازمة وإعداد البرامج المحكمة والمستمرة من قبل المتخصصين في هذا الأمر، وإن كان هناك اهتمام خاص برياضة البطولات والمنتخبات أكثر من الرياضة الجماهيرية، فذلك جزء من هذا، فالرياضة الجماهيرية هي التي تولد الأبطال والفرق. والخطاب موجه لنا جميعاً بذلك، والرياضة التي نستهدفها جماهيرياً هي الإكثار من الحركات الرياضية للسمو بها إلى تحقيق المتعة، والقاعدة إيجاد

روح التنافس الشريف وتربية الأجيال الجديدة على هذه الأسس لتساهم في تكون الأجيال مادياً وروحياً، وتوجد لدى كل جيل الأخلاق والسلوكيات الحميدة، إن أحكم تنظيم أمر الرياضة الجماهرية فلها المردود الأكيد في بناء الفرد والمجتمع.

وعلى الرغم من الجهود المثمرة التي تبذل لتحقيق جماهيرية الرياضة والرياضة للجميع، وإلاّ إن التنظيم الإداري لذلك ما زال متعثراً لأسباب كثيرة أبرزها هو عدم استقرار الإدارة لمتابعة المخططات، والصرف أيضاً على الإمكانات وتوفيرها، وفوق كل ذلك الإيمان بهذا العمل، وغرس روح الانتماء له حتى يؤدي مفعوله وثماره.

الخدمة الوطنية والتكوين المهني

قد يثير العنوان استغراباً لدى البعض، للجمع بين واجب وطني هدفه التدريب للدفاع عن الوطن، وموضوع آخر هدفه التكوين وتعلم حرفة تحت مظلة القوات المسلحة، كيف ذلك؟ والجواب يعرفه الجميع وهو مطبق جزئياً عندنا فيما يسمى بالخدمة الإنتاجية بمقابل محدود لبعض الفئات التي لم تنخرط بعد في التدريب العسكري لسبب أو لآخر، ونحن هنا بصدد التأكيد كل التأكيد على التدريب العسكري لاستيفاء شروط الخدمة الوطنية أو ما يعبر عنها بخدمة العلم، فذلك واجب وطني تجب التوعية بأهميته إلى جانب إلزاميته، وكلنا نركز على أن الوقت للتدريب العسكري لا يستغرق كل الوقت المحدد للخدمة الوطنية وهي فرصة ذهبية لتكوين عناصر مهنية وحرفية على مختلف نشاطات القوات المسلحة حتى إذا ما ترك هؤلاء الأفراد القوات المسلحة وجدوا المجال فسيحاً أمامهم لأنهم أتقنوا حرفة أو مهنة معينة داخل القوات المسلحة، وأحسن الخريجين الحرفيين أو المهنيين في البلاد المتقدمة هم خريجو القوات المسلحة أثناء أداء واجب الخدمة العسكرية، فالأمل والرجاء التوعية بالتدريب العسكري كواجب مقدس للدفاع عن الوطن والتوعية بأهمية ذلك لتعلم حرفة أو مهنة، وواجبنا جميعاً الإشادة بذلك بكل الوسائل والدعوة إلى ذلك لفائدة الوطن، ذلك أن الإنفاق على هذه الخدمة العسكرية عال من ناحية ومن ناحية أخرى ما يمثله نظام القوات المسلحة من ضبط وربط ويحقق بموجبه أفضل النتائج أيضاً للتدريب والتكوين المهني، والقوات المسلحة مجالها واسع في

عمليات الصيانة الآلية وغيرها وهي فرصة ذهبية لتخريج دفعات كثيرة صالحة للدفاع عن الوطن عسكرياً ومدنياً.

إن العزوف والهروب واتخاذ كافة وسائل التنصل من أداء واجب الخدمة العسكرية سببها عدم وضوح الرؤية لأهمية الانتماء للوطن والدفاع عنه، إلى جانب الفراغ القاتل لدى المتدربين أثناء أدائهم للواجب الوطني، فالمبادرة مطلوبة في هذا المجال لفائدة الوطن والمواطن.

المركوب العام

وسيلة الانتقال أصبحت في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة، وهي حاجة قديمة أيضاً، لكن في الأزمنة الحديثة أصبح موضوع الانتقال من جهة إلى أخرى يمثل ضرورة حياتية إلى جانب أنه مكلف جداً إن استعملت الوسائل الخاصة كالسيارة الخاصة أو الركوبة العامة، ونحن هنا نتكلم عن النقل بالحافلات العامة أو السكك الحديدية أو ما شابهها، والتي تكلف أقل بالنسبة لمواطن مع الانضباط في المواعيد على مدى ساعات العمل على الأقل، والوسائل العامة للمواصلات أصبحت معدومة تقرباً باستثناء الخطوط طويلة المدى وهي غير كافية أيضاً ومكلفة جداً، فالمجتمع عليه أن يوفر هذه الوسائل، وفي بلاد متقدمة كالسويد مثلاً تعتبر المواصلات العامة ضمن نظام منافع الضمان الاجتماعي والذي تغطيه جهة العمل بحيث يتحقق الانتقال بسهولة ويسر ودون عناء أو تكلفة، وإن قام بعمل هذا المرفق النقل العام أو حتى شركات خاصة فهو ضرورة عامة تقوم بها جهات عامة وخاصة بشروط وتكلفة محدودة، والدفاع عن ذلك والحث على قيام هذه الخدمة من الواجبات الوطنية علينا نحن الذين نعاني ونواجه هذه المعضلة يومياً ولا تحل حتى في وجود سيارة خاصة لأن خدمتها في حالة توفرها مكلفة تخرج عن الإمكانية المالية للأفراد العاديين، فالخدمة أساسية بالنسبة للمركوب العام أو الحافلات العامة سواء داخل المناطق أو خارجها، والدعوة للمطالبة بها حتمية وعلى الدولة دعم هذا المرفق ما أمكنها لذلك سبيلاً ولو أدى الأمر لإدخال هذا المشروع ضمن منافع

الضمان الاجتماعي، كما هو معمول به في بعض البلاد كما أشرنا.

والخطاب موجه لنا جميعاً لإثراء هذا الموضوع لأهميته للجميع وفيه الخير الكثير لأنه يحقق الوصول إلى مواقع العمل في المواعيد المطلوبة، ولتحقيق الصلة بين الناس الذين تباعدت بينهم المسافات بحكم الحياة الحديثة لتحقيق زيارة الأقارب والأصدقاء وإحياء الصلة الاجتماعية لدى الكافة.

الطلاق والترميل والتيتم

في كل مجتمع من المجتمعات توجد ظواهر اجتماعية تزداد نسبتها وتقل حسب معدلات تحضر ذلك المجتمع، ويختلف الرأي في مقياس موضوع التحضر، هل هو مادي أو معنوي أو الاثنان معاً، ونحن نقول ابتداء ـ ودون الدخول في التفاصيل ـ إن العوامل المعنوية من إيمان وشرع وأخلاق وسلوكيات إيجابية هي الأساس في تحريك المجتمع ورقيه قبل العوامل المادية رغم أهميتها.

فظواهر الطلاق والترمل والتيتم لها أسبابها وفي غالب الأحيان يرجع ذلك إلى عوامل معنوية سلوكية وأخلاقية، وحتى مع تحقق التطور المادي وتميزه عن العوامل المعنوية فإنه في النهاية يحصل الانهيار للمجتمع وتكثر حالات الانتحار والطلاق والتيتم والترمل لسيطرة المادة والبعد بقيمة الإنسان وروحانياته التي تغذيه دائماً بالأمل والرجاء والاطمئنان على يومه وغده، إلى جانب أن هذه العوامل من المفترض أن تنمي اقتصاد المجتمع وعلمية المجتمع وإنتاج المجتمع، وفي بلادنا تكثر هذه الظواهر السلبية، والعلاج يتم بالرجوع إلى الأسباب كطرق الاختيار غير السليم في الزواج، أو كثرة الحوادث لعدم وجود قاعدة السلامة والأمان في العمل والحياة، وعلى أي حال فالمجتمع مسؤول عن رعاية هذه الفئات كما هو مسؤول عن الوقاية من الوقوع فيها، والأمر يتطلب التوعية المستمرة بسلامة الاختيار وسلامة العمل والإنتاج، وهي أمور ترقى إلى أهمية خاصة للحفاظ على سلامة المجتمع، وعلى الرغم من غياب الإحصائيات السليمة والدقيقة

والحديثة إلاّ أنه من الملحوظ من الأرقام المتوفرة والملاحظة والحالات المترددة على المحاكم والمستشفيات ودور الرعاية، يلاحظ تكاثر وتزايد الظواهر التي ذكرناها، فالرجوع إلى العلم والوعي والشرع واجب مقدس لتفادي ذلك، والدعوة موجهة إلينا جميعاً بذلك لأن وجود هذه الظواهر الاجتماعية وتزايدها دليل على تفكك روابط المجتمع والأسر، ويستدعي الأمر كذلك الحث على قيام الجهد الأهلي بالتوعية والاهتمام بشؤون هذه الفئات من المجتمع.

وما ذكرنا من ظواهر اجتماعية ترتبط ببعضها بشكل أو بآخر وبعضها نتيجة للأخرى كالتيتم والترمل، فمعالجتها يفترض أن تتم بجمع كافة الأسباب لهذه الظواهر بما في ذلك ما يمكن أن نطلق عليه اليتم الاعتباري لترك الأولاد دون راع من الأب أو الأم، وهذه ظاهرة منتشرة في المجتمع يجب التنبيه لها ولغيرها حسبما ذكر.

فالوقاية خير من العلاج ومواجهة المشاكل والصعاب الاجتماعية قبل تفاقمها ضرورة ملحة لبناء المجتمع وتفادي الوقوع في المحظور.

القيادات الإدارية والإفرازات الشعبية

في غياب الإحصائيات ودقتها وحداثتها، يحير الكاتب أو المنشىء لأي موضوع جدي، ماذا يفعل؟، فاللجوء إلى التقديرات والتخمينات، أسلوب خطر وغير علمي، ومن عدة سنوات طُرحت فكرة محاربة التسبب الإداري والرفع من كفاءة الأداء والتطوير الإداري في عدة لجان، وكان أقربها للمنشىء لجنة التطوير الإداري ورفع كفاءة الأداء وانتهت هذه اللجنة بعد أربع سنوات من عملها الذي لا ندري إلى أين انتهى، وقطعاً لم يدخل مرحلة التنفيذ أو التعميم على أقل الفروض، نقول كانت إحدى التوصيات هي عقد مؤتمر سنوي لكل القياديين الإداريين، سواء المعيَّن منهم أو المصعَّد، وقدر العدد في ذلك الحين بخمسة آلاف قيادي من مدير إلى أمين وحدة إدارية إلى مستشار في كل القطعات الشعبية العامة باعتبار أن عدد مستخدمي القطاعات العامة، ما عدا الشركات العامة، يبلغ مائتي ألف مستخدم، وإن المؤسسات العامة يصل عددها إلى خمسة وعشرين هيئة أو مؤسسة. والغرض من التوجيه لعقد هذا المؤتمر الإداري هو البحث في مشاكل العمل والتطبيق بصفة عامة وتبادل وجهات النظر بشأنها ولتعرض على هذا المؤتمر ـ سنوياً ـ كل القضايا الإدارية والمالية المزمع اتخاذ قرارات أو قوانين بشأنها إلى جانب تكريم مجموعات من هؤلاء القياديين المفرزين شعبياً، وذلك كله تأسيساً على أن كل هؤلاء بيدهم مقاليد الأمور والعمل الإداري، فالاهتمام بشؤونهم لمناقشة القضايا والصعاب معهم وتوجيههم وتكريمهم هذه كلها من الأمور التي تنعكس على الإدارة خيراً

وإنتاجاً وخدمات ينتظرها جمهور المستفيدين، وبذل ذلك الجهد واتخذت التوصيات رغم غياب الأرقام والمعلومات.

ونظراً لأن هذه القيادات الإدارية والإفرازات الشعبية بيدها أمور التنفيذ وحسن الأداء، وجب أن يوضع لها صفات محددة من المؤهلات والخبرة والسيرة الذاتية والأمانة بما يخولها إدارة أي مرفق من المرافق إلى جانب وجود الفهم والوعي لديها في موقع عملها، والاستقرار فيه المدة الكافية لإعطاء النتائج المطلوبة إلى جانب إعداد من يحل محلها مبكراً حتى لا نترك الفراغ الخطر في إدارة مرافقنا.

هذا موجز لجانب إداري هام نتعرض له، والمطلوب منا والمطالبة به بإلحاح حتى تستقر أمور الإدارة، ومع كل ذلك وكما يجب مراعاة ظروف عمل الجميع، إلا أن هذه الفئة من القيادات الإدارية والإفرازات الشعبية تستدعي أوضاعها الإدارية معاملة إدارية ومالية خاصة حتى تنكب على أداء أعمالها دون الانشغال بخلفيات متطلباتها الحياتية وهي التي بيدها مقاليد الأمور.

هل من مجيب؟. نعم، إذا عقد العزم وصفيت النيات الإدارية واتخذ القرار ونفذ.

وخاصة في دولة سلطة الشعب، فالإفرازات الإدارية لتولي أمر اللجان وما في حكمها بيد الجماهير المرشدة لذلك فعلينا الاختيار والاستقرار الأمثل للإدارة والمرونة في التغيير والتطوير وفق التجربة.

استراتيجية للعمل الاجتماعي

يعلم المخططون والعاملون في المجال الاجتماعي مدى أهمية تحديد السياسات والأهداف لقطاع الضمان الاجتماعي وذلك بسبب تغيير شكل الأجهزة المسؤولة عن العمل الاجتماعي من جهة ومن جهة أخرى تطور القضايا الاجتماعية وعدم الملاحقة العلمية لها لسنوات طويلة، وعلى الرغم من أن الجناح الآخر للعمل الاجتماعي وهو نظام الضمان الاجتماعي، للمنافع من معاشات ومساعدات يسير سيراً حسناً لأنه له نظاماً واستراتيجية محددة إلا أن الجانب الاجتماعي بمعناه الخاص لم يحظ بنفس الاهتمام أو الأهمية لسنوات طويلة، وبناء على ذلك وجب الوقوف والتفكير في ذلك من واقع الوضع المُعاش لهذا الأمر، ولأن الموضوع يهم كل الناس ومن حق هؤلاء ثبات السياسات والأهداف المتوخاة من العمل الاجتماعي فقد وجب التفكير «من الأمس» ـ كما يقولون في بعض اللغات ـ كدليل لتأخرنا في البت في هذا الأمر، ويجب أن تتكاثف له كافة الكفاءات المتواجدة على الساحة الاجتماعية من أساتذة وبحاث ومدرسين وعاملين وأخصائيين اجتماعيين وذلك لغرض تحديد آفاق هذا العمل وحدوده وبرمجته على مدى سنوات قادمة واقتراح ما يلزم من رسم للنظم والقواعد والأسس والمبادىء التي يقوم عليها نظام العمل الاجتماعي، ووسط ذلك تحديد مواضيع تنشئة الطفل والاهتمام بشؤون الأسرة والشباب والمسنين والمتقاعدين والمعاقين والنساء وهذه الفئات الخاصة المهمشة في المجتمع، وإلى جانب ذلك إجراء

المسوحات الاجتماعية وتخريط الجماهيرية اجتماعياً لمعرفة توزيع السكان وفئاتهم والمشاكل التي يواجهونها.

كل ذلك وغيره كثير يتطلب الكثير من الجهد والاستقرار للأجهزة الإدارية لتغطية العمل الاجتماعي وهو أمر ننادي به بشدة وبحدة، لما للعامل الاجتماعي من فاعلية في بناء المجتمع وتحضره، كما يفيدنا القرآن الكريم والكتاب الأخضر.

والخطاب موجه أساساً للاجتماعيين بأن عليهم فرض أنفسهم وآرائهم في هذه القضية المعروضة وعلى الجهات ذات العلاقة المعاضدة في ذلك، وقد جرت الكثير من المحاولات الجادة في هذا الشأن لنبني استراتيجية للعمل الاجتماعي آخرها ما قامت به الهيئة العامة للشؤون الاجتماعية «المنحلة» من تبني ما أسمته بالعقد الاجتماعي الذي ينظم كل أو أهم القضايا الاجتماعية.

وأخيراً علينا تحفيز الهمم للاهتمام بهذه القضية، العمل الاجتماعي وفاعليته، لبناء المجتمع وتواجده على كل مساحات العمل الأخرى المتنوعة لأن كل الأعمال في النهاية هي علاقة اجتماعية في خدمة الإنسان.

على ضفاف هادئة... وشواطىء واسعة عريضة

«السياحة والترفيه الاجتماعي»

شواطئنا واسعة، وضفاف صحرائنا عريضة، وبلادنا كبيرة وعظيمة بالإمكانات التي منحها لها الخالق الباري، الشمس والقمر والنجوم والبيئة المستقرة النظيفة خلاف المدن والجبال والصحراء والآثار والنقاء والصفاء وتنوع كل ذلك في بلاد واحدة، ونحن ظلمنا بلادنا وظلمنا الآخرون لسنوات طويلة وبعيدة لعدم معرفة كل هذه الإمكانات واعتبارها والإشادة بها ووضعها وعرضها العرض الصحيح للاستعمال والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الأمثل لها، ولغياب أجهزة السياحة لفترة طويلة وعدم إعطائها الإمكانية الأولية في حالة وجودها، هي من العوامل التي سببت هذا الإهمال وعدم التقييم الصحيح وعدم الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

الأمر يتطلب وجود استراتيجية متكاملة لموضوع السياحة والترفيه الاجتماعي ليشمل تلك المبادىء والأهداف المتوخاة من إعداد قانون شامل وفعال للسياحة وبرمجة موضوع الترفيه الاجتماعي للمواطنين لتنمية السياحة الداخلية واستكمال المسح السياحي وتنظيم قضية الاستثمار في السياحة وطنياً وخارجياً وترتيب التكوين السياحي، إلى غير ذلك من المواضيع الهامة والتي يستدعي أمرها ترتيبها والتخطيط لها والإعلام بها حتى تؤدي مفعولها.

فالأمر يستدعي التنشيط وإيجاد الفعاليات وبرمجة العمل السياحي

وأخذ الزمن الكافي لذلك حتى يؤتى الموضوع ثماره، والأخصائيون الاجتماعيون والعاملون في السياحة خاصة الأفراد والتشاركيات عليهم إحياء الفاعلية السياحية وإيجاد الجو السياحي والترفيهي السليم الذي تنمو بداخله العملية السياحية.

فالسياحة والترفيه الاجتماعي يهم كل الناس بالجماهيرية لأن من حقهم معرفة بلادهم والتمتع بخيراتها، كما هو من الواجب العام التعريف بالجماهيرية لدى الغير بشكل وأسلوب حضاري ومجدي ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وهي أبعاد ومسارات تتطلب منا كل الجهد والإيمان بالعمل السياحي.

والمهم في هذا المجال هو البعد عن المفهوم السائد السلبي للسياحة واكتشاف النواحي الإيجابية فيها واتصافها بنقاء وصفاء حقيقتها لتوضع في خدمة الإنسان العربي الليبي والإنسانية ككل، وتحقيق مفهوم التعارف والتعرف والسلام.

الفصل الثاني

عن طرابلس... وأهلها

ثقافة المدينة.... وأهاليها

. . . الثقافة هي حصيلة التجارب العلمية والاجتماعية والتراثية التاريخية التي يحصل عليها الفرد أو المجتمع خلال مسيرة حياته التاريخية، وإن كان هذا التقديم أو التعريف أو التمهيد غير شمولياً وغير أكاديمي كما يقولون، إلا أن القصد منه تبسيط الأمر للعامة، وهناك تعريفات كثيرة للثقافة على مستوى المنظمات الدولية العلمية، وعلى مستوى الأفراد العلماء كل بنحو المنحى الذي يستهدفه لكنها جميعاً لا تخرج عن الإطار المطروح والمقدم.

وعندما نتكلم عن الثقافة فإننا نتكلم عن: ـ

1 ـ القراءة والكتابة 2 ـ الأمية الأبجدية 3 ـ الأمية العلمية والتقنية والثقافية 4 ـ الإدراك والإحساس بالتراث 5 ـ المناهج والبرامج التعليمية لمجتمع المدينة 6 ـ المناهج والبرامج العلمية لمجتمع المدينة 7 ـ الاعلام ودوره في العملية الثقافية.

وكثيراً ما يندرج تحت هذه البنود وغيرها مما يذكر، ذلك أننا في هذه العجالة هدفنا هو إلقاء بعض الضوء على قضايا أساسية بقصد إثارتها وبحثها والتنبيه إلى خطورة تحسس أمر المجتمع بشأنها، ونتعرض بإيجاز وتركيز للمواضيع المثارة برجاء حسن التلقي والوعي والإضافة والنظر البناء لها.

1 ـ القراءة والكتابة: ـ يأمرنا الله تعالى في كتابة العزيز بهذين

الأمرين، ودون التعرض للآيات والسور الخاصة بذلك في القرآن الكريم خوف الوقوع في أخطاء طباعية بشأنها، فإننا نقول إن القراءة والكتابة، أمران أساسيان في المجتمع ولثقافة المجتمع.

وابتداء بموضوع القراءة، إنها عادة يجب أن تترسخ لدى أفراد مجتمع المدينة خاصة للوعي بكل ما يكتب ولشغل أوقات الفراغ فيما يفيد ويجدي، وزيادة في حصيلة المعرفة لدى الأفراد لتحقيق تقدم وازدهار المجتمع خاصة عندما تكون الكتابة والقراءة، مرتبطة بقضايا المجتمع واستهداف تحضيره ووعيه.

أما الكتابة فهي أساس القراءة، ودائماً ندعو وننادي كما ينادي معنا الكثيرون بأن نلتزم بأمر الكتابة وربطها بقضايا المجتمع، والبعد كل البعد عن الرمز والتجريد واللامعقول والرفاه الفكري وذلك ليس ضد هذه الكتابات رغم ما يحوم حولها من آراء وملاحظات وأفكار، لكن لأن هناك أولويات يتطلبها المجتمع وتصبح الكتابة فيها من الواجبات الاجتماعية والثقافية، والتزام على المثقفين بحكم ثقافتهم بالتصدي للمواضيع الحياتية والسلوكيات غير السوية، وإيجاد الوعي لتحقيق التقدم والانتقال من تخلف المدينة كما أفادنا قائد الثورة في لقاءاته المختلفة والمتنوعة.

2 ـ الأمية الأبدجية: ـ

وهو موضوع منقول إلينا ومصاحب لنا من أجيال سابقة، وأمره وحسب المعلومات والإحصاءات المنشورة من أخطر الأمور ونسب الأمية الأبجدية عالية جداً ومتزايدة، والتي تشمل هذه الأمية في نظرنا حتى أولئك الذين يكتبون أو يقرأون ولا يحسنون هذا أو ذاك بالوقوع في أخطاء إملائية ونحوية وتعبيرية إلى جانب الذين لا يعرفون شيئاً من أمر الكتابة والقراءة، فالرأي يتجه في نظري إلى أولئك الذين يكتبون ويقرأون بخطأ، لأن نشر الخطأ في حد ذاته مساهمة في زيادة وتعقيد أمر الأمية الأبجدية.

ومجتمع هذه المدينة بأفراده مطالب للالتفات لهذا الأمر على كل المستويات الشعبية المسؤولة والاجتماعية والثقافية لتدبر معالجة هذه الأمور ووضع البرامج الحاسمة للمعالجة على مدى الفترة الزمنية اللازمة.

3 ـ الأمية العلمية والتقنية والثقافية: ـ

وهو موضوع في غاية الخطورة وتحوم حوله الكثير والكثير من الآراء والملاحظات والأبحاث والدراسات، وذلك أن هذه الأمية من أخطر الأمور على ثقافة المجتمع بصورة عامة، فالمثقف أو المتعلم بصورة محددة لا تكفيه الشهادة المتحصل عليها مهما كان نوعها أو مستواها دون الأمور التالية وبالتحديد: ـ

ـ إتقان اللغة الأم إلى جانب اتقان أكثر من لغة أخرى.

ـ التعرف على الآلات والمعدات الحديثة لأداء العمل كالحاسوب والطباعة وما إليها.

ـ الاطلاع والوعي بالمحيط الثقافي المحلى لمعرفة حاجات الناس واستيعابها.

ـ الاطلاع على النظم الإدارية والمالية والاقتصادية وكافة النظم بصورة عامة لأنها في البداية والنهاية هي حاكم وسلطان هذا الزمان.

ـ الاطلاع واستيعاب التجربة الجماهيرية وسلطة الشعب ومكوناتها لأنها في البداية والنهاية هي الفيصل لإيجاد التقدم والوعي.

4 ـ الإدراك والإحساس بالتراث: ـ

والتراث هو ميراث شعب المدينة وأهاليها وتاريخها وجغرافيتها ومبانيها ومعمارها وعاداتها وتقاليدها وصناعتها وغذائها وآدابها وفنونها وسائر أمور المدينة. والتي تضفي عليها هويتها. فإدراك كل هذه الأشياء والإحساس بها والدفاع عنها والمساهمة في تطويرها خاصة لدى الأجيال الجديدة هي من الأمور ذات الأهمية القصوى، وحماية كل ذلك هو علاج لأي نقص بالمدينة وتراثها ووقاية لكل مكتسبات التراث والحفاظ عليه، لأن كل ذلك هو حياة المدينة وأهاليها وبدون ذلك لا تستقيم الحياة ويفقد الاحترام والاعتبار كلما افتقدت هذه الأشياء التي ذكرناها.

5 ـ المناهج والبرامج التعليمية لمجتمع المدينة: ـ

فالى جانب ما هو مقرر من علوم ومعارف بالمؤسسات التعليمية

المختلفة، وجب أو يجب أن يصاحب ذلك إذكاء المعلومات عن مدينة طرابلس وعن الجماهيرية ككل، لأن طرابلس مهما كانت هي جزء من الجماهيرية وهي عنوانها وحضارتها فكثير منا، وأنا منهم لا نلم حتى الإلمام العام بأمر المدينة من حيث تاريخها وجغرافيتها وتراثها بصورة عامة، وهو نقص خطير لدى المواطن، والمثقف بصورة خاصة أو بحفظ حتى أسماء بعض شوارعها وإن كانت هناك مسميات لبعضها أو أسماء مبانيها أو ميادينها أو تاريخها، والشواهد على هذا النقص كثيرة وخطيرة، فيجب أن يصاحب العملية التعلمية شيء من الثقافة والمعرفة عن المدينة ووضعها بصفة خاصة والجماهيرية بصورة عامة كمعلومات عامة وأساسية من حيث الأسماء والأرقام والإحصائيات الخ. . . .

6 ـ المناهج والبرامج العلمية لمجتمع المدينة: ـ

وكما هو مفقود أشياء كثيرة في هذه المدينة فالعلم على رأس هذه الأشياء ونتكلم عن العلم النافع والضروري لتقدم هذه المدينة بتقدم أهاليها بوجود مراكز بحثية ومكتبات ونشرات دورية متخصصة في كافة مجالات المعرفة واستغلال المنارات العلمية التي نادى بإحيائها القائد لتكون في خدمة المعرفة الدينية الصحيحة، والعلم أساس التقدم، العلم الذي ينفع الناس.

7 ـ دور الإعلام في العملية الثقافية: ـ

ويكثر الكلام عن الإعلام ويقل الفعل، وكما هو في أغلب القطاعات الأخرى ورغم الجهد المبذول في الإعلام إلا أنه ما زال قاصراً عن الطموحات والأحلام والضروريات لهذه المدينة.

وحتى ما يعبر عن هذه المدينة سمعياً بمحطة طرابلس العرب ومقروءاً بجريدة الشط حيث يعاني كليهما من قلة الإمكانيات اللازمة ومن استقطاب المثقفين لملء الفراغ الثقافي الرهيب، فلإعلام له الدور المهم لتقبل الأخبار والثقافة بصورة عامة وأجهزته كلها عليها الاتكال بعد الله للقيام بهذا الدور، والنداء إلى المتعلمين والمثقفين والمهتمين والمختصين لاقتحام مجال الإعلام للقيام بالدور لإحياء ثقافة هذه المدينة.

وفي الختام إننا نثير هذه القضية من باب الوقاية من الوقوع في محذور ومحظور التخلف والجهل والانتقال إلى مجال العلم والمعرفة والثقافة.

وعلى الله الاتكال دائماً وعلى أبناء هذه المدينة الاستيعاب والفعل بالكلمة الصادقة الهادفة والعمل الثوري يستمر إن شاء الله.

الثقافة أيضاً... وهوية المدينة وأهليها

خضنا في المقال السابق في موضوع الثقافة ومثقفي أهل مدينة طرابلس، وكان الخوض والكتابة مختصرة وقاصرة عن إدراك حقيقة ثقافة المدينة وأهاليها وذلك إن الوقت والمجال لا يسعفان في الإطالة على الرغم من أهمية ذلك لاستكمال أركان هذا الموضوع الأساسي، وها أنا أعود للموضوع من باب آخر هو هوية (بضم الهاء وكسر الواو) الثقافة للمدينة ولأهاليها، والثقافة هي هوية أي شعب أو بلد أو مدينة لأن الهوية في أبسط مفهومها هي حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة والمشتملة على صفاته الجوهرية وبالتالي فالثقافة هي هوية الشعب والمدينة وأهاليها.

وكلمة هوية منسوبة لغوياً إلى الضمير «هو» وحتى لا يخرج الأمر من مجال التأنيث وعدم شمولية ذلك يقول صديقنا الأكبر الأخ (على رجب المدني) العالم المناضل المثقف عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو من أهالي طرابلس، يقول صديقنا إن كلمة الهوية وحتى تشمل التأنيث وجب أن تكون (هُهه) (بضم الهاء الأولى وكسر الهاء الثانية) لكن الأمر جرى على خلاف ذلك ويمكن أن يكون القصد من ذلك تاريخياً إهمال موضوع التأنيث وما يحوم حوله ولتغليب التذكير في كثير من المواقف اللغوية المشابهة.

وعلى أية حال فإن كنا اتفقنا على التعريف وعلى أصل كلمة (الهوية) فلم يبق لنا إلا أن نتعرض لأمر الهوية في شكل مجموعة أسئلة والرد عليها وهي الآتية: -

من أنت؟

وما أنت؟

ولماذا أنت؟

وكيف أنت؟

ومتى أنت؟

ويجوز أن تتداخل بعض الإجابات من الأسئلة المطروحة لأن الأمر يتعلق بالهوية وهي جوهر الفرد أو الشيء ولكن تحليل الأمر وتوضيحه يحتاج منا إلى هذا التحليل وإلى هذه الأسئلة وإجاباتها حتى تتضح الصورة.

من أنت؟ والسؤال يوجه إلى الإنسان العاقل للتعرف على أحواله المدنية والشخصية من عمر ونسب وطول واسم ووضعه العائلي، وهي أمور كثيرة ومتنوعة واجبة الإبراز اجتماعياً وشرعياً خاصة عند الملاقاة بالغير أو التقديم في المناسبات المختلفة، والقرآن يأمرنا بهذا وكذلك العرف والقانون، وذلك لغرض أخذ الحيطة والاستعداد أو إعداد الموضوع لبحثه اجتماعياً عند اللقاء مثلاً وهذا أمر غائب داخل المدينة، وقضية التقديم أو التعريف تكاد تكون منعدمة الأمر الذي يرتب الكثير من المشاكل والصعاب الاجتماعية والتي يجب أن نتفاداها ونتوقاها وقاية لنا من المشاكل والصعوبات.

ما أنت؟ السؤال موجه إلى العاقل وغير العاقل، فالعاقل مقصود به ما يحمله الفرد من هدوم أو مواد تخص الاستعمال الحياتي المختلفة، وقد يصل الأمر إلى اتجاهات الشخص وميوله وأفكاره باعتبار ذلك من القضايا المعنوية والتي يمكن حشرها في الرد على السؤال الأول من أنت؟ أو في السؤال الثاني هذا.

وهو أمر على أي حال يحدد الفردأو غيره من الأشياء لبيان جوهر وحقيقة هذه الأشياء ومحتواها وكذلك الأفراد، وهي أمور مهمة لمعرفة

محتوي الفرد ذو الشيء حتى نعرف كيف نتعامل معه لاتقاء أي أخطاء أو هفوات مثل ضياع الوقت مثلاً.

لماذا أنت؟ وهو السؤال الذي يوجه لتحديد مدى أهمية وجود ذلك الشيء أو الفرد فالله تعالى لم يخلق الأفراد والأشياء عبثا بنصوص القرآن الكريم ولكن الرد في الإجمال يستهدف إعمار الأرض والإفادة من تجربة الحياة عليها، فالحياة يجب أن نحياها واستغلال كل الثروات حولنا ويتطلب الأمر البحث والاطلاع والالتفات حولنا وداخل نفوسنا بأمر القرآن للوعي بالحياة وجدواها، وإلا نكون قد ضيعنا حياتنا ولم نستغل فرصة الحياة المعطاة لنا ونتقي الخراب والدمار ونجني الخير والعمار.

كيف أنت؟ وهو السؤال الذي يوجه لمعرفة حالة الفرد أو الشيء الأسوأ من حيث الصحة أو العمل أو الإنتاج، وهل وضعك الحياتي في الموقع الصحيح أم الأسوأ في العمل أو نوع هذا العمل أو ظروف هذا العمل أو معدلات أداء هذا العمل أو في الأمور الأخرى الصحيحة من الظروف المحيطة بالحياة، والسؤال كما يوجه إلى الأفراد يوجه إلى الأشياء كالمباني أو مدينة طرابلس القديمة أو الحديثة أو النظافة في المدينة، وعلى أية حال فإن الإجابة على هذا السؤال تحدد مستوى وضع الأفراد أو الأشياء وتدعونا إلى اتقاء الأوضاع الخاطئة إلى الأوضاع الصحيحة أو السليمة حتى تستقيم الحياة ويصبح لها جدوى.

متى أنت؟ وهذا السؤال متعلق بالزمن الذي أنت فيه أو الشيء الذي أنت فيه، فهل أنت في الزمن المناسب وإن لم تكن كأن تفكر في الماضي فقط أو المستقبل فقط فيجب أن تواكب كل الأزمان الماضية والحاضرة أو المستقبلة لأن الزمن واحد يمتد والظروف الزمنية مرتبطة مع بعضها البعض أو من المفروض أن ترتبط كموضوع الفجوة أو الجفوة بين الأجيال والأجيال المسنة والأجيال الشابة وزهور الحياة الصغيرة من الأطفال، فعملية التواصل والربط بين هذه الفئات من المهم بمكان كموضوع نقل الخبرات بين المسنين المتقاعدين وبين الجيل الذي وراءهم، حيث تنقل الخبرة ويستمر خط الحياة كما ينبغي له.

خاتمة: هذه خطوط عريضة عن الثقافة كهوية (بضم الهاء) والتعرض لأمر الهوية بالتالي، نؤكد من جديد أن الأسئلة المطروحة مقصود بها تصحيح مسار الحياة والتأكيد على الثقافة والتراث والهوية الوطنية، تفادياً من وقوع المحظور وهو ضياع هوية المدينة في كل صورها المعمارية أو الأفراد الذين يعيشون في المدينة وكأنها مدينة أوروبية أو أمريكية، وهذا الضياع شيء خطير في حياة الناس وفي علاقاتها فيجب التدبير والوضوح والبحث وإثراء هذه المواضيع التي قد تذهب إلى مجالات كثيرة ويستدعي تصحيح المسار الزمني الطويل.

ونداء إلى أهالي هذه المدينة ومثقفيها بالمعني الوطني الصحيح برجاء أخذها بعين الاعتبار والعمل والتفعيل بخصوص ما هو معروض ومطلوب.

وكان الله في العون والعمل والفعل الثوري مستمر.

طرابلس ـ أسئلة غير محرجة عن مواضيع محرجة

لا بد لنا من أن نقدم لهذا الموضوع أو هذه المواضيع، لأن لها الأسبقية أو الأولوية، ولأنها ثانياً سبق التطرق إليها بشكل أو بآخر في عدة مناسبات، وأدرج عليها اليوم في شكل أسئلة موجهة لنا أهل هذه المدينة وماذا فعلنا بها أو بمدينتنا باعتبار أن مسؤولية الرد والعمل والفعل هي مسؤولية مشتركة بين كل الفئات والأطراف من أهالي مدينة طرابلس ولا أحد له الحق ـ على ما نعتقد ـ ليتنصل من مسؤولية العمل إلا إذا كان دفين التراب أو في مهمة بسبب أو آخر خارج نطاق هذه المدينة، أما الذين يسكنونها ويقيمون بها فلكل دوره في تقدمها ورقيها والرفع من شأنها باعتبار أن ذلك واجب إلى جانب أنه حق، وما نعرض له من أسئلة محاولين الرد عليها لا يمثل أو يشمل كل الاحتياج ولكن هو عينة على سبيل إبراز الأهمية والأولوية.

الأسئلة: ـ نأتي إلى الأسئلة والتي وصفناها غير حرجة لمواضيع حرجة باعتبار أن السؤال بريء وجدي وباعتبار أن موضوعه متفاقم التعقيد والتركيب ويحتاج إلى حل حاسم قد يعجز المسؤولين عن حله وإليكم جميعاً هذه الأسئلة والإجابة عليها.

السؤال الأول: قضية المرور، وسوف يتسائل البعض، وهل قضية

المرور تأخذ الأولوية؟ ونقول نعم ونعم ونعم ثلاث مرات للتأكيد لأن مشاكل المرور يترتب عليها وفاة الناس وعجزهم إن لم تحكم وتراعى من جميع الأطراف، ولنبدأ بالإشارات الضوئية، فإن راكب المركبة يجتاز في العلامة الحمراء وهذا أمر قاتل والمركبة سلاح قاتل، وأصبح الأمر عادة تعودَ عليها الناس خاصة عند بدأ الإشارة الخضراء من الجانب الآخر وانتهائها من الجانب الأول كيف يمكن ذلك؟ وهو أمر منتشر في كافة الإشارات الضوئية، والمخالفون في بعض الأحيان يكونون من رجال الأمن أو من رجال المرور أنفسهم دون دواعي العجلة أو المتابعة لأن لذلك قواعد معروفة بالإشارات الضوئية والصوتية على مركبة رجال الشرطة والوقائع عادية لدى الجميع ولنتحول للإشارات الأخرى في قضايا أسبقية المرور، هناك علامات للمارة لا يحترمها أحد. فبدل أن تنتظر المركبة المارة لاجتياز الطريق من الممر المخصص، لذلك ينتظر المارة مرور المركبة أولاً؟! فكيف يكون ذلك؟. . أو يقطع المارة الطرق السريعة خاصة في غير أماكن قطع الطريق الأمر الذي يسبب الكوارث والمآسي والموت والعجز لأكثر من شخص والتحطيم لأكثر من مركبة. . . إلى جانب قضايا أخرى خطيرة كالسرعة والاستهتار من السائق باللعب بالمركبة أو سد طريق عام أو الوقوف للحديث مع صديق أو معرفة، وهي أمور كلها تسبب الموت أو العجز أو ضياع المركبة أو ضياع الوقت، ولا حزم ولا عقاب يأتي من رجال المرور للمخالفين ولا حتى إبداء المحاولة لفرض احترام القانون أو النظام، بل إن شرطة المرور في بعض المواقع تختبىء لحين ارتكاب المخالفة لتوقيع الجزاء المالي، والفرض الصحيح هو الوقوف لمنع المخالفة حتى لا يقع المحظور أو الموت أو العجز، ولا يكون الغرض هو تحصيل المال وهذا أمر معروف لدى الكافة.

وزيادة على ما تقدم بشأن المرور نذكر المركبات العادمة المدخنة والتي تساهم في «تبخير» مدينة طرابلس إلى جانب القمامة و «التركة» أي الأشياء المهملة وغير الصالحة والذي ينعكس على المنازل والشوارع حيث يسكن ويلعب الأطفال، إلى جانب انعكاس ذلك على ما هو معروض في

الدكاكين من لحوم ومنتجات الألبان والخبز وهي سموم عالقة بما نأكل وما نلبس وما نتنفس ويسري على ذلك التعبير الموت البطيء أو على مراحل لأهل هذه المدينة، أين همة البلدية؟ أين همة الشرطة؟ أين همة المواطن؟ أين همة المؤتمرات الشعبية؟.

السؤال الثاني: الحيطة الاجتماعية ـ تطرقنا لهذا الموضوع في سالف العصر والأوان ولا من مجيب ولا من مستجيب، ونتطرق له اليوم لنعرفه أولاً ثم لنقترح بشأنه الإجراء السليم، وابتداء نقصد بالحيطة الاجتماعية وجود ما يكفي وما يلزم معداً وصالحاً للاستعمال عند نزول الكوارث أو الطوارىء! وقد يصيب ذلك الفرد أو العائلة مثل الحرائق والسرقات والانهيارات للمباني القديمة أو الحديثة المبنية (على عوج) وذلك بالتأمين عليها وكذلك وسيلة النقل لكي لا يفاجأ الفرد أو الأسرة بانقطاع مفاجىء لوسيلة من وسائل الحياة، وقد يقع ذلك لمدينة كلها أو جزء منها عند الزلازل أو الحروب أو الفيضانات المائية، فيكون لدى المجتمع (الجهات المكلفة بذلك ـ العدل ـ الشعب المسلح ـ الضمان الاجتماعي ـ الصحة ـ كافة اللجان الشعبية للشعبيات) نقول.. يكون لدى المجتمع البدائل الصالحة للناس المتضررة من سكن وغذاء وغطاء وأدوية ووسائل نقل.... الخ والدول المتقدمة وهي ليست بعيدة عنا بنت المدن تحت الأرض المجهزة لإيواء الملايين في حالات الكوارث والطوارىء وخاصة الحروب الذرية، وكيف يمكننا أن نقارن نوع الحياة بيننا وبين الآخرين ناس قد لا يؤمنون بالله معتبرين الإنسان ومصيره بالدرجة الأولى فلنعتني ولنتحرك ولو بالتدريج كالذي كان في غيبوبة لتنظيم شؤون حياة هذه المدينة قبل أن يبتلعنا سيل التخلف والذي لا حيطة اجتماعية له إلا أنفسنا.

السؤال الثالث: البطالة والحاجة ـ والسؤال الثالث الذي يفرض نفسه وله نفس الأهمية السابقة للسؤالين المقدمين، وهو من شقين مرتبطين، البطالة والحاجة بالمدينة التي تعاني من مشاكل وصعوبات جمة، حيث بها حاجة للعمل والإنتاج وبها الحاجة للعيش الكريم اللازم.

البطالة.

أما عن الأمر الأول فهو بطالة مقنَّعة كما يقال ولكنه مشكل حقيقي فعلاً يتطلب الحل عن طريق:

- أمر القبول بأي عمل شريف من نظاف إلى سفرجي إلى عامل يدوي وإن دعت حتى حالة الخريج لذلك.

- تقوم المصارف - خاصة المتخصصة - بدورها لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغرى دون تعقيد إداري أو تأخير في تحويل الاعتمادات لاستجلاب الآلات أو مواد الخام للإنتاج وهي مختنقات حقيقية قائمة.

- الهجرة إلى مدن أخرى بالجماهيرية أو بلاد أخرى بها فرص العمل.

- محاولة إحياء الإنتاج المنزلي من مأكولات وحلويات وصناعات صوفية وغيره كما كان الحال في السابق.

- تشجيع الباعة المتجولين بتنظيم أمورهم من قبل الحرس البلدي وعدم التضييق عليهم فيما عدا ما يضر بالصحة أو الأمن أو الأخلاق.

الحاجة:

أما عن الأمر الثاني وهو الحاجة فما على الجهات المختصة إلا زيادة مواردها الذاتية لتزيد من مخصصات العاملين المالية في القطاعات المختلفة وربط ذلك بمعدلات الأداء المقررة لتتحقق من جهة زيادة الدخل ومن جهة زيادة الإنتاج، وعلى الضمان الاجتماعي فيما يخص زيادة المعاشات والتي لم تزد لمدة تربو على سبعة عشر عاماً، أن يزيد المعاش بتحصيل الديون الضخمة من الخزانة أو بزيادة فاعلية الاستثمارات وبزيادة مصادر تمويل المعاش الأساسي، كل ذلك مبني على أساس استمرار دعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية وتوفرها في الجمعيات، ومحاربة المتاجرة بها، وهي قوت الفقراء ومحدودي الدخل، وثبات الأسعار.

خاتمة:

هذه جولة سريعة مؤلمة مؤلمة مؤلمة لأنها تمس الناس في معاشهم ومعيشتهم، وهناك حلول للأسئلة المثارة ولا أحد ينصت ولا أحد يفعل إلا الكلام والنقد.

والكلام موجه لنا جميعاً للتحرك والفعل، وافتح صدري وأبرز قلبي ووجداني داعياً الله العزيز الكريم أن يوفقنا للعمل والإنتاج وترك النقد وكثرة الكلام..

سياحة طرابلس.... مرة أخرى

السياحة أصبحت من سمات العصر الحاضر، ومن أسس وأعمدة اقتصاديات الدول، وتتحقق رسالات عدة مطلوبة على مستوى الوطن ومستوى العالم لما ينتج عنها من تعريف وتعارف يحقق التقارب بين العناصر البشرية الوطنية ـ الوطنية، والوطنية الأجنبية، ولا نريد أن نخوض في شؤون السياحة ككل، فذلك مجال آخر ويكفينا هذا التقديم لندخل في صلب موضوعنا وهو (سياحة طرابلس)، وسوف نستعرض بإيجاز وفي الفقرات التالية قضية السياحة على مستوى هذه المدينة، وما يمكن أن يعمل في هذا المجال بدافع من أبنائها وخبراتها وباستغلال إمكانياتها الذاتية، ودون انتظار لما تجود به السماء فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، ولكن الأمر يعتمد على العمل والإنتاج وحسن التخطيط واستغلال الإمكانات الذاتية.

وقد سبق التطرق لهذا الموضوع بمحاور متعددة عامة وخاصة بهذه المدينة ولكن، لا حياة لمن تنادي، أو لا فهم لما يقال، والأشد إيلاماً لا نيَّة لدى الأطراف المعنية عامة وخاصة وأفراد لدخول هذا المجال باستثناء جهود بسيطة كانت قد حققت بعض الشيء كإنشاء الفنادق والمقاهي والمطاعم سريعة الوجبة، وبعض الوكالات السياحية لتحريك مجموعات من البشر بين مدن الجماهيرية وغيرها.

والذي نريد أن نؤكد عليه في هذا المقام هو قيام حركة سياحية فعلية، تحيي المدينة وتحقق لها الدخل المطلوب والإشهار المطلوب،

ونبدأ من جديد بالتنبيه ـ وحسب اجتهادنا ـ بالعناصر الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الأمر.

الإمكانات السياحية: وبعضها متوفر ويمكن توفير بعضها لو خلصت النية والعزم وتعاونت الجهات ذات العلاقة بالأمر. فالإمكانيات المتاحة هي بعض الآثار كالسراي والمدينة القديمة، والجوامع القديمة، وبعض الفنادق عالية الدرجة والسعر، وبعض المطاعم والمقاهي التي تحتاج إلى إعادة النظر سواء على مستوى السائح المحلي أو السائح الخارجي.

فالسراي جيدة: وتحتاج إلى المزيد من الإشهار السياحي الإعلامي عن طريق النشرات الدعائية الخارجية، مع ضرورة وجود بعض التسهيلات داخلها، كالمقاهي والمراحيض، ومكتبة متخصصة في تاريخ البلاد.

المدينة القديمة: حالها سيىء وهي معلم أساسي للسياحة، تحتاج إلى الكثير من الجهد لتنظيفها أولاً وتزويدها بالمرافق وترتيب شوارعها وطرقاتها، والإشهار الإعلامي السياحي لها، وإيجاد تسهيلات معقولة ومقبولة على ضوء بعض التسهيلات القائمة، كالمتاحف والمعارض المحدودة ومعارض الصناعات التقليدية، ومعرض للوثائق التاريخية كذلك معرض للإنتاج الثقافي يحوي كتب ونشرات وصحف بعدة لغات كما تحتاج إلى تحديث كل فنادقها القديمة لتصلح للإقامة والترفيه والقائمة لا تنتهي.

المقاهي والمطاعم: وضرورة تطويرها بتقديم المنتج المحلي من أكل ومشروب لا بالطرق الأوروبية والأمريكية القائمة، وهذا أمر يعالج بشيئين التكلفة وقلتها من ناحية، وأخذ الانطباع عن الهوية الوطنية للمدينة ثانياً وهو أحد أهداف السياحة.

أما عن الفنادق والمنازل وكما أشرنا بضرورة إحياء الفنادق القديمة بالمدينة القديمة وتشجيع إنشاء فنادق صغيرة ومتوسطة لأن المدينة لها الكفاية الآن من الفنادق الكبيرة وذات الدرجات العالية، أما الفنادق الصغيرة القائمة فحالتها يرثى لها وهي تحوي من الفساد والفوضى وعدم الشرعية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

البرامج: البرامج السياحية معدومة، أو تكاد تكون كذلك ونعني بذلك الآتي:

1 ـ وجود خطة سياحية للمدينة من أهل الخبرة والاختصاص تعد على مراحل وتتابع.

2 ـ إحياء ما هو قائم من إمكانات، فمثلاً حتى الفنادق عالية الدرجة لا تجد بها أو لا تسمع بها قطعة موسيقية إلى جانب ما هو مقترح لها من حفلات على طول السنة بالغناء والطرب والمواسم الثقافية والفنون التشكيلية والأسابيع الثنائية، مع البلاد الصديقة والشقيقة.

3 ـ الإعلان والإشهار الجيد عن الإمكانات المتوفرة وبرامجها والإعلام والإحاطة للكافة بما يجري بالمدينة. وتبني دليل سنوي لها.

4 ـ الانتهاء وفوراً من عمليات ترميم وتسميات الشوارع، وعندما يوضع اسم للشارع يجب أن يتبع ذلك صفة الموضوع اسمه وتاريخ ميلاده ووفاته.

5 ـ إقامة المهرجانات الصيفية على الشواطىء والدينية والقومية، وانتظام ذلك وجودة تنظيمه، مع إحياء حفلات موسيقية مفتوحة في الحدائق والميادين أسبوعياً.

6 ـ تدريب عناصر من شباب المدينة وهي مسؤولية القطاع المختص في المدينة على العمل السياحي التنشيطي، لإيجاد فرص عمل من جهة، وللقيام بالواجبات والترتيبات السياحية من جهة أخرى.

7 ـ أن تكون في مداخل المدينة من كل نواحيها الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية البحرية، علامات ترحب بالقادمين بكل اللغات وإرشادات أولية عن الفنادق والطرق الرئيسية ومراكز الإسعاف والبريد. . . . . إلخ.

وماذا أقول وهناك الكثير الذي يقال في البرامج السياحية ويكفينا أن نقول لو أحسن التخطيط فسوف يتضمن كل ذلك وأكثر من ذلك.

المردود السياحي: وهو أمر معروف في مجال السياحة وواجبنا أن نذكر بذلك.

1 ـ المردود الاقتصادي والمالي على المدينة، مما للسياحة من أثر على تشغيل الفنادق ووسائل النقل والمطاعم والصناعات التقليدية والأعمال الفنية.

2 ـ المردود الثقافي، بما يشجع الجهد الثقافي من تاريخ وجغرافيا وأعمال فنية كثيرة وما يكون لها من أثر بنقلها لزوار المدينة.

3 ـ المردود السياسي، عندما تنتظم وتحسن الأمور للسياحة يأخذ الزائر الإنطباعة الصحيحة عن المدينة في أهاليها غير ما يقال أو يكتب عن سيئاتها فقط.

4 ـ المردود الترفيهي لأهل المدينة أنفسهم، حيث يجدون أمامهم الأماكن لقضاء أوقات ممتعة ومريحة ويزدادون علماً بتاريخ مدينتهم.

5 ـ إتاحة فرص عمل لشباب المدينة.

خاتمة:

هذه مجموعة لأفكار خفنا من التوسع فيها وبها نظراً لضيق مساحة النشر ومساحة التلقي، ونطلب من الله ألا يضيق صدورنا، ونرميها في بحر من التخلف وعدم الوعي، كما يرمي الصياد شباكه في بحر هائج علَّه تعلق بشباكه بعض الأسماك، وعلى الله الاتكال والدعاء الدائم لله بإصلاح أنفسنا ليصلح حالنا.

والعمل والفعل الثوري مستمر إن شاء الله.

طرابلس...... ورمضان...... والصحة والغذاء

رمضان زمان: -

تحتفي طرابلس ومنذ فتحها الإسلامي، بأيام وليالي رمضان؛ ولذلك الأمر تاريخ طويل ضائع لم يتصدَّ له أحد حسب علمي بالتسجيل أو التذكير؛ وحتى لمدة قصيرة ماضية لما قبل الحرب العالمية الثانية ولما بعدها بقليل ونحن أبناء ذلك الجيل نشعر بالحسرة والغصة لاختفاء أشياء كثيرة وجميلة ولبروز أشياء أخرى سيئة؛ فأين المسحراتي (والضاولجي) وألعاب الأطفال المبسطة والسنفاز؛ صاحب الحلوى؛ وملابس العيد؛ والسهرات البريئة والتراحم بين القادرين وغير القادرين على مواجهة نفقات رمضان والعيد؛ . . . المجتمع المتكافل المتضامن المتكامل إلى حد كبير، ولا نريد أن نخوض في هذه الأمور لأكثر مما عرضنا، لأن لذلك مجال آخر تاريخي واستطلاعي؛ ولكننا اليوم نتعرض لقضايا هامة تخص الصوم في رمضان وما يعنيه من صحة وما يلزم أن يرتب له من غذاء، وما سوف أتعرض له ليس بالجديد في علم الغذاء والصحة، ولكنه نوع من التنبيه والتحريض ولارتباط الأمر بالحكمة من تشريع شهر رمضان على المسلمين، وللتذكير بالمبادىء والأهداف السامية التي أرادها للأمة الإسلامية.

رمضان الصحة: -

والحكم الأساسية من تشريع وفرض الصوم في رمضان هي كثيرة، نعلم بعضها ولم نصل إلى علم بعضها الآخر وفي تصورنا هي الآتي بيانها:

• إراحة المعدة وأجهزة الجسد الأخرى لفترة شهر من عمليات الأكل والمضغ والهضم، وهو شيء ثابت علمياً بأنه مفيد للصحة والجسد إن اتبعت الأساليب الصحية والشرعية للصوم والإفطار.

• الشعور بالحرمان من الغذاء لإدراك معنى الجوع الذي يواجهه الفقراء والمعدومين في حياتهم العادية اليومية.

• تقوية إرادة الإنسان للسيطرة على كافة غرائزه فيما يخص الأكل أو غيره هي قاعدة تربوية نفسية لها قيمتها العالية، وإيجاد الشعور بالانتصار على هذه الغرائز عند فك الصوم والإفطار، وإنهاء شهر رمضان وما يشعر به الإنسان من صحة نفسية عالية.

• وأخيراً إطاعة أمر الله، وبما يحققه الإيمان بذلك من سلوك سوي ينعكس على الصحة بالخير والكمال.

رمضان والغذاء: ـ

والغذاء كما نعلم من أساسيات الحياة، وضروراتها خاصة الغذاء الصحي والذي يتطلب منا وقفة جادة في مراجعة ما نأكل وما نشرب، وكيف نأكل وكيف نشرب، ومتى نأكل ومتى نشرب، ولكل ذلك حديث آخر إن شاء الله فنحن الآن بشأن خصوصية الغذاء والأكل والشرب في رمضان.

وكما نعلم جميعاً على وجه أكيد أن أحد أهداف رمضان هو الامتناع عن الأكل والشرب أثناء الصوم، والإقلال من الأكل والشرب في فترة الإفطار حتى نشعر بشعور من لم يتأت لهم توفر الأكل والشرب، والقاعدة المستقرة عندنا ومع الأسف نحن الذين نعتنق الإسلام أن نعد الأكل الخاص والمشروب الخاص في رمضان وذلك بإسراف شديد، وعدم انتظام وترتيب صحي، إلى جانب أنه عند الإفطار تملأ معدتنا الجوفاء الفارغة فجأة بما لذ وطاب من المشروب والغذاء وبدون توقيت أو انتظار، وهذه أمور كلها تؤثر في الصحة سلباً، وتؤثر في السلوك المستهدف من الشعور بالجوع عند الفقير والمسكين، فأين رمضان وأين الصوم مما نرتكبه من

مخالفات خطيرة وأين الإسلام من كل ذلك.؟

إن الأمر في اعتقادنا يحتاج منا وبصبر وأناة إعادة ترتيب حياتنا في غذائنا ككل، وفي كل الأوقات وفي شهر رمضان على وجه الخصوص، فالقاعدة السليمة وباختصار أن يكتفي عند الإفطار بشيء قليل مفيد من الأكل والشرب كالبلح والحليب، أو نوع خفيف من الحساء ثم بعد أداء فريضة الصلاة والراحة المطلوبة يتناول العشاء في وقته العادي، والذي يجب أن يقتصر على الضروريات كماً ونوعاً، كالخضروات وقليل من اللحوم والفواكه والسلطات، دون هذا التنوع الذي يمثل الإسراف والذي يصل إلى حد الكفر بنعم الله وإلى جانب عدم جدواه الصحية والاجتماعية والشرعية.

إلى جانب القاعدة الصحية والشرعية الأخرى ألا نتناول إلا القليل من الحلويات أو المكسرات أو المشروبات حتى وقت السحور والذي ينصح في إعتقادنا أن يكون في ساعة أو أقل قبل الإمساك وأن يكون من اللبن ومركباته مع فواكه الموسم والتمر.

ونأتي في النهاية لنسأل أو نتساءل ونسائل، من يعي هذا الأمر، من يفهمه، من يؤمن به. أو من يتبع أحسن القول (القرآن الكريم)، أو من يقوم بالخطوة الأولى للإصلاح وحسن التدبير وحسن التصرف؟

أنت أيها القارىء الكريم إن وجد لهذه الكلمات من يقرؤها ويعمل على أساسها لأنها ليست من عندي بل هي مؤسسة على القرآن والسنة والعلم، وإليكم يوجه الخطاب يا أهل العلم حتى نتقي المحظور والمحذور وحتى نساهم في حياة وصحة أهالي طرابلس بالوقاية التي هي خير علاج.

المحصلة : ـ

هذه جولة سريعة مركزة في أمر غذائنا في رمضان أرجو أن تجد الأذن الصاغية والتقدير الصحيح، وعلى الرغم مما ذكرناه من عوامل سلبية تضر بالصحة وتخالف أمر الله، فإن المعروف عنا لدى الغير هو الإسراف وعدم الحكمة في تدبير شؤون حياتنا في رمضان وهي أمور تسيىء إلى

الإسلام مع براءة الإسلام منها، بل إنه وكما نعلم يدعو بعكسها فالحكمة الأساسية من رمضان والصوم وكما ذكرنا هو الإقلال من الغذاء لصحة البدن والحياة والنفس.

وإنني في الختام لأستغرب كل الغرابة ولأضع علامات الاستفهام والتعجب لأقول هل من تغيير ولو تدريجي وعلى مراحل، وإنا على يقين من أن يكون مقام كلامي وكتاباتي.... موضوع تفكه وتندر وكما قال لي مرة أحد المعارف... إن اتبعنا رأيك فماذا يبقى لنا من رمضان؟، وهو يعلم ولا يعمل بمفهوم رمضان الصحيح بأنه عبادة وبأنه تقشف وبأنه صحة إن اتبعت الأساليب الصحيحة في معاملتنا معه في الغذاء وغيره من سلوكيات سلبية، وندعو الله دائماً أن يهدينا لأننا إن لم نغير سلوكياتنا السلبية سوف لن تتغير حياتنا المتدنية والله تعالى يقول: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

صحة المدينة... وأهالي المدينة

﴿خلق فسوى﴾ ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾ صدق الله العظيم.

الصحة. . . الصحة لا يعادلها شيء في الحياة البشرية ولا يرقى إليها أو عنها سوى الإيمان بالله والستر وذلك أيضاً في اعتقادنا من الأمور الصحية، والصحة كتعريف عام وبسيط نقول إنها «سلامة الجسد والعقل والنفس والبيئة» (المحيط الاجتماعي) فالله خلق الإنسان والحيوان سويا وإذا وقع المرض فهو الشافي المعافي، وإن كانت التعريفات من حيث المبدأ تمثل مشكلة قانونية وفلسفية إلا أنها في النهاية والبداية اجتهادات يحكمها الفهم للمسألة المعروضة ومدى شمولية التعريف لذلك الفهم، وفي الاعتقاد أن التعريف المقدم سابقاً يشمل المعنى أو المعانى المستهدفة منه، وهو تعريف أو تقديم سبق إن قدمته في عدة مناسبات أو محاضرات في اجتماعات ولقاءات طبية متنوعة ومختلفة وإن كان أي من تعليق في هذا التمهيد إلا أن أقول إن الصحة هي أكثر من العلاج أو الطبابة، وهذا الفهم مطلوب استيعابه من المتلقين لهذه الكلمات والذين في عمومهم يعتقدون أن الصحة هي العلاج أو الطبابة ويكفي الواحد منا ليقف أمام مدرسة من المدارس ساعة خروج التلاميذ وأمام ملعب من الملاعب أو عند القدوم من بلاد سليمة صحياً وأهلها متوفر لهم أسباب هذه الصحة، نقول تجد الوجوه الصفراء في هذه المجموعات وقصر القامة وتأخر النمو أو الإفراط في السمنة ومن النادر أن تجد الفرد العادي خاصة بين الأطفال والنساء وغيرهم كذلك من فئات المجتمع، فظواهر سوء التغذية ظاهرة للعيان،

وبدأ الآن عامل آخر في الظهور هو العامل المالي والاقتصادي والذي يحد من الحصول على كثير من المواد الأساسية الضرورية للصحة كالفواكه والأجبان واللحوم وغذاء الأطفال.

• الاهتمام بالوقاية الطبية والصحية عند الكشوفات الدورية والتطعيمات وتلقي الثقافة الصحية والإرشاد الصحي السليم في المدرسة والمنزل.

• الرعاية الطبية من علاج وأدوية وجراحات وتحاليل... الخ بطريقة منسقة وفعالة من توافر الطبيب الماهر والممرضة الكفوءة والدواء الصالح والمعمل المنظم المنضبط، وهي أمور تفتقدها مدينتنا مع الأسف في أغلب مرافقها الصحية إلى جانب سوء الإدارة وسوء المعاملة، وعدم أداء أمانة العمل من كل جوانبها في أغلب المجالات التي نواجهها، والأمر يستدعي الثورة الاجتماعية للقضاء على هذا التسيب لتغيير النفوس وتغيير النظرة إلى الحالة المرضية بما يشفيها لا يزيدها ألماً ومرضاً، والأمور واضحة للعيان في أغلب المرافق إلى جانب المحاباة والواسطة دون مراعاة للحالات المرضية ذات الأسبقية.

• الرياضة بأنواعها المختلفة والمعروفة والتي أبسطها رياضة المشي من ضروريات الحياة الصحية السليمة لغرض تنشيط العضلات وحرق ما يلزم حرقه من المأكولات؛ ومساعدة الدورة الدموية على الاستمرار والنشاط، وهو أمر يجب أن يتصف بالديمومة كل يوم إن لم نقل كل ساعة للكافة رجالاً ونساء وشباباً وشيوخاً وأطفالاً أصحاء أو مرضى أو معاقين، فالرياضة إحدى الأسس للصحة السليمة للوقاية من الأمراض، الكتاب الأخضر يدعو إلى الرياضة الجماهيرية بوعي وفهم عميقين، ولا نجد على أرض الواقع شيئاً من ذلك أو ما يشجع على ذلك سوى بعض الجهود المبعثرة أو الاهتمام بنوع واحد من الرياضة لفئات معينة هي كرة القدم، فالرياضة صحة ومتعة ووقاية من المرض خاصة لأهل مدينتنا الملوثة لحماية أنفسنا.

• والترفيه أيضاً إيجاد المتعة السليمة لقضاء أوقات الفراغ فيما يفيد ويتسامى بالغرائز ويرفع من الذوق ويعود على الصحة والإنتاج والعمل بالخير وهو موضوع واسع وعريض لا وجود له في مجتمع المدينة سوى ما يخالفه من إهدار الوقت فيما لا يفيد أو فيما يضر الصحة والإنتاج، فبرامج الراحة والاستمتاع بأوقات الفراغ على الشواطىء وفي الحدائق والمنتديات الاجتماعية أمور كلها ذات أهمية كبرى في صحة الإنسان.

الموضوع أو المواضيع التي يشملها هذا الأمر الذي بصدده وهو أمر الصحة وهذه المسألة يجب أن تشمل أموراً هي أساس في قضيتها ونعرض لذلك فيما نقدم من عرض من مواضيع تخص الصحة وهي أساس لها وهي: -

إصحاح البيئة - الغذاء - الوقاية الطبية (الصحية) - الرعاية الطبية والصحية - الرياضة - الترفيه - العلاقة الاجتماعية - وهي أمور تمثل في أغلبها الوقاية من الأمراض ثم معالجة المرض عند وقوعه عملاً بالمقولة الصحيحة «الوقاية خير من العلاج».

فالترتيب الصحيح هو الاهتمام بأمر الوقاية قبل الوقوع في محظور المرض، وذلك أن الصحة عزيزة وغالية وأساسية والمرض استثناء من ذلك ولكن المعمول به مع الأسف غير هذا فإننا نركز اهتمامنا بالمرض عندما يحل، وإهمالنا للوقاية والتي هي الأساس لاستمرار الصحة.

فالاهتمام بشؤون البيئة وإصحاحها أمر أساسي يأتي في المقدمة لاهتمامنا لأن الفرد منا يعيش في محيط مادي معين يجب أن يكون صحيحاً وسليماً ونظيفاً حتى يكون الفرد منا كذلك، فالصرف والاتفاق على إصحاح البيئة والاهتمام بذلك وأسبقية ذلك كذلك هو من الأمور الهامة الرئيسة لصحة الإنسان، فنظافة المدينة ونظافة المياه والمجاري والجو والمحيط بصورة عامة، هو أساس لصحة الفرد منا، فعلى مدينتنا وأهاليها ومسؤوليها الشعبيين ومؤتمراتها الشعبية الأساسية أن تخصص الأموال والجهد للبيئة وإصحاحها قبل أن تخصص شيئاً للعلاج لأنه بدون البيئة الصحيحة السليمة

لا يجدي حتى العلاج للحالات المرضية، فكما أن البيئة الملوثة قد تكون سبباً للمرض، فاستمرار تلوثها يطيل المرض ويرتفع به للقضاء على الفرد منا.

• الاهتمام بشؤون الغذاء. من أساسيات الحياة ولا نقصد أي غذاء ولكن نقصد الغذاء الصحي في إنتاجه ومكوناته وإعداده وأكله، ونحن مطالبون شرعاً بذلك في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وهي معروفة ولو نظرنا بشيء من الاهتمام والتحليل بشأن غذاء أهالي مدينتنا نجد الأمر العجب، والعجاب والعجب خاصة في عشرات السنين الأخيرة، حيث دخلت المواد الكيماوية لإنتاج الخضروات وكثرة المعلبات والمشروبات واستحداث الأكلات السريعة، إلى جانب تعرض الكثير من مواد الغذاء للتلوث كاللحم المعروض في الهواء الملوث ومنتوجات الحليب والخبز المعروض عارياً في الطرقات، وإذا انتهينا من ذلك لنلتفت إلى ناحية أخرى في أمر الغذاء وهي كمياته وأنواعه وطرق إعداده نجد أن الأمر يبعد كل البعد عن أبسط القواعد الصحية والعلمية والأمر يطول شرحه ولا يسمح لهذا المقام الضيق بنشر تفاصيله، أن النداء موجه إلى علماء الغذاء بهذه المدينة لتوعية الناس بشأن غذائها والذي هو الأساس لصحتها، ووقايتها من الأمراض، والمنتبه لأي مركز ترفيهي في المدينة لا يجد له أثراً سوى تجمعات للشباب في زوايا الشوارع والشيوخ على الأرصفة أو جلوساً في الطرقات والنساء والأطفال بالبيوت أو ما حولها في دوامة تقضي على الحياة الكريمة، فنظرة إلى الترفيه لأنه من ضروريات الحياة والصحة السليمة.

• ويبقى لنا العلاقة الاجتماعية، علاقة الإنسان بنفسه أو بالغير داخل العائلة أو خارجها، ونحكي عن العلاقة الحسنة الجوار الطيب والكلمة المهذبة والمحادثة المجدية خاصة في أوقات الأزمات والنجدة لتحقيق المصلحة العامة، هي أمور أغلبها معدوم في مجتمع مدينتنا ابتداء بالجار إلى الشارع إلى المدرسة إلى الدوائر المختلفة، لا تجد إلا العلاقة السيئة

والتي تولد المرض الجسدي أو النفسي أو العقلي وقانا الله من ذلك، فالعلاقة الاجتماعية السوية أساس الحياة السعيدة.

وأخيراً ماذا يبقى لنا أن نقول في هذه العجالة لهذا الأمر الهام موضوع صحتنا وصحة المدينة إلا أن ندعو الله والناس والمؤتمرات الشعبية لوضع هذا الأمر في خانة أولوياتها وأن تتجه إلى الصرف والجهد على الوقاية أولاً... وقانا الله شر المرض وجعل لكلامنا القبول والفعل إن شاء الله.

ساعات طرابلس.... أو قيمة الوقت

1 ـ تقديم

إن عنصر الزمن هو الحياة ذاتها، فالإنسان والحيوان، والنبات أيضاً له عمر محدد بحياته ثم ينتقل إلى الرفيق الأعلى أو العالم الآخر، فإذا كان الزمن له هذه القيمة فعند اعتباره تستقيم الحياة ويصبح لها جدوى وفائدة وعند إهداره لدى البعض فكأننا أهدرنا حياتنا فيما لا يجدي أو يفيد..

فعامل الزمن واعتباره هو المعيار لقياس التقدم والتحضر فاللّه سبحانه وتعالى حدد لنا الشهور والسنين وأوقات الصلاة والمواسم والأعياد والشهور الحرم.... الخ وهذا أمر باعتبار الوقت والزمن، ولو ألقينا نظرة عابرة على خريطة التقدم والتخلف لوجدنا أن الذين يحترمون الوقت فعلاً ويستغلونه هم المتقدمون وغيرهم متخلف لتخلفهم عن اعتبار الوقت واحترامه واستغلاله.

2 ـ ساعات طرابلس...

والذي أثارني للكتابة في هذا الموضوع وما زال يثيرني هو وجود ساعات لقياس الوقت منتشرة بمدينة طرابلس وكلها لا تعمل وهذا في حد ذاته اعتبره تحد للوقت وإهدار له ونذكر هذه الأجهزة لقياس الوقت وهي:

- ساعة المدينة القديمة بميدان الساعة «سوق النجارة».
- ساعة بلدية طرابلس المطلة على ميدان الجزائر..

• ساعة مصرف الأمة المطلة على ميدان الشهداء/ الساحة الخضراء..

• ساعة ميدان التحرير الأرضية بميدان التحرير بمدخل طريق قرقارش أو باب قرقارش..

• ساعة المدينة الرياضية المتوقفة..

• ساعة بشارع التحدي معلقة على أحد المتاجر التي تبيع الساعات..

• وأخيراً ساعة الظل والتي لم يبق لها وجود ـ لأسباب نجهلها ـ على الحائط الجنوبي الشرقي للسرايا الحمراء وربما نقول وهي تدعى «المزولة» من وقت الزوال أي الظهر، نقول ربما أنها أزيلت لأنها لا تستدعي أي صيانة ووقتها دائماً صحيح ومحدد..

3 ـ تاريخ ساعات طرابلس..

هروباً من تحديد الهوية وهو فرض لازم وضروري في الحياة لتحديد الهوية، فإن كافة ساعات طرابلس لا نعلم عن تاريخها أي شيء وأسوق بهذه المناسبة قصة وقعت لي شخصياً من عدة سنوات عندما كان يقام مهرجان شعبي بسيط في المدينة القديمة بمناسبة شهر رمضان الكريم وحضر في ذلك الوقت مجموعة من أمناء الضمان الاجتماعي بالبلديات لحضور تلك السهرة نظراً لاجتماعاتنا المتوالية في طرابلس في ذلك الشهر الكريم وكان ضمن فقرات السهرة مسابقات عن معالم المدينة القديمة والتي كان أحدها الساعة القائمة في ميدان الساعة وطلبت المعلومة عن سنة إنشائها ورد أحد الحاضرين بأنها بنيت في عام 1423 افرنجي ولم أتمكن لظرف خاص من التعليق خاصة وأن الرد على ذلك جاء بالموافقة من الفنان المشهور جداً الذي كان يقود الحفل، والحقيقة أن الساعة بنيت أو أنشئت في أواخر العهد التركي الثاني كالرواية التي أدلى لي بها المرحوم والدى حيث أفادني بأن الوالي التركي علي باشا الجزائري أنجز ثلاثة إنشاءات

مهمة في وقته وهي: -

• ساعة طرابلس • خط سلكي برقي بين طرابلس والعزيزية• جلب المياه لمركز المدينة عن طريق الأنابيب من منطقة أبو مليانة إلى ميدان الساحة الخضراء «سوق الخبزة سابقاً».

وسجل ذلك كما أفادني المرحوم الوالد بأبيات من الشعر الشعبي قالها أحد السفهاء من عائلات طرابلس المعروفة ينتقد هذا العمل الحضاري الجبار - بمقياس ذلك الوقت - حيث قال ما إجماله ومعناه وحسبما ذكر: -

علي باشا ولّي مهبول   دار الساعة والطنيور
علي باشا ولي مسكين   يعاند في الرملة والريح

وبمجرد سماع الباشا الوالي بذلك استجلب ذلك القائل لهذا الشعر الشعبي وأمام جمع غفير من الأعيان وضباط الشرطة والجيش حيث قال له: «إن هبال علي باشا جعله ينشىء السلكي البرقي وتزويد المدينة بالمياه العذبة وإقامة الساعة وإن هبالك أنت أيها السفيه الحقير جعلك تعيش في زريبة كالكلب أذهب من حيث جئت ملعوناً حتى تعلم قيمة هذه الأشياء».

وهكذا يمضي بنا التاريخ لنتعرف على معالم هذه المدينة ويجب على الجهات الشعبية والأجهزة المختصة ومصلحة الآثار أن تضع لوحات تؤدي إلى المعلومة الصحيحة عن أي شيء وخاصة الأثر الذي يسجل الزمن والحياة وهو أمر يؤكد الهوية الخاصة لهذه المدينة ويبين تاريخها وحضارتها وتقدمها في الزمن الغابر..

4 - الصيانة..

السبب الذي يؤدي وأدى فعلا إلى تعطل الساعات المذكورة جميعاً هو الإهمال أولاً وعدم الصيانة والاهتمام برمز الوقت والزمن الذي هو حياتنا التي نحياها فلماذا لا يقوم مصرف الأمة مثلاً بصيانة ساعته وهو الجهاز المالي الذي يعرف أو يجب أن يعرف قيمة الوقت ورمزه للمصرف فالعمليات المالية جميعها حاكمها الأساسي الزمن، فكيف لمصرف

كمصرف الأمة يكون رمزه معطلاً عن العمل؟!

والمفروض أن كل جهة تتبعها هذه الساعات أن تقوم بتخصيص أناس للصيانة والمعلومة مرة أخرى أن ساعة المدينة القديمة كان مسؤولاً عنها أحد العائلات العريقة بالمدينة حتى سميت بعائلة (الساعاتي).. ودليل صيانة الأشياء الحفاظ عليها من الإنسان إلى الآلة إلى الحيوان إلى النبات هو دليل حضاري للحفاظ على الأشياء لقيمتها الذاتية والانتفاع بها على أحسن وجه كدليل تاريخي لحضارة البلد ورفعته.. والإهمال والصيانة إن وجدناه في الساعات وهو رمز تجده في كل أمور حياتنا من البيت إلى المدرسة إلى الشارع إلى الحديقة إلى المستشفى فتبدأ الكثير من الأشياء لدينا جميلة وحضارية وممتعة وينتهي عمرها الافتراضي قبل وقت طويل وهو أمر يسبب خسارة المال والاقتصاد وخسارة الإنسان نفسه، شيء من الاهتمام بأمر الصيانة ويبدأ الأمر بصيانة الفرد أولاً جسدياً وعقلياً ثم إلى بقية الأشياء التي حولنا..

5 ـ دلالات ظاهرة تعطل الساعات..

لكل ظاهرة في حياتنا لا بد لها من دلالة تدل عليها ونحن في هذا الصدد في مجال دلالات سلبية خطيرة تدل على انعدام الاهتمام والوجود الحضاري، وما أكثر ذلك في حياتنا العامة والخاصة وليس لنا إلا أن نوجز هذه الدلالات لننبه إليها ونعمل على محاربتها حتى نحقق التقدم نحو التحضر ونجمل ذلك في التالي من نقاط نذكرها ونذكر بها لنحاربها حتى يمكن أن نساهم في صنع التقدم: ـ

أ ـ توقف الساعة معيار الزمن كأنه توقف الحياة ذاتها من حيث جدواها وهو دليل على التخلف لعدم اعتبار عنصر الزمن في الحياة التي نحياها..

ب ـ نعتبر أن توقف الساعات هو إهانة كبرى لأهل هذه المدينة وكأن ذلك يقول لهم أيها الأموات الأحياء الذين لا قيمة لكم ولا لحياتكم ما دام لم يؤثر عنصر الزمن في حياتنا وحيثما التفتنا بأي شيء إيجابي..

ج ـ اعتبار تعطل الساعات هذا حرباً ضروساً ضد الذين يعملون ويتحركون ويحاولون أن يجعلوا من حياتهم قيمة لهم ولغيرهم فيصطدمون بالسلبيات المختلفة التي تحارب جهودهم وتفشلها..

د ـ اعتبار أن هذا الأمر خروجاً عن قواعد وأوامر الشرع الذي جعل للحياة قيمة وللوقت قيمة يحسب لنا السنين والشهور ومواقيت الصلاة وحركة الشمس والقمر والنجوم ولها معاني كلها تدور حول قيمة الوقت..

هـ ـ وأخيراً نقول إن هذا التوقف هو خروج عن خط الحياة وفاعلياته من إعمار وعمل وإنتاج ورفاه..

ـ وإن كنا عاجزين عن تسيير ساعاتنا فلنلغيها ونلقي بها في البحر خير من قيامها كدليل إصرار على تخلفنا..

إن عوامل الإيمان والانتماء والاهتمام والصيانة والاجتهاد والعمل والإنتاج والتخطيط كلها تعتبر حقاً، وصدقاً، عرفاً، وشرعاً، وقانوناً من العوامل التي تؤدي إلى التقدم ومحاربة التخلف عند العمل بها..

ونحن في هذه الأوراق بصدد موضوع بسيط وتافه في شكله وعميق وله دلالات خطيرة في مفهومه وموضعه ويثير قضايا جانبية وأساسية كثيرة فإن لم نصلح من أمورنا الصغيرة والبسيطة لا نستطيع أن نصل إلى حل المعضلات الكبيرة والأمر لا يتعلق دائماً بالدولة وأجهزتها بل بالجهد الأهلي في قضايا كثيرة يمكن أن يكون فعالاً بها عن طريق تكوين الجمعيات والنوادي والمساهمة في التوعية العامة للقضايا التي حولنا..

طرابلس الجميلة الوديعة البهية والتي احتضنت أقدارنا وأعمارنا تدعو أبناءها للمساهمة في الحفاظ على جمالها وكرامتها ونظافتها واحترام ساعاتها لتكون خير دليل تقدم منضبط ومحكم ومحسوب أداته ساعات الزمن وساعات طرابلس الصحيحة القويمة المضبوطة واحترام الوقت كما قلنا إنه دليل على التحضر فهو دليل على العمل والإنتاج وما أحوجنا إلى ذلك في طرابلس العنوان والواجهة والمثال المقتدى إن شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الذي نطلب منه الهداية إلى الطريق الصحيح لتحقيق الحياة ومعناها..

أين أنت.. من مدينة الأوهام والأحلام؟؟

استكمالاً ووصلاً وربطاً مع ما سبق كتابته عن الكلمة والفعل والنظافة والنظام والثقافة والهُوية (بضم الهاء). وكان آخرها ما طرح من أسئلة عن مدينة طرابلس وأهاليها عن كل المواضيع التي سبق طرحها، نوجه اليوم السؤال الرئيسي الآتي: أين أنت من كل ذلك وغير ذلك مما ذكر أو لم يذكر من أوضاع عن مدينة طرابلس وحالها وأحوالها وضياعها في خضم من المشاكل والصعاب المتشابكة والمتراكمة والمتزايدة كل يوم بل كل ساعة ولا استجابة لأي حل أو لأي اقتراح أو لأي كلمة تكتب أو تقال، على الرغم إلى جانب ما ينشر في الصحف فقد وجهت المخاطبات والكلمات المحررة دون استجابة تذكر أو أمل يرجى من ذلك.

وما الحل إذاً إلا أن نستمر في الكتابة والنقد واقتراح الحلول وما لنا أو علينا إلا ذلك، وحتى قول الشعر في المسألة المعروضة وما نحن بشعراء، ذلك أن مسألة طرابلس رغم حدتها وتشابك الأوضاع بها تدفع الواحد منا إلى قول أو فعل أي شيء في سبيل التغيير إلى الأفضل والأحسن والأنفع ولنذكر مما سبق أن سقنا ما عبرت عنه بوجدانيات شعرية على سبيل المثال ولكم أعزائي القراء هذه الأبيات أو الكلمات، ولنأتي بعد ذلك بالرد على السؤال الهام المطروح أين أنت من مدينة الأحلام والأوهام!؟

مدينتي... يا مدينة النور والظلام.

مدينتي... يا مدينة الود والأحلام.

مدينتي... يا مدينة الآمال والأوهام.

طرابلس يا بهية... يا رافعة الأعلام.

ظني حاسم في أنك منتصرة بالإقدام.

فهي مدينة المتناقضات بمعنى آخر نحير في تقييم أوضاعها ونحتار في اختيار الحل لصعابها ومختنقاتها، بها الكنوز والخير وبها أكوام القمامة والقذارة والفساد، هذه المدينة التي نعشقها ونكره واقعها المرير، ونحاول دائماً أن نغير من وضعها وواقعها السيىء بالقول والفعل والتمنيات الطيبة والإيمان وعمق الروح الانتماء إليها، ولكن يظهر أن كل ذلك لا يجدي ولا أثر له، لأن كل ما ذكرنا يحمله القلة القليلة من أبنائنا المغلوب على أمرهم، والذين يكثرون الكلم والشكوى ولا يعملون شيئاً لتغيير واقع مدينتهم، حتى الذين هم في مواقع شعبية هامة وبإمكانهم فعل بعض الشيء.

ونعود إلى السؤال المطروح أين أنت؟

أين أنت من كل ما ذكرنا من تعريفات وتحديدات وردود ووقائع عن الثقافة والهوية خاصة لهذه المدينة التي تفتقد، لا نقول (كل شيء) حتى لا نوصف بالمبالغة رغم الحقائق والواقع، ولكن نقول هذه المدينة وبالتأكيد والشواهد على ذلك واضحة التي تفقد هويتها وثقافتها وحتى وجودها الذي ينبغي لها، من الانهيارات المتعددة والمتنوعة في كل مجالات الثقافة والهوية.

والسؤال وبدون مواربة موجه لك أيها القارىء مواطن وساكن هذه المدينة الحزينة على فقد هويتها وثقافتها، وهو سؤال موجه بكل قوة دفع ممكنة على أمل أن يهزك السؤال إن لم يهزك الواقع المر للمدينة، أم أنت من الذين خدرهم الوضع القائم للمدينة، تتمشى في حناياها لقضاء

حوائجك الحياتية أو أداء عملك، وأنت تسعى بها كالماشي على طبق من البيض، خائف من الكسر والانكسار. أم أنت ممن يعجبهم الكلام في حد ذاته، في فهم أو وعي للفحوى والمعنى والقصد من الكلام، أم أنت من الذين يقرأون ولا يستوعبون عن قصد أو غير قصد. نقول إنه في كل الأحوال المذكورة أو غيرها، فنحن غائبون عن واقع مدينتنا وواقع حياتنا بالتالي ونقصد الحياة الكريمة ذات الاعتبار والشأن.

نكرر السؤال أين أنت من واقع مدينتك؟

- أين أنت من النظافة بمعناها الشامل السابق شرحه؟

- أين أنت من احترام القانون والنظام؟

- أين أنت من الثقافة والتراث؟

- أين أنت من الهوية الوطنية؟

- أين أنت من العلاقة السوية بالنفس وبالغير؟

- أين أنت من المساهمة في حل مشكل توفير ضروريات الحياة من سكن وغذاء ومواصلات وصحة وتعليم... الخ؟ ومع الأسف لا مكان لك واضح في كل ذلك أو غير ذلك.

- فالكتاب ما زالوا يكتبون عن الحب والمشاغبة والذكريات واللامعقول، أو يعلقون على بعض الكتابات دون وعي أو فهم لقصدها.

- والمغنون ما زالوا يغنون عن الحبيب والحرمان وبكائيات لا حدود لها.

- ووسائل الإعلام حدّث ولا حرج عن التكرار والمبالغة والتناقض والبعد عن الموضوعية وخدمة الجماهير وتوعيتها.

- والتشكيليون ما زالوا يعرضون الخيال البعيد عن واقع حياتنا بالرمزية والتجريد والمكعبات وغيرها.

هذه بعض الأمثلة الجادة والواضحة، وكما طرحنا السؤال أين أنت من كل ذلك نطرح السؤال أيضاً بالحل والجواب حتى نتقي التخلف والتقهقر، أن نبذل الجهد ونعقد العزم ونعي بواقعنا ومشاكلنا ونبرمج ونخطط قضايانا ونفرض إرادة أهالي مدينتنا بمؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية على واقع التخلف المر، أين كل ذلك، وأين نحن من ذلك. . . ذلك هو السؤال. . . والذي يبقى بدون جواب حتى نغير ما بأنفسنا ونلم بواقعنا وحلول عقده ومشاكله وصعابه.

وكان الله في العون

والعمل الثوري مستمر

ويجب أن يستمر

بحث عن:
خطة عمل خبراء القيادة الشعبية
طرابلس المركز

أولاً: تقديم الموضوع

طرابلس الجميلة البهية الحلوة الرقيقة المثال والنموذج والتي احتضنت أعمارنا وأقدارنا باعتبارنا أبناءها، هذه المدينة والتي كانت علامة مميزة لتاريخ ليبيا الجماهيرية تعاني وتعاني وتعاني من أزمات خانقة طارئة وغير طارئة، مما عطل دورها الحضاري وجعلتها الظروف التي أحاطت بها من المدن المتخلفة حضارياً وهو وضع لا نرضاه ونحن المسؤولين عنه بل كل الجماهير، بليبيا الجماهيرية باعتبار أن طرابلس هي الحاضرة وهي العلامة المميزة وهي واجهة الجماهيرية كما أكد ذلك الأخ القائد في لقاءاته مع أبناء هذه المدينة.

وإذا كانت هذه المدينة العريقة العنوان والتاريخ، فكيف يمكن أن تتردى أوضاعها إلى حد التخلف؟ والمسؤولية، في البداية والنهاية ترجع لأبنائها الذين ولدوا بها أو عاشوا فيها ردحاً من الزمن، فما هو دورهم يا ترى للمساهمة في تطوير المدينة وإنقاذها؟.. وعلى الرغم من المحاولات الملحوظة لذلك، إلاَّ أن الصعاب والمشاكل تغلبت على الحلول، والسبب يرجع في ذلك وببساطة للوافدين على هذه المدينة بدون حساب والذين اتخذوها مقراً لهم إلى جانب مراكز النشاط الرسمي والشعبي والأجنبي

والتجاري، بحيث أنه حتى إن كان هناك تخطيط لأمور هذه المدينة، فإن الحساب يختلف بسبب الوافدين بدون تحديد أو معرفة مسبقة لأعدادهم وإلى جانب سبب آخر هو نضوب مياه الشرب، وتدمر كل من الزراعة والصناعة التي كانت تزود المدينة باحتياجها الأساسي منها، إلى جانب ضعف الإدارة الشعبية بالمدينة، فالإفرازات الشعبية أتت بعناصر غير مؤهلة أو غير ذات خبرة وفاعلية أو غير أمينة أو غير منتمية لهذه المدينة وهو أمر يلاحظ على مدى السنوات العشر الأخيرة.

كل هذه العوامل المذكورة سببت في تأخر المدينة وتخلفها عن الركب الحضاري ووسط هذا الجو اليائس بأي أمل في التقدم، ظهرت فكرة التنظيمات الشعبية بفاعلياتها وخبرائها على مستوى المناطق والمحلات وهي المبادرة التي نادى بها الأخ القائد وما زالت في بداياتها، والأمل معقود على هذا التنظيم ليقوم بأداء شيء لصالح هذه المدينة وتقدمها، ومن هذا المنطلق، ورغم ضيق الإمكانات والوقت أو عدم وضوح الاختصاص للفاعليات والخبراء داخل التنظيمات الشعبية الأخرى والثورية أيضاً، فإن القيادة الشعبية لطرابلس المركز وخبرائها أعدوا في عجالة خطتهم الطموحة والتي تمثل احتياجات واقعية ولازمة وعاجلة لإنقاذ المدينة ووضعها في طريق التقدم.

وإذا كان خبراء هذه المدينة وقياداتها الشعبية عقدوا العزم على تطوير مدينتهم بالخطة العاجلة التي أعدوها رغم ضيق الوقت وإمكانيات الأعداد والبحث وعدم تدفق المعلومات المطلوبة وهي ظروف تدعو إلى الإحباط إلى جانب الظروف الأخرى المحيطة كالحصار وغيره مما يعرقل أية حركة بناءة، فإن العزم والإيمان أدى بأبناء هذه المدينة إلى تنفيذ خطتهم معتمدين في ذلك على الله والإيمان بهذا الوطن وقيادته ونظريته، وبالتالي فإننا نطرح في النقاط التالية من هذا البحث ـ ومن منطلق شخصي باعتباري باحثاً في هذا المجال ـ كل ما له علاقة بأمر تنفيذ هذه الخطة وهي نقاط لا تختلف في أساسها عما تتجه إليه القيادة الشعبية والرابطة الخاصة بطرابلس المدينة، وبأمل أن أوفق في العرض وأن يوفق الملتقى في الاستيعاب لما نهدف إليه من مشاريع لصالح هذه المدينة.

وعليّ في ختام هذا التقديم أن أنوه بالجهد الذي بذل من قبل مختلف منسقي خبراء القطاعات والذي أظهر الخطة إلى حيز الوجود، مع تأكيدي وكلي أمل ورجاء لمتابعة التنفيذ والإصرار على ذلك بالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة.

ثانياً: فلسفة الخطة وقواعدها ومستهدفاتها.

لا بد لأي خطة عمل من فلسفة من ورائها، وقواعد ومبادىء تقوم عليها، ومستهدفات ينوي تحقيقها، ولأحكام كل ذلك، لا بد من وضع خطة تقوم على قواعد معينة زمنية ومكانية وبشرية ولا بد لهذه الخطة أن تراعي أساسيات معينة وإلاّ ضاع مفهومها والهدف من ورائها، ونقترح لذلك مراعاة العناصر الآتية:

(1) لا بد للخطة من أن تراعي البعد التاريخي للمنطقة من تراث وعادات وتقاليد وخطط سابقة لتأتي الخطة الجديدة متجاوبة مع واقع المنطقة كلها ومكملة لمشاريعها السابقة.

(2) أن تستهدف الخطة الإنسان في حد ذاته وهو يعيش مجتمع المدينة، أي أن يكون للخطة البعد الإنساني الواضح فلا يجدي أو يفيد أن يخطط لأي مشروع أو برنامج دون مراعاة الإنسان وحاجاته وطبيعته وسلوكياته فحاجات الإنسان في المدينة غيرها في الريف مثلاً أو في الجبل أو في الصحراء.

(3) لا بد للخطة أن تراعي البعد الجغرافي «الأرض وحدودها ومشتملاتها وطبيعتها» وأن تراعي الخطة العلاقة بالمناطق المجاورة والتكامل معها في بعض المشاريع التي تتصف بالشمولية لأكثر من منطقة كالكهرباء والمياه مثلاً.

(4) لا بد للخطة أن تقوم على فلسفة محددة ثابتة في قواعدها كالاتجاهات التشاركية ومعاضدة ومساعدة الدولة للمشاريع الإنمائية عن طريق الإعفاءات الضريبية مثلاً أو قيام الدولة بأعباء البنية الأساسية جزئياً أو كلياً، وكذلك الالتفات إلى الناحية السياسية الوطنية والقومية من المناداة

والعمل للوحدة العربية والاشتراكية المبنية على أساس أن كلا حسب إنتاجه وكفالة العجزة غير المنتجين من قبل الدولة أو المجتمع.

ويبقى لدينا بعد ذلك أن نركز إلى جانب ما ذكرنا سابقاً على مستهدفات الخطة والمتمثلة باختصار في الآتي:

أ - زيادة وتوفر الإنتاج لتغطية حاجات المدينة قدر الإمكان وذلك على أساس تشاركي واستثماري.

ب - توافر وتكامل الخدمات المقدمة من الدولة إلى جمهور المستفيدين بيسر وسهولة وكفاءة كالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والبيئية.

جـ - إيجاد الفرص للتطور العمراني الحضاري وكفالة وضمان إيجاد السكن والمركوب والحديقة والمركز الترفيهي.

ثالثاً: موجز عن إجمالي الخطة ومشاريعها.

اجتهد خبراء طرابلس المركز لتكوين خطة طموحة تمثل الاحتياج الفعلي لمدينة طرابلس، وترجمت هذه الخطة إلى أرقام ومشاريع ومدد يمكن إجمالها في الجدول التالي:

قائمة بمشروعات خطة التحول نحو التقدم بطرابلس المركز

	اسم القطاع	عدد المشاريع	تقديرات تكلفة المشاريع بالدينار
1	الأمن الشعبي	9	2,250,000
2	الصناعة	4	2,240,000
3	الكهرباء	9	340,000,000
4	التعليم والبحث العلمي	8	10,000,000
5	الصحة	13	60,800,000
6	الإنتاج الحيواني والثروة البحرية	9+6	9,160,000
7	الإسكان والمرافق	10	2,405,000,000
8	الإعلام والثقافة	1	2,764,000
9	الضمان الاجتماعي	4	23,000,000
10	المواصلات والنقل	3	27,500,000
11	الشباب والرياضة الجماهيرية	3	6,500,000
12	الزراعة والاكتفاء الذاتي	6	1,746,500
13	القطاع الحرفي	8	21,850,000
14	الاقتصاد والتسويق	4	6,000,000
15	القوى العاملة	1	1,000,000
61	السياحة	6	306,280,000
17	حماية البيئة	4	43,250,000

إجمالي التكلفة التقديرية ثلاثة مليار ومائتان وتسعة وستون مليون3.269.340.500 وثلاثمائة وأربعون ألف وخمسمائة دينار

خطة طرابلس المركز للتحول من التخلف إلى التقدم خلال السنوات العشر القادمة

ر.م	القطاع	مسميات المشاريع	عددها	تكلفتها	إدارة تنفيذها	تمويلها: أفراد وتسهيلات وقروض	تمويلها: نسبة مساهمة خزينة المجتمع
1	الأمن الشعبي	مبنى لمركز الأمن الشعبي في كل محله	9	2,250,000	شركات أو تشاركيات وطنية		%100
2	الصناعة	مبنى لمركز الأسرة المنتجة عدد 4	4	2,240,000	شركات أو تشاركيات وطنية		%100
3	الكهرباء	تنفيذ محطات توليد وتحويل الإنارة العامة وتدريب وإعداد خبرات صناعات.	9	340,000,000	شركات عالمية ووطنية متخصصة	50,000,000	%85
4	التعليم	إنشاء رياض أطفال ومدرسة للمتفوقين ومدرسة للفئات الخاصة ومركز تدريب وإعادة تأجيل المعلم إعداد نشرات توجيهية. وتفعيل دور المختبرات وإجراء بحوث تربوية.	8	10,000,000	شركات ولجان متخصصة		%100
5	الصحة	إرشادية وعلاجية ووقائية	13	60,800,000	شركات متخصصة ولجان فنية		%100
6	الإنتاج الحيواني والثروة البحرية	مشاريع لتربية الدواجن والأرانب والأغنام والأبقار وإنشاء مجبد ورصيف بحري مع مزرعة سمكية وورش لتصنيع القوارب والشباك.	15 9 + 6	9,160,000	شركات أو تشاركيات متخصصة	9,160,000	%0
7	الإسكان والمرافق	مشروع بناء المجاورات لطرابلس المركز ومحطة تحلية مياه البحر وتنقية المجاري واستكمال الطرق.	10	2405,000,000	شركات وتشاركيات متخصصة أحنبية ووطنية	2,000,000,000	%20
8	الاعلام والثقافة	إذاعة طرابلس المرئية	1	2,764,000	شركات متخصصة		%100

ر.م	القطاع	مسميات المشاريع	عددها	تكلفتها	إدارة تنفيذها	تمويلها	
						أفراد وتسهيلات وقروض	نسبة مساهمة خزينة المجتمع
9	قطاع الضمان	منتدي ومركز إعادة تأهيل المعاقين ومركز للخدمات الاجتماعية مع إنشاء مساكن الأسر الجديدة.	4	23,000,000	شركات وتشاركيات متخصصة	23,000,000	%0
10	النقل والمواصلات	توسيع المقسمات بناء مواقف سيارات إتمام القائم	3	27,500,000		27,500,000	%0
11	الشباب والرياضة	إنشاء صالات رياضية مغلقة نزل شبابي ومقر للكشافة.	3	6,500,000		4,500,000	%30
12	الزراعة والاكتفاء الذاتي	رفع كفاءة إنتاج الأشجار وقاية النباتات إنتاج العسل والموز مع الاعلام الزراعي وإقامة متحف نباتي.	6	1,746,500		1,046,500	%40
13	الحرفي	مركز الصناعات التقليدية إنشاء مجمعات حرفية صيانة مدرسة الفنون وصيانة مراكز التدريب إنشاء مرفأ بحري.	8	21,850,000		11,000,000	%49
14	التخطيط والاقتصاد	توسيع الأسواق القائمة شراء سيارات وتجهيز ورشة حديثة مع رأسمال مبديء ودعم الجمعيات وتحديثها.	4	6,000,000	شركات وتشاركيات محلية واستيراد السيارات ومعدات الورش.	6,000,000	%0
15	القوى العاملة	مركز التنمية الإدارية والمالية	1	1,000,000	شركات وطنية متخصصة	%100	%0
16	السياحة والاستثمار	خطة إعلامية تطوير منطقة سوق الثلاثاء مركز ثقافي معهد فندقي تطوير الكورنيش صيانة المدينة القديمة.	6 ستة	306,280,000	شركات متخصصة ومؤهلة	206,280,000	%30

ر.م	القطاع	مسميات المشاريع	عددها	تكلفتها	إدارة تنفيذها	تمويلها أفراد وتسهيلات وقروض	نسبة مساهمة خزينة المجتمع
17	البيئة	مخازن ومكاتب مراقبة صحية لميناء طرابلس استكمال مختبر المياه برنامج إعلامي استكمال منظومة الصرف الصحي وربطها بمحطات المعالجة.	4 أربعة	43,250,000	شركات متخصصة		%100
		المجموع الكلي		3,271,340,500		2,345,486,500	%29 925.854.000

ملاحظة: ـ الخطة حسب المشاريع المختلفة تبدأ سنة 1425 ميلادي 1996 افرنجي وتنتهي بعد عشر سنوات بحد أقصى. وعليه يتطلب اعتماد 200 مليون للتحول من خزينة المجتمع لكل سنة على مدى 5 سنوات والموافقة على إنشاء الشركات المساهمة ومنحها التسهيلات المصرفية وغيرها لتتمكن من تحقيق الأهداف الأخرى خلال العشر سنوات القادمة. كل ذلك تحت إشراف القيادات الشعبية ورابطة خبراء طرابلس المركز.

وهي تمثل إجمالي مائة وثمان مشروع لمختلف القطاعات المذكورة، بالمبلغ الإجمالي المذكور على مدى عشر سنوات قادمة، وعلى الرغم أنه من النظرة الأولى يلاحظ كبر المبلغ أو تعدد المشاريع فإن ذلك كما قلنا يمثل احتياجاً فعلياً وبافتراض أن تستقر أوضاع المدينة لتغطي المشاريع الزيادة العادية للسكان الأصليين ودون اعتبار للعناصر البشرية الوافدة للإقامة أو العمل، وباعتبار أن خطط المناطق الأخرى بالجماهيرية سوف تتولى أمر سكانها إلى جانب الحد من عوامل الجذب لمدينة طرابلس، كنقل مركز النشاط السياسي والمالي والإداري للدولة خارجها، وهو أمر في اعتقادنا إلى جانب أنه يخدم مدينة طرابلس إن طبق بمستهدفاته، فإنه يساهم في تنمية المناطق المنقول إليها هذا النشاط، وسوف يتحقق الهدف من التخطيط المبني على عوامل ثابتة غير متغيرة بصور فجائية أو عشوائية، ويمكن ذلك للخطة المرسومة من أن تأتي بجدواها الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن الكثير من المشاريع المقترحة لم تجر لها دراسة جدوى اقتصادية أو اجتماعية محددة لضيق الوقت أو لوجود هذه الدراسة في مدد سابقة تتطلب التجديد. نقول على الرغم من هذا الأمر، فإن كافة المشاريع المعروضة أو المقترحة إنتاجية أو خدمية أو تنمية بشرية أو بنية أساسية، هي مشاريع حيوية ولازمة وضرورية فجدواها الاجتماعية واضحة، أما عن التكلفة فإن الأمر عسير في غياب وجود مستويات للأسعار والتكلفة أو الإحصاءات الخاصة بذلك وتطورها، إلاّ أنه وفي هذا المجال يتضح عند طرح المشاريع للتنفيذ أن تراعي البساطة والجودة وأن يركز على موضوعي الصيانة والتدريب والتشغيل فهي العوامل في الحقيقة التي تحكم على الجدوى المطلوبة للمشروع وينصح - وكما هو رأي الخبراء - أن تراجع المشاريع على ضوء هذه المبادىء حتى تكون مجدية وفعالة لمجتمع مدينة طرابلس.

ومن ناحية أخرى لا يعني أن ما طرح من مشاريع هو نهاية المطاف، بل من أساسيات ضرورية ولازمة للتحرك في مجال التنمية، والأمر غير محدود بالمشاريع المطروحة حيث الأمر يستدعي وبناء على السياسات

الاقتصادية المستجدة أن يشجع الأفراد والجماعات «تشاركيات وشركات مساهمة» على القيام بمشاريع استثمارية على حسابهم الخاص أو بناء على قروض وتسهيلات عامة في كل الفروض فإن التوجيه لازم كمراعاة الأولويات والأساسيات وتكاليف المنتج أو الخدمة في النهاية.

رابعاً: برنامج عمل لتنفيذ الخطة.

وكما خطط للمشاريع وقدرت لها الأموال والأحجام والتصورات، فإن الدخول إلى مرحلة التنفيذ عند إقرار الخطة لا بد لها من قاعدة أو قواعد تقترح لها، وهذا ما يشغل الخبراء الآن لخطة طرابلس المركز. وموضوع تنفيذ الخطة يتشعب ويتشابك خاصة في ضوء سياسات اقتصادية جديدة تعتمد على برامج استثمارية وتحويلات ذاتية أكثر من اعتمادها على دور المجتمع في ذلك، ومع ذلك فسوف نحاول أن نلقي بعض الضوء على برنامج التنفيذ من واقع انطلاق الخطة نفسها ومجموعة أهدافها في ذلك حسب الاستعراض التالي:

(1) اقترحت الخطة إنشاء أو قيام آليات للتنفيذ متمثلة في إنشاء مجموعة شركات مساهمة لمختلف القطاعات المعروضة وعلى رأس هذه الشركات المقترح قيامها هي شركة مصرف طرابلس الأهلي الذي أعلن طلب المساهمة به على الصحف وصدر له الإذن اللازم من مصرف ليبيا المركزي بالبدء في مزاولة نشاطه، وهي خطوة كبيرة وجبارة خاصة إذا علمنا أن هذا المصرف هو الأساس والرافد الأصلي لتمويل مشاريع الخطة.

فمجموع الشركات المقترحة الزراعية والصناعية والحرفية والإنشائية والكهربائية والدوائية، ويمكن أن تضاف إليهم أنواعاً أخرى من النشاطات كالسياحة وصناعة الزجاج والمواصلات والقمامة، وهي تقررت بصورة أولية ويبقى عملية إشهار كل هذه الشركات ومدى إقبال المساهمة فيها، وقد شكلت لجان لهذا الغرض للإعداد لتكوين هذه الشركات.

(2) يمثل موضوع تمويل المشاريع عاملاً هاماً وأساسياً وتضمنت

خطة التحول نحو التقدم بطرابلس المركز مجموعة مشروعات وبرامج ذات قيمة اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا بد من تحديد مصادر لتمويل تلك المشروعات والبرامج.

ويقترح الخبراء بعض أساليب التمويل الممكنة والمتاحة، ويتم بعدئذ اختيار التمويل الملائم لكل مشروع أو برنامج ضمن شروط أخرى تتعلق بمدة الاسترداد، ومضمون المشروع وطبيعته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية.

أنواع التمويلات:

أ ـ تمويل ذاتي: من صاحب المشروع كتمويل بناء مسكن أو مساكن من المستفيد مباشرة أو مقر إداري لشركة تموله من أموالها لأغراضها أو للغير.

ب ـ تمويل بالاقتراض خاص أو عام وذلك عن طريق الحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل حسب نوع وطبيعة المشروع واستغلاله ومردوداته، وينطبق هذا الأمر على المشاريع الخاصة أو العامة، ويمكن أن يرتب القرض من التسهيلات المصرفية المحلية.

وتنشأ المصارف المتخصصة في ذلك من عقارية أو تجارية أو تنموية أو زراعية أو صناعية أو اجتماعية حسب الهدف المطلوب وطبيعته.

جـ ـ التمويل عن طريق ميزانية المجتمع كتمويل المرافق العامة من طرق ومياه وصرف صحي وكهرباء أو مباني ومشاريع استراتيجية لا يقدر عليها ويتولى القطاع العام أو المختلط القيام بها حسب السياسات والاستراتيجيات المقررة.

د ـ التمويل من صاحب الانتفاع كأن ينفق على بناء مجمع سكني يموله أساساً «المستفيدون منه إيجاراً» أو تملكاً حسب الأحوال، وتدفع أقساط مقدمة لبداية تنفيذ المشروع.

هـ ـ التمويل عن طريق نظام الادخار بأن تقوم مؤسسات الادخار بإصدار سندات مضمونة من الخزانة العامة أو المصرف المركزي مثلاً لمدة

معينة تباع لعامة الناس مع ضمان الربح وعدم الحجز القضائي أو الإداري، واسترداد قيمة السند في أي وقت وتتجمع بذلك الأموال لتقوم بتمويل المشاريع المستهدفة.

و ـ التمويل عن طريق إصدار سندات من الخزانة العامة لتباع للكافة بضمان أصلها وعائدها وإمكانية تسييلها في أي وقت، وعادة ما تقوم الدولة بالصرف من ذلك على بعض من المشاريع الاستراتيجية.

ز ـ التمويل عن طريق الهيئات والمؤسسات العامة والشركات ذات المدخرات المالية بقيامها بمشاريع استثمارية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الأموال ذاتها لمواجهة الالتزامات المستقبلية وذلك كوضع صندوق الضمان الاجتماعي وشركة ليبيا للتأمين مثلاً، وذلك حسب السياسات المالية والاستثمارية التي يوجهها المجتمع والتشريعات المحددة لذلك.

ح ـ التمويل المختلط بين هذه الأنواع المختلطة من التمويلات حسب طبيعة المشروع وجدوى العملية الاستثمارية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

هذه هي بعض طرق وأساليب التمويل، ولكل منها أحكام خاصة بها ويمكن التفكير في آلية لاختيار أنسبها لكل مشروع على حدة، وترشيح المتاح منها لتمويل خطة التحول نحو التقدم بطرابلس المركز.

(3) ضرورة أن تكون تسهيلات لتوفير الأراضي للمشاريع خاصة أن منطقة طرابلس المركز محصورة بالسور، والأراضي القابلة للاستعمال يعود أغلبها للأفراد أو للأوقاف وهي على أية حال مكلفة، فالمطلوب من الدولة تقديم التسهيلات من ذلك خاصة ما يعود إليها من الأراضي إلى جانب تخصيص أراضي خارج المدينة لغرضين الأول زراعي بمناطق المزارع المستصلحة بمنطقة العزيزية، والثاني لإنشاء المجاورتين السكنيتين بالوادي الشرقي باتجاه القرة بوللي، مع مراجعة الخطط السابقة لتصنيف المناطق واعتبار طرابلس من المناطق العالية الكثافة لمراعاة الارتفاع والعلو في المباني.

(4) لا بد للمشاريع المقترحة وخاصة الاستثماري منها أن تتمتع بمزايا الإعفاء الجمركي والضريبي وذلك لعدة أسباب هامة وهي:

أ ـ إقبال رأس المال الخاص على المشاريع.

ب ـ تكلفة المنتج أو الخدمة تتناسب ودخول الناس.

جـ ـ تحقق المشروع في الزمن المحدد له للإقبال على تمويله.

د ـ تحقق العائد الاستثماري لمساهمة الإعفاء في التقليل من التكلفة.

(5) ضرورة أن توفر العملة الأجنبية مقابل تحويل المبالغ التي يتطلبها التنفيذ لغرض استجلاب مواد أو تجهيزات أو عمالة فنية غير متوفرة محلياً.

خامساً: الالتزامات القائمة على الدولة والمجتمع بشأن الخطة والتزامات الأفراد.

لا شك أن التزامات الخطة المقترحة لطرابلس المركز تقع مسؤولية تنفيذها وإعدادها وتمويلها على الجميع بصورة عامة، ومقصود هنا بالجميع، الخبراء والمدراء واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية، وما نقصده هنا بالتحديد هو أن المشروع إما أن يعود الالتزام به على الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة، وبتعبير ماليّ آخر، أن تتولى الدولة في خططها وضمنها هذه الخطة المقترحة مشاريع محددة الآن تمثل خدمات أساسية يجب أن تمول وتدار من الدولة أو أن يقوم المشروع على أساس استثماري يعود إلى الهيئات والمؤسسات العامة أو الأفراد والجماعات.

وعلى أي حال وكما صنفت الخطة الأمر فإن البنية الأساسية للمجتمع تتولاها الدولة في أحد عشر قطاعاً، وأن المشاريع الأخرى الاستثمارية والتي تخص ثمان قطاعات يتولاها الأفراد أو الجماعات أو الهيئات والمؤسسات وذلك حسب الجدول التالي:

إجمالي تقديرات خطة طرابلس المركز للتحول من سنة ٢٥م إلى ١٤٢٩م

أ: البنية الأساسية من المجتمع نصيب المنطقة

	الســـــنـــوات بـــالـــديـــنـــار الـــلـــيـــبـــي						
القطاع	1425م	1426م	1427م	1428م	1429م	المجموع	الملاحظات
الأمن الشعبي المحلي	750,000	1,500,000				2,250,000	
الكهرباء	30,000,000	61,000,000	90,500,000	68,500,000	90,000,000	340000,000	
التعليم	1,270,000	2,6000	2,710,000	1,710,000	710,000	9,000,000	
الصحة	8,550,000	13,175,000	13,025,000	13025,000	13,025,000	60,800,000	
المرافق	31,000,000	96,500,000	93,000,000	93,000,000	93,000,000	406,600,000	
الإعلام والثقافة	2,764,000	-	-	-	-	2,764,000	
القوى العاملة	500,000	500,000				1,000,000	
البيئة	8,850,000	9,600,000	8,600,000	8,100,000	8,100,000	43,250,000	
الشباب والرياضة	1,900,000	2,300,000	2,300,000	-	-	6,500,000	
المواصلات والنقل العام	5,500,000	5,500,000	5,500,000	5,500,000	5500,000	27,500,000	
الحرفيين	1,350,000	50,000	500,000			2,350,000	
المجموع	92,434,000	193,175,000	216,135,000	189,835,000	210,335,000	901,914,000	

ب: المشاريع والمبالغ الاستثمارية/ قروض وأفراد

القطاع	1425م	1426م	1427م	1428م	1429م	المجموع	الملاحظات
	السنوات بالدينار الليبي						
الصناعة	19,120,000	1,120,000				2,240,000	
الإنتاج الحيواني والثروة البحرية	3,830,000	2,770,000	1,530,00	530,000		8,660,000	
الإسكان	800,000,000	200,000,000	200,000,000	200,000,000	200,000,000	2000,000,000	مشروع لمدة عشر سنوات
الضمان الاجتماعي	2,600,000	5,700,000	5,700,000	4,500,000	4,500,000	23,000,000	
الزراعة	1,663,000	745,000	395000	195,000	82,500	3082,500	
الحرفيين	8,500,000	10,500,000				19,000,000	
الاقتصاد	3,000,000	3,000,000				6,000,000	
السياحة والاستثمار	52,100,000	67,475,000	66,300,000	60,250,000	60,250,000	306,375,000	
المجموع	272,815,000	291,310,000	273,925,000	265,475,000	264,832,500	2,368,357,500	

سادساً: الاستثمار ودوره في خطة تنمية طرابلس المركز.

من الأمور الأكيدة أن الاستثمار بمعناه العلمي الاقتصادي وأيضاً الديني الإسلامي يحقق النماء والعمار والتقدم لجميع الأطراف المتلقين للخدمة أو المقترح بتوفير حاجات الناس وخدمتهم وللبلاد ككل. ومدينة طرابلس العريقة العزيزة الغنية بتراثها وناسها يتوافر لديها الكثير من فرص الاستثمار بحكم موقعها وسمعتها وشهرتها وما بها من مواقع وما بها من أموال عائدة إليها سواء لقطاعات عامة أو خاصة، فحصيلة الرسوم الجمركية والضرائب واستقطاعات الضمان الاجتماعي وتأمينات شركة ليبيا للتأمين واستقطاعات شركة الاستثمار الوطنية والمصارف كلها تمثل حصيلة ضخمة يمكن استثمار جزء منها والذي يخص طرابلس لإيجاد فرص للتطوير والإنتاج والخدمات لهذه المدينة العريقة، والمجالات مفتوحة في مختلف القطاعات الصناعية والحرفية والزراعية والسياحية والدوائية والمواصلات والبيئة «جمع القمامة» إلى آخر ما هو مذكور في الخطة.

وإذا كانت شريعتنا الإسلامية السمحاء تحثنا على الاستثمار عن طريق الأمر بعمار الأرض والأمر بعدم اكتناز المال وإنفاقه واستعماله في مجالات الخير والنماء، فإن القانون الوضعي أيضاً يحث على ذلك ومطلوب استصدار قانون جديد للاستثمار ليواكب حركة التطور المستهدفة ويحقق إيجاد جو من الاطمئنان لرؤوس الأموال الخاصة والعامة وتعضيدها بتسهيلات ائتمانية عامة وخاصة من المصارف والمؤسسات المالية والإعفاء من الضرائب والجمارك لبعض من المشاريع الحيوية والهامة للفترة الاستثمارية إلى جانب تقديم الدولة للتسهيلات الأخرى لتحويلات الدينار الليبي إلى الخارج لاستيراد ما تستدعيه المشاريع الاستثمارية من تجهيزات أو مواد أو عمالة فنية غير متوفرة محلياً إلى جانب تسهيلات توفير الأراضي بأسعار رمزية ملكية أو انتفاعاً وتقديم خدمات البنية الأساسية الأخرى كالتزويد بالمياه والكهرباء والمجاري العامة والطرق.. الخ.

فالاستثمار حركة يباركها الله والناس لأنها تعم بالخير على الجميع، فالالتفات لهذه العوامل المذكورة تمثل أهمية خاصة وارتباطها جميعاً

وإعطائها نفس الأهمية لأن فقدان أحد هذه العناصر يمثل خللاً في العملية الاستثمارية، فالأفراد والجماعات ورؤوس الأموال الخاصة والعامة مدعوة للمشاركة في طموحات خطة طرابلس المركز. فالمال الراكد لا بد له إلا ركوداً أو ورقاً يضاف إلى الورق النقدي الراكد لكن الاستثمار يولد الخير والنماء ويحافظ على قيمة المال والقوة الشرائية للنقود بخلاف الاكتناز والإيداع النقدي.

سابعاً: دور القيادات الشعبية ورابطة الخبراء في خطة التنمية.

قامت القيادات الشعبية بطرابلس المركز وخبرائها بجهود مضنية ومكثفة لإعداد خطة طرابلس المركز التنموية لتحويل هذه المدينة من واقع الركود والتخلف إلى واقع الصعود والحركة والتقدم، وعلى الرغم من هذه الجهود الفائقة التي أنتجت هذه الخطة فإن ذلك لا يكفي فيجب متابعتها ونشر الأفكار عنها بمختلف الوسائل وعقد الاجتماعات المنظمة بشأنها، حتى يحيى التفكير والتذكير بها ولتكون كائناً حياً مكوناً في رحم المدينة العصماء حتى يكتب له الميلاد السعيد إن شاء الله.

إن أي عمل لا يواكبه المتابعة والإثراء والتوضيح والشرح يموت في مكانه ومع مضي الوقت، ينعكس أمره على الناس الذين ساهموا فيه أو ينتظرون نتائجه وما يصيبهم هذا الأمر لا قدر الله من إحباط وعدم مصداقية في أي حركة أخرى بهذا الشأن.

فواجب القيادات الشعبية ورابطة الخبراء وأعضائها أذكاء الشعلة لإنارة الطريق أمام التقدم والتحضر والمطلوب أخذ المبادرات في ذلك والمشاركة الجماعية في هذا العمل لا أن يبقى لدى أفراد محدودين يعانون ما يعانون في سبيل إحياء وإذكاء الخطة المقترحة والزج بها إلى مراحل التنفيذ.

ثامناً: دور المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في خطة طرابلس المركز التنموية.

النظام الديموقراطي المباشر البديع الذي تمارسه الجماهيرية هو

النظام الذي يعزز وينمي المواهب والفاعليات ويحيي موات القضايا وذلك إن أحسن ضبطه وتنظيمه وتوعية الجماهير به، وهي على أي حال تجربة خاضها الشعب العربي الليبي لسنوات طويلة وأثبتت فاعليتها في كثير من القرارات ويبقى لها تحسين أداء بعض الحواشي الإدارية والتنظيمية لتأخذ دورها الفعال، والشيء الذي يمثل فجوة وجفوة الآن هو أن القيادات الشعبية وخبرائها لم يلتحموا بعد في مسيرة واحدة خاصة على مستوى خطة التنمية ومن واجب الأطراف المعنية في الجانبين اللقاء والحوار والبحث والمشاركة في الدفع بهذه الخطة إلى مراحل متقدمة مفروض أن يصل مدها إلى العرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية للبحث وأخذ الرأي والإقرار والقرار فالسلطة لها ومن الرأي أن تعرض هذه الخطة بعد إعدادها على المؤتمرات الشعبية الأساسية وبعد أن تعطي اللجان الشعبية القطاعية رأيها في الخطة المعروضة.

إن الأمر ما زال لم يتضح بعد نظراً لحداثة تكوين الفاعليات الشعبية وخبرائها ودون تشريع يحدد مسؤولياتها، ولكننا نرى أنه من الواجب على الأطراف المعنية أخذ المبادرة للتفاهم والتلاحم مع أمناء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في دائرة طرابلس المركز لصالح المدينة والدفع بمشاريعها إلى الأمام والخطاب موجه إلى كل ذي حجر وعقل وانتماء لهذه المدينة للإسراع بإنجاز الخطة ودخولها مرحلة التنفيذ.

ولا نشك أن هناك صعوبات تنظيمية وإدارية ومالية تعرقل هذا التعاون والتكاثف المستهدف، لكن من أجل طرابلس العزيزة، من أجل طرابلس البهية، من أجل طرابلس المستقبل كل شيء يزول ولنتحرك جميعاً للمباشرة في تنفيذ ما يمكن تنفيذه من هذه الخطة المعدة من الخبراء والقيادات الشعبية والتي يعود تنفيذها إلى القطاعات الشعبية المختلفة وإقرارها إلى المؤتمرات الشعبية ويبقى دور الخبراء دور الناصح والمستشار والمتابع وهكذا تترتب الأمور، سهلة في ترتيبها معقدة في واقعها وعلينا أن نرفع عن هذا الواقع المتخلف المليء بالحساسيات والوجل والنفاق وعدم المصداقية ولنواجه جميعاً الحقيقة الناصعة وهي تقدم طرابلس في خطوات نحو التحضر بدل ما هي غارقة فيه من أسمال وقمامات ومطبات ونقص خطير

في ضروريات الحياة وانعدام أسباب التقدم والرقي.

وأخيراً...

يبقى لدينا السؤال طرابلس.. إلى أين؟!... هل إلى الهوة السحيقة والتي لا قرار لها من التخلف والتقوقع والردة والسلبية أو التقدم إلى آفاق التحضر والرقي والمساهمة في بناء الحضارة الوطنية والقومية والإنسانية.

إن العالم الذي حولنا أو البعيد عنا لا ينتظرنا وهو يحقق كل يوم وبشكل من الأشكال خطوات كبيرة نحو التقدم وخطة طرابلس تمثل جزء من كل الجماهيرية التي نأمل لها الخير والنماء.

والأمر بيدنا أيها السادة، لأننا أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية الذين بيدنا سلطة القرار، والقرار يتطلب الإيمان والانتماء لهذه المدينة الفاضلة التي ضنى عليها الزمن وتمد يدها لمن ينقذها من أبنائها، لتأخذ دورها الفعال في نماء ذاتها والوطن ولتساهم في تقدم مسيرة الحضارة والرقي.

الفصل الثالث

عن الكتاب.. والكاتب

حق الرد... وبعض الرد والتعليق

تثير القضايا التي أثارها كتاب «الخطاب الاجتماعي» في طبعته لأولى الكثير من الرأي والتعليق والنقد، وكنت قد ذكرت في الكتاب نفسه أن التلقي معدوم وخاصة ما يخص القضايا الاجتماعية حتى عند إعداد تلك الأوراق الاجتماعية والتي حواها كتاب «الخطاب الاجتماعي».

وكنت من مدة قد طالبت، وعلى صفحات جريدة «الشط» بمساحات للرد والنشر والنقد والتلقي باعتبار أن ما أتداوله من قضايا اجتماعية ليس لها المردود أو الصدى المطلوب حتى على المستوى النظري، فما هو الأمر إذا ما تكلمنا عن الخروج عن دائرة الكلام والكتابة والبحث إلى دائرة الفعل؟ كل ذلك يمثل عندي هموماً كبيرة وكثيرة، وأخشى ما أخشاه أن يؤدي هذا الأمر للتوقف عن الكتابة والبحث والمحاضرة! ولكن أخيراً، وبناءً على ما تلقيته من بعض الكاتبات والكتّاب أدى بي إلى نوع من التفاؤل والأمل.. فقد بدأت قطرات من الغيث النافع ـ إن شاء الله ـ تنزل بساحة البحث الاجتماعي، وهو أمر يبشر بالخير، والذي أرجو له الاستمرار والتدفق في سبيل خدمة القضية الاجتماعية التي نحن بصددها ومواجهتها والعمل على تغيير واقعنا السلبي المرير، وانتقال ولو بخطوات محدودة ثابتة، إلى دائرة النقاش والنقد والإضافة والعمل والفعل بعد ذلك إن شاء الله.

والآن، نستعرض بعض التعليقات والبحوث التي وردتني شخصياً أو عن طريق البريد، وبعد أن نخلص من استعراضها سوف أعد تعليقاً عاماً

عنها لإحياء هذه المواضيع المطروقة، وهي تعليقات، وردود، ونقد، وارد من إخوة أجلاء أكنّ لهم الحب والتقدير، وإن كنت قد أختلف معهم فيما ذهبوا إليه من آراء وأفكار، وهم الآتي ذكرهم وذكر ما ورد إليّ من أبحاث ومداخلات وتعليقات:

أولاً: الأستاذ الدكتور «حمودة بن سلامة»، من كبار المثقفين بتونس الشقيقة، وله الكثير من الأبحاث والدراسات في شؤون الشباب والصحة والقضايا الاجتماعية، وتولى سابقاً منصب وزير الصحة وأدى الكثير للوطن في ذلك المجال، وتربطني به علاقة ثقافية خاصة ومودة وصداقة.

ثانياً: الأخ الكريم أستاذ اللغة العربية الشاعر «أبو القاسم أبو ديّة»، له نشاط عارم في مجال تدريس وترسيخ قواعد اللغة العربية، وله دواوين منشورة كلها تعبر عن الوطن والوطنيات، تربطني به جيرة في المسكن ومودة في العلاقة وخطوط ثقافية كثيرة لأننا من نفس الجيل ونشرب من معين واحد هو أرض الوطن وهمومه وآماله.

ثالثاً: أخت كريمة ذات قلم سيال، تربطني بها علاقة مراسلة، والمشكلة أنها تعرفني ولا أعرفها إلا عن طريق المراسلة، تعبر عن همومها وهموم الوطن والمجتمع، وأنا الذي حرضتها في مرة من المرات التي طلبت فيها الرد على كتاباتي، ووضعت رقم صندوق بريد صحيفة «الشط»، فردت عليّ في المرة الأولى في محاولة لإقناعي بالتوقف عن الكتابة وطلبت من القراء إغرائي بالمال لأقوم بذلك التوقف، وقد سبق للشط أن نشرت الرد والتعليق الذي فحواه أنني لا يوقفني عن الكتابة إلا الموت أو العجز، لأن الكتابة والقراءة والبحث حياة أخرى تزيد من عمر وقيمة الإنسان.

وهي تبعث إليّ بالرد الثاني عن طريق البريد، ولا أعرف من هي وما هي كما أسلفت، حيث وقعت بكلمة «الطرابلسية».



ولعل القراء سوف يتساءلون عن سر هذا النشر والرد، وأقول لهم،

لأنها رسائل وأبحاث ثلاثة تثير الكثير من القضايا والتفكير، واعتبرها إضافة لما كتبت سواء في الصحف أو المحاضرات أو الكتب التي أنشؤها أو أؤلفها.

وختاماً، لا أريد أن أزيد في التعليق لأكثر من ذلك، حتى لا أضايق القارىء وأسرق وقته، ولأترك للرسائل أن تتحدث وتعبر عن نفسها.. مع التمني بحسن التلقي والفهم والوعي والعمل.

«إبراهيم»

ورقة برية من زهر ورقات سخية

جيلنا، جيل القرطاس والقلم، ترعرع وتعود على التنظير - والتنظير تنوير - والمقاربة إزاء القضايا المركزية والملفات الأساسية المصيرية التي تتحكم في حياة شعبنا ومشاغل الناس فرادى وجماعات.

ومن مزايا وفوائد الخطاب القومي والتقدمي الذي طبع مسيرة هذا الجيل أننا ساهمنا بإيمان وقوة - قوة الإيمان - في تبني الدولة - المستقلة ثم العصرية - واعتمادها التخطيط والاستراتيجية لبلورة وتحقيق التنمية الشاملة على جل الأصعدة، ولو تم ذلك في البداية بافتقاد التوازن الكافي بين التنمية السياسية والنمو الاقتصادي من جهة والرعاية الاجتماعية من جهة أخرى والتي ضلت إلى زمن ليس ببعيد تحسب في نظر البعض بالاستثمارات غير المجدية!

فكذلك الاهتمامات بالجوانب الاجتماعية تصنف وتدرج بعد السياسة والاقتصاد، وكأنها منحصرة في واجب رعاية وإعانة الفئات الضعيفة في المجتمع.

والفضل يعود ويبقى لبعض رواد الفكر القومي والكلمة الثورية في ذودهم على إنسانية الإنسان في عملية التنمية والتي لا تكون شاملة دون توازن ولا تكون متوازنة دون تنمية اجتماعية حقيقية توازي وتعادل مسيرة البناء السياسي المؤسساتي والإنماء الاقتصادي، بل وفي الخطاب الاجتماعي حيطة ويقظة إزاء المضاعفات والتجاوزات التي قد تنتج أحياناً من القطاعات الأخرى فتنال من راحة الناس ومصالحهم أو من طاقتهم

على تحمل التغييرات التي تفرضها طبيعة التنمية وأهدافها (حتى ولو تبقى هذه الأهداف أصلاً في خدمة الصالح العام...).

وعندما نستعرض ونحلل ميلاد وتطور المؤسسات والبرامج والأنظمة ذات الأهداف والأبعاد التنموية الاجتماعية في الوطن العربي، وخاصة على مستوى الضمان الاجتماعي، نسجل دون شك أن ليبيا قطعت أشواطاً ثابتة ورائدة حيث تم إرساء منظومة الضمان الاجتماعي مثلاً بمراعاة توجهين اثنين متكاملين:

1 ـ توسيع ونوع قاعدة الخدمات الاجتماعية التضامنية وخاصة منها تلك المعدة والموجهة لشرائح المجتمع الضعيفة أو المحتاجة قبل و/أو أكثر من غيرها (ونخص هنا بالذكر لا الحصر النسيج الرائع، من مؤسسات ومراكز وبرامج وخبرات، والمخصص للمعوقين...).

2 ـ اعتماد الاستثمار، بالفرص الممكنة والأشكال المشروعة والناجعة، وخاصة الاستثمار الاجتماعي، وذلك خدمة لمشاريع الصندوق ومصالح منتسبيه.

ونتيجة هذه المعادلة ـ على صعوبتها ـ بين توجه اجتماعي قاعدي وتوجه استثماري عصري أكسب مؤسسة الضمان الاجتماعي الليبية خصوصية ومكانة مرموقتين داخل الجماهيرية وخارجها، إذ تبين أن الجدلية الإيجابية بين هذين التوجهين (المعاكسين الأهداف والطرق عادة) أفرزت المد التضامني الحقيقي في أنجع وأثبت مظاهره.

وإذ تعكس العناية بالتنمية الاجتماعية وعياً وإرادة لدى قيادة وطنية أصيلة حرصت منذ البداية على توفير وتحقيق التوازن بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن الجميع يذكر ويقر في هذا المجال دور وفضل رواد العمل الاجتماعي الذين ـ وعلى قلتهم ـ تفرغوا قصد ملء الفراغ التنظيري والتنظيمي الذي كان يشكو منه القطاع الاجتماعي.

وعندما يتعرض الأديب إبراهيم الفقيه حسن ـ أحد أبرز رموز هؤلاء الرواد الاجتماعيين ـ على امتداد مؤلفاته ومداخلاته المتعددة إلى المفاهيم الأساسية المتصلة بالتنمية البشرية (استراتيجية العمل الاجتماعي، الحيطة

الاجتماعية، الاستثمار الاجتماعي، مكانة الأم، الطفل تربِّيه أمه، في الأسرة والمجتمع، الجهد الأهلي المتمم لدور الدولة..) فهو يقوم بذلك من منطلق حذقه ـ عن وعي وإيمان وكذلك عن تجربة ـ للخطاب الاجتماعي.

ولو أستسمحه في اختزال هذه المسيرة في عبارة مصورة أو صورة معبرة فإنني ألتجأ إلى عنوان ورقة من ورقاته الاجتماعية حيث يطرح مفهوم ـ وحدود ـ المعادلة الصعبة لكل عمل اجتماعي تضامني: هل وكيف يمكن لنا أن نحقق أحلام الموظف الصغير عندما يكون مرتبه قليل؟!...

والطريق، الذي لا يخلو من الجد والعمق، في أوراق إبراهيم الفقيه حسن الاجتماعية يكمن في زخرفته يومية الإنسان العادي ـ رغم الغيوم والهموم ـ بريشة الثقافة المنعشة ومعزوفة الأحاسيس المرهفة، فيعطي للفن ـ هذا المجهول في حياتنا ـ مكانته ومنارته في العلاقة المتينة بين الاجتماعي والثقافي... فالكد بالفكر و/أو الساعد يثريه تناغمه مع النغم والقصيد واللوحة والعزف (بما في ذلك عزف حبات المطر...) وكذلك مع الزهرة (وخاصة عندما تكون برية...).

فلماذا لا نرى في الإعاقة سوى المعاناة، ولماذا لا نرى في الشباب سوى الفراغ والإنحراف إلى حد... الاحتراق؟

إبراهيم الفقيه حسن يعلم جيداً أن الإعاقة تسبب كثير المعاناة كما هو يعلم أن بعض شبابنا، بسبب الفراغ، يحترق في الانحراف... لكن هذا الفقيه يرفض الاستسلام للعجز والجمود لأنه يؤمن بالأريحية لمواجهة المعاناة، كما يؤمن بأن بعض الضعف قوة طالما يكون الإيمان في رحاب الله الواسعة... **﴿ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا﴾** (صدق الله العظيم).

قراءتي لأوراق العمل الاجتماعية هي أيضاً نقدية مستقبلية وأرى ثلاث ملفات جديرة بالعناية والاهتمام إن عاجلاً أو آجلاً لربط الصلة بالتنمية الاجتماعية وتحيينها:

1 ـ العولمة التي تكتسح فضاءنا اليومي وتخرق حدودنا وتنافس سيادة الدول، هذه العولمة قد تهدد المكاسب الاجتماعية، ذلك أن مقتضيات اقتصاد السوق تأبى الدعم والمجانية والمصاريف العمومية من أجل التعليم والصحة والنقل والسكن. فكيف سنحافظ ونطور وننمي المكاسب الاجتماعية التضامنية كما ونوعية في مناخ عالمي وإقليمي مناهض ومتحفظ أكثر فأكثر من العمل الاجتماعي؟

الحيطة في حاجة اليوم وغداً إلى اليقظة والاستنجاد. . . بالثورة.

وبمناسبة إحياء ثلاثينية الثورة لما لا يقع التفكير من الآن في تنظيم ملتقى إقليمي حول جدلية العلاقة بين العولمة والمكاسب الاجتماعية الضمانية؟

2 ـ تفشي الظاهرة السلبية في سلوكية الناس ومفاهيمهم للعمل الاجتماعي والمتمثلة في عقلية القصر والداني التي جعلت المواطن يتيقن أن الدولة بقر حلوب وإنه موجود ليأخذ ـ ومجاناً ـ دون أن يعطي. . من عمله وعرقه وكد جبينه. . . فكأننا بالخدمات الاجتماعية تخدر الناس نوعاً ما وتنال من قيمة العمل والجهد ومن واجب المبادرة والإبداع. . . فالتصدي كل التصدي لهذه الظاهرة المتسربة المتفشية.

3 ـ علينا أخيراً، وليس آخراً، التفكير بجدية وعمق واستراتيجية زمنية في ظاهرة «شيخوخة المجتمع» بحيث نرى أن نسبة المسنين في ازدياد وأن معدل أمل الحياة في ارتفاع (بسبب التنمية ومنها تقدم الطب وتعميم الخدمات الصحية)، مما سيزيد في تكاليف الضمان الاجتماعي ومتطلبات الحيطة الاجتماعية، وقد يهدد ذلك ـ إن لم يكن بعد ـ التوازن المالي لصناديق الضمان والتأمين على المرض.

فالدعوة ملحة إلى مواكبة العصر والذود عن المكاسب التي ناضل ويناضل من أجلها أمثال إبراهيم الفقيه حسن.

والله ولي التوفيق. . .

تونس 1/ 05/ 1999

د. حمودة بن سلامة

الخواطر المجنَّحة

أحب أولاً أن أشكركم على هديتكم القيمة المتمثلة في كتابكم «الخطاب الاجتماعي» وعندما أقول القيمة فإنني أعني ما أقول، ذلك أن الكتاب لدى عارفيه أغلى قيمة من كل هدية أياً كان نوعها. وإنه لا يدرك ما يعانيه الكاتب في سبيل ترجمة أفكاره وخواطره وتسجيلها على الورق إلا من جرب معاناة الكتابة وخاض غمارها. ولقد صور لنا أحد الكتاب القدماء ذلك أجمل تصوير حين قال: «لا يزال المرء في فسحة من عقله حتى يؤلف كتاباً أو يقول شعراً» كما أن الشاعر العربي كان رائعاً في تصويره للمعاناة حين قال:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها

وإذا كان الشاعر يقصد ما يعانيه المحب من صبابة وهيام فإن ذلك ينطبق على من تعشق الكلمة وهام بالكتابة أياً كانت شعراً أو نثراً. بل إن معاناة المحب تنتهي بتحقيق مطلوبه ووصال حبيبه. أما المبدع يعيش في معاناة متجددة فما يكاد يفرغ من تجربة إلا ويجد نفسه في غمار تجربة جديدة ومعاناة متجددة ولكنها جميلة معطاء.

أخي إبراهيم أراني بهذا الاستطراد قد بعدت عما أريد الإفصاح عنه من انطباع حيال كتابكم «الخطاب الاجتماعي» وما عنَّ لي من خواطر واقتراحات أوجزها فيما يلي: إن أول ما يلحظه القارىء للأوراق التي تضمنها الكتاب وكل واحدة منها تعالج ظاهرة اجتماعية أن تتضمن خاطرة من الخواطر. أقول إن ما يلحظه القارىء صدق العاطفة وجدية المعالجة

إنها تصدر من قلب عامر بالحب لوطنه ومواطنيه وإن الكاتب يسعى قدر جهده لإشراك المتلقي فيما يعالج من ظواهر سلبية تضر المجتمع ككل لذا يتعين على الجميع استشعار مدى خطورتها وبالتالي التآزر لمحاربتها كل حسب موقعه وإمكاناته لإيجاد الحلول الناجعة لها.

إن صاحب «الخطاب الاجتماعي» لم يجعل من الكلمة منطلقاً ليحوِّم عبر خواطره وتداعيات خياله في أجواء بعيدة كل البعد عن هموم مجتمعه وقضاياه وإنما جعل من الكلمة وسيلة فاعلة لخلق مجتمع متكافل تقل فيه المعوقات قدر المستطاع استشرافاً للغد المشرق السعيد وليتبوأ المكانة اللائقة به بين المجتمعات الواعية المتطورة المسايرة لركب الحضارة. هذا من حيث الحافز أو الباعث لدى الكاتب للخطاب الاجتماعي أما من حيث المضمون فيظهر جلياً أن محتويات الكتاب أو المواضيع التي عالجها الكاتب يمكن تصنيفها في مجموعتين:

المجموعة الأولى وهي الأكثر من حيث العدد تعالج ظواهر اجتماعية معاشة رصدها الكاتب بكل صبر وأناة بعين الفاحص المدقق وسلط عليها الأضواء في ومضات خفيفة ليلفت الانتباه إليها لا سيما المختصين بالدراسات الاجتماعية ومن تعنيهم تنمية المجتمع وتخليصه من الظواهر السلبية أو التخفيف من وطأة العوامل التي لا مناص منها وكعينة من هذه الظواهر التي عالجها الخطاب الاجتماعي نجد.

1 ـ الشباب والفراغ.

2 ـ المعاقون وفرص العمل.

3 ـ البيئة والنظافة.

المجموعة الثانية نجد مواضيعها ذهنية بحتة وهي الأقل من حيث العدد وهي أقرب إلى الخواطر منها إلى الظواهر الاجتماعية مثل:

1 ـ لون القمر وجه القمر.

2 ـ الجمال.

3 ـ قوس قزح.

4 ـ الابتسامة.

وإن القارىء المتمعن يدرك من تعدد المواضيع وتنوعها وأحياناً تكرارها أن كل موضوع قد كتب في معزل عن الآخر وبعبارة أخرى أن جلها إن لم تكن كلها قد نشرت في الصحف في شكل مقالات قصيرة يكاد يجمعها هدف واحد. ثم رأى الكاتب جمعها بين دفتي كتاب وحسناً فعل لحفظها من التشتت والضياع ولتكون في متناول الدارسين والباحثين.

وبواعز من الحب والوفاء فإنني أقترح عليكم إعادة إخراج الكتاب مستقبلاً في كتابين منفصلين. وذلك بتطويره والتوسع فيه حتى يحقق الغاية المتوخاة من تأليفه وذلك على النحو التالي:

الكتاب الأول: يتضمن الظواهر الاجتماعية بالتوسع في عرض كل ظاهرة والتعريف بأسبابها ومدى خطورتها على المجتمع والبحث عن إيجاد الحلول لها كلما كان ذلك ممكناً ولاثراء الموضوع واستكمال جوانبه يراعى تدعيمه بالصور والإحصائيات والرسوم البيانية كلما تسنى ذلك وفي نفس الوقت العمل على دمج المواضيع المتكررة أو المتشابهة في موضوع واحد فعلى سبيل المثال نجد في الكتاب مثل هذه المواضيع المتشابهة:

1 ـ المعاق والمعاناة.

2 ـ المعاقون وفرص العمل.

3 ـ الصحة والعمل والإعاقة.

وبهذه الطريقة يمكن معالجة هذه الجوانب في دراسة متكاملة لتكون الفائدة أعم وأشمل وهذا من شأنه أن يقلص عدد المواضيع إلى أقل عدد ممكن وتذييل الكتاب بفهرس ليسهل على الباحث الرجوع إلى الموضوع الذي يرغب مراجعته لسبب أو لآخر.

الكتاب الثاني: يخصص للمواضيع ذات الطابع الذهني كالخواطر والانطباعات وهي وإن كانت أقل من المواضيع الخاصة بالظواهر الاجتماعية فإن مما لا شك فيه هناك الكثير في جعبة الأستاذ إبراهيم إما حبيسة صدره وإما مسطرة على الورق ولكنها رهينة الملفات والأدراج

المغلقة وربما يتاح لها رؤية النور من حين لآخر حينما يعنُّ له مراجعتها ومعايشتها لبضع دقائق ثم لا يلبث أن يعيدها مكرهة إلى حيث كانت دون أن تستطيع التعبير عن رغبتها في الحرية لترى النور وليتاح لعباد الله الاطلاع عليها.

حرام عليك يا أستاذ إبراهيم وأنت صاحب الخواطر المجنحة والعين التي لا تغفل عن كل شاردة وواردة ألم تفتنك العيون النجل ألم تخلب لبك ذوات القدود الممشوقة والصدور والنواهد وما أكثرهن من الشقراوات الجميلات والسمر الفاتنات في كل البقاع وأنت السندباد كم تجولت وتنقلت بين المدن والأرياف في بلاد الله الواسعة ولكل بلد خصوصيته ونكهته فأين انطباعاتك عن الجمال والجميلات. وكم أعجبني موضوع لأحد الكتاب المبدعين تحت عنوان «الجمال تاريخ وجغرافيا» نشر في مجلة الهلال منذ نصف قرن تقريباً.

لا شك أن لديك الكثير من الانطباعات يا أستاذ إبراهيم ولكنك آثرت الاحتفاظ بها سجينة في الأدراج ولم تدرجها ضمن أوراق الخطاب الاجتماعي. فأين بنات أفكارك التي تترجم مشاعرك وأحاسيسك بعيداً عن هموم المجتمع وقضاياه التي احتلت جل الكتاب أليس من حق الكاتب أن يعبر عن مشاعره الخاصة دونما حرج أو تحرج. نأمل أن نرى انطباعاتك الحلوة في الكتاب الثاني في طبعته القادمة ومزيداً من الكتب ومزيداً من التألق والإبداع والعطاء.

مع عاطر التحية وصادق المودة.

أخوكم

أبو القاسم أبو دية

1/ 5/ 99 ف

أحلم بشيخوخة أنيقة!

ها أنا واحدة ممن استلمن دعوتك المنشورة بصحيفة «الشط».. رغم إنك قد أغفلت ذكر أهم ما تحمله الدعوة من إيضاحات حول الـ (كيف، متى، أين؟).. وإن كانت الإجابة ستأتي تباعاً... فإنني أُلحق بها ما بدا لي...

.. ليبية أنا.. نعم.. وطرابلسية.. ولكنني أتساءل.. ما الذي يمكنني تقديمه.. نعم.. نحلم بكل ما يحرر الإنسان من الظلم والقهر والتخلف.. ولكن كيف؟.. حث المواطنين على أهمية العمل الاجتماعي كجزء من دورهم في تحمل مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية لمن يستحقها وذلك بشكل تطوعي... الخ، الأيتام، المسنين، الجانحين والمنحرفين، المعاقين...

في روضة الأطفال حيث أمضى طفلي الصغير عاميه السابقين.. لشد ما كان يؤلمني منظر الحافلة التي تفرغ حمولتها كل صباح أطفالاً شاحبة وجوههم.. تلونها البقع البيضاء.. بثيابهم المتشابهة الحزينة.. يميّزهم عن غيرهم.. إنكسار في نظرة عيونهم.. لا يستقيم أبداً..

ينفطر قلبي.. مرتين كل يوم.. ويأخذ إجازته صباح الجمعة! يوم عيد الأم.. حمل إليّ طفلي دعوة قبله بثلاثة أيام.. واحترت؟ كيف يغيب عن بال المعلمة هذا الجرم! (هكذا رأيته!..) أجابت بلا مبالاة: (إنهم أطفال.. ولا يلاحظون!..).

تغيبت متعمدة في عيد أمومتي.. ورفضت استعراض دفء عاطفة لا يمكنني إعارتها.. ولا إخفاءها دون توقف قلبي عن الضخ!! لذا.. لا مكان لي مع الأيتام..

وأخشى الشيخوخة العاجزة.. وأرحب وأحلم بالشيخوخة الأنيقة التي نراها في المجتمعات المتحضرة.. حيث يرحل الأبناء لبناء حياتهم.. ويظل كل منّا يتكىء على كتف من يحب يستعيد أياما ما زالت ذكراها معه.. يجمع بينهما الدفء، المشاركة، الذكريات، الحكمة، الاتجاه الواحد،..

مرحلة لا يحتاج فيها المرء لأكثر من ضوء عينيه ليقرأ.. ويقرأ.. إلى أن يسقط في حفرة الموت رفقة كتابه.. أو من أحبّه..

يطرق الأحفاد بابنا كل أسبوع ـ إذ لا وقت لدينا لضجيجهم ـ وقد اختلفت طرق استثمار الوقت عما مضى.. فلكل منا برنامجه اليومي وحاجته الملحّة للهدوء والراحة.. بعدما تغيرت معاملتنا للشيخوخة القديمة التي تُستثمر في رواية الحكايات والخرّافات والسعال والعطس والنفّة برفقة «عالة الشاهي» وكسل مرضي يقرّب المسافة من النهاية بمساعدة الغذاء الفقير الجاهل ومظهر رث، حزين، ينبىء بالوصول للخط المنحدر للعمر الرذيل..

أنا.. وبصدق.. لا تروقني رفقة عجائزنا الجهلة!.. أرحب برفقة جميلة مع شيخوخة لطيفة.. مثمرة.. مشاغبة.. تغلّفها روح الدعابة.. تقتسمها روح المشاركة.. فهل من شيخوخة بحاجة لرفقة مثقفة؟! تقرأ الكتب، والصحف.. تستمع للبرامج الإذاعية.. وتفكر بصوت عالٍ؟

نماذج جميلة تشبه في رفقتها علاقات استمتعت بها مع أبي، عمي، وسيدة ليبية لا مثيل لها (غير امرأة أخرى تشبهها وصديقة لها جاوزت الستين.. متّعها الله بالصحة..). أُرجىء ذكرها لمرة قادمة..

إن وُجِدَت مثل هذه الشخصيات.. فنعم.. ولربما احتجت بعد نصف قرن لمثل هذه الرفقة إذا ما ساء حظي وانطفأ ضوء عينيّ قبل انطفاء روحي من جسدي.. أما إذا أصاب العطب مركبتي.. وعجزتُ.. فإنني

أفضل نهاية خيول السباق المنهكة برصاصة الرحمة!..

.. هذه رؤيتي للشيخوخة.. لذا.. لا مكان.. لمرافقة كاذبة ترهق روحي وعقلي مقابل رفع درجة قيمة «أجريّ» إنه عند إلهي الذي لا تنطلي عليه الأكاذيب إن الجانحين والمنحرفين ممن حملّت أفعالهم أثقالاً أنهكت قلبي وأرهقت قلب زوجي عندما كان يعود محملاً بملفّات قضايا (نيابة جنوب طرابلس الكلية) حيث يتزاوج الفقر والانحراف، يباركه الجهل والتخلف، وتشهد عليه المرارة.

لكم أبعدت تلك القضايا النوم عن عينيّ.. وأربكت حياتنا.. وعندما اكتشفنا وجود تلك القنابل الموقوتة في بيتنا.. وجدنا أنه من الأفضل تغيير طبيعة عمله لمكان آخر.. لا يدمي القلب ولا يشغل العقل.. ولكن هل يهرب المرء من قدره؟ (.. ليتوقف القلب!).

وأنا.. الفزع يملأ خاطري.. أخشى مخاطر الطريق منذ اليوم الذي هرع فيه طفل صوب سيارتي هارباً من البشاعة واللاانسانية.. الخوف والخطر يترصد ابني الذي يقف على أعتاب رجولته على ناصية الشارع.. يتحدى رجولته بالتجربة، وابنتي الوحيدة التي اكتشفت إنها لا تعرف كيف تقطع الطريق لفرط محاصرتي لها بألا تذهب وحيدة.. لأي مكان!.. وأعرف أنهم مخلوقات فقدت الحنان والحب والأمان.. حتى كان منها ما كان..

ولكن.. أنا لا مكان لي بينها!..

ذات مساء قديم.. كنت أتابع برنامجاً إذاعياً بعنوان «اعترافات ليلية».

أذكر حلقة اتصلت فيها صاحبة اعتراف.. اختتمته بأنها «كفيفة» وبحاجة لمن «يقرأ» لها وتتمنى لو تكون «جليسة».. رقّ قلبي.. وقلت في خاطري.. هذه فقط لها مكان عندي!

مساء آخر أكثر حداثة.. لبرنامج آخر (لاحظ أنني مدمنة إعلام! ـ إذاعات!) عنوانه «برامجنا في الميزان» يشكو فيها «مستمع» من قلة البرامج

الأدبية والثقافية فأجابه المذيع: ألا تتابع (لغتنا الجميلة) (غواص في بحر النغم) (صحبة وأنا معهم) (زيارة لمكتبة فلان)... الخ.. فأجابه بالإيجاب موضحاً بأنه كفيف ولا وسيلة لمتابعة العالم من حوله إلا عن طريق المذياع..

ربما قالها.. ونام سارقاً نصيبي من الموت اليومي، إذ أرعبني مجرد التفكير بماذا.. لو كنت مكاني.. كفيفاً! ولا مجال للسماع الواضح إلا عبر (إذاعة طرابلس المحلية) عندها حتماً يكف القلب عن الخفق كما كف البصر!..

مساء آخر عمره أكثر من خمسة عشر عاماً..

كنت فيه مدعوة لنادي «الغطس تحت الماء» وتصادف في تلك الأمسية الصيفية الحزينة أن يكون النادي قد فتح ذراعيه لاحتضان معاقين مقيّدين لكراسيهم البديلة لأرجلهم.. ولكم كان المشهد مبكياً وهم يتسابقون ويلعبون بالكرة.. و..

لقد كان ذلك كافياً لعدولي عن فكرة الاشتراك بالانتساب إليه ذلك النادي الذي لم تطأه قدميّ بعدها أبداً..

ألم أقل.. إنه لا مكان؟!

والآن...

بعد هذه المقدمة الطويلة ـ والممتعة ـ أضيف بأنني لا أجيد حرفة ما غير الكتابة متى بدا لي ذلك!

ولا أتقن أياً من الفنون غير فن الطبخ الذي تعلمتّه بعد زواجي! كما إنني إدارية فاشلة منذ البداية.. ولا زلت أذكر تحذير والدي قبل رحيله إلى ما وراء الأفق..

إياك.. والإدارة.. إن فعلت ما يحبب الآخرين فيك.. خُنتِ الأمانة.. وإن أخصلتِ لها.. كرهك الناس.. وأنا لا أريدك إلا محبوبة وأمينة!

ها إنني أجد صعوبة في المحافظة على نظافة مملكتي، خاصة الفوضى الجميلة متى تنبعث من حجرات أطفالي وحجرتي!.. ويبدو إنني أورثت أطفالي بعض جنوني الفوضوي الذي أحاول عبثاً التخلص منه وما أكتبه الآن جزء منه! كما أعترف بفشلي كمعلمه لأنني أفقد صبري في تعليم أطفالي في المرحلة الابتدائية لولا العناية الإلهية التي أحاطت بهم حتى يقفوا في طابور الأوائل..

أما الرياضة والترفيه وغيره فهي سمة لا يخلو منها أحد لولا صعوبة المشاركة فيها ويتبقى شيء واحد.. مؤهلي التعليمي الذي يضمن لي مرتب بائس نهاية كل شهر أمينة لمكتبة.. أتقن عملي بعد عشرين عاماً فيه.. فإذا ما أخطأ (المؤمنون) من بيدهم الأمور.. وقرروا إنشاء مكتبة تقدم خدماتها بالإعارة لكل هذه الفئات السابقة فإنني على استعداد لأن أتطوع بخبرتي في «التصنيف» فقط «الفهرسة» عمل يدوي يمكن لأي كان إنجازه.. كما إنني سأتعامل معهم بالطريقة ذاتها التي يعاملونني بها.. أي يتوجب عليهم الوقوف جميعهم في طابور يشبه طابور الجمعية التي تزوّدنا بالمؤن المقررة وفقاً للاقتصاد/ 4 صابون/ 8 زيت/ 8 طماطم/ $\frac{1}{2}$ دخان! ... الخ).

كما إن مواعيد تطوعي ستخضع لنظام «القُرعة» ـ تماماً مثل الجمعية عندما تعرض أجهزة ما.. وتفلح في تحدي نظرية الاحتمالات الرياضية بانعدام ظهور اسمنا في أي مرة!.. والقائمة عادة لأسماء بلا ألقاب! حتى لا تنكشف اللعبة بأنه ما من ليبي بلا «لُقامة» عدا.. حضراتكم طبعاً!..

وإن جاءت المواعيد للعمل التطوعي خلال ساعات النوم.. فلا ذنب لي.. إنها.. «القرعة» ذاتها!..

كما إنني أشترط لتنفيذ هذا العمل الاجتماعي المنظم.. تميّز.. قد يتثمل في الحصول على سيارة مثلاً حتى نتمكن من إنجاز الأعمال التطوعية.. لأن سياراتنا ندفع لها ثمناً من قوتنا وقت أطفالنا..

(وأهو كله تطوع!)

أخيراً.. بدأ الملل يتسرب إليّ ممزوجاً بالمرار.. كما قالت لي

صديقة تشكو الفراغ فاقترحت عليها منذ سنوات الانخراط في العمل الاجتماعي.. فأجابتني: إنني أريد ما يبهج نفسي ويسعدها.. لا ما يكدّرها ويتعسها..

فـ.. صمتُ...

والآن الصمت أبلغ إجابة.. وخاتمة..

مع الرجاء بعدم النشر..

وستعرف في مستقبل الأيام من هي؟..

«الطرابلسية!»

ملاحظة: عذراً لأستخدام الأوراق الرسمية... سيادة الوزير!!

الفقيه الحسن

يبدو أنه من الشاق والعسير أن يتولى الإنسان تقديم من يعرفه. ولقد تشعبت بي السبل حين طلب مني أن أتولى تقديم الأستاذ إبراهيم الفقيه حسن، فما عرفت أي السبل أختار.

ولذا عزمت على أن يكون تقديمي له، عن طريق يبعد عن التقليدية، ولربما كان ذلك مخرجاً لي، ودفعاً للإحراج، إذ قد أغفل عن نقاط تكون لازمة لتقديم سيرة حياة عريضة واسعة. يكفي أن أقول إن الأستاذ من مواليد طرابلس، وإنني أقاربه عمراً.. وإنه من عائلة ووسط اشتهر بالفقه والوطنية وأداء الخدمة العامة، لاتجاوز بعد ذلك مراحل طويلة ترافقنا فيها ولو عن بعد.. حتى جمعتنا دراسة القانون، هو وبعض زملائه في الاسكندرية، وأنا وزملاء آخرون في القاهرة.

وكان يمكن أن يجمعنا القانون مرة أخرى، لنمارس المهن القانونية الواحدة أو المتقاربة، إلا أن الأستاذ اختار أن يتجه بعقله القانوني الصارم إلى مجال الخدمة الاجتماعية، كان وليداً ولازماً، وفي حاجة إلى دراسة رجل القانون وانضباطه وعدله وإنصافه.. ميدان التأمين الاجتماعي آنذاك الذي أصبح الضمان الاجتماعي الآن. ويمكننا أن نقول ويفخر إن الأستاذ من صانعي هذا النظام، ومن العاملين على تطويره، ليعد منذ النشأة الأولى وخلال مراحل تطوره من أنضج نظم الضمان في الوطن العربي، وربما يكون من أقرب نظم الضمان في العالم كمالاً.

لم يعرف ميدان القانون البحت الأستاذ إبراهيم، وبذلك فقد اختلط على الناس أمره.. ولربما عده البعض من رجال الاجتماع.. إلا أننا وقد مارسنا مهام متقاربة، كنا نلمس عن قرب شغف الأستاذ بالقانون البحث، وحنينه إليه، وتوقه إلى أن يمارسه ممارسة كاملة.. ولقد شارك فعلاً في شؤون صياغة القوانين، وعلى الخصوص، ما كان منها لصيقاً بالشأن الاجتماعي الذي انغمس فيه، حتى يمكن عده من القليلين الذين يمكنهم الغوص والفتوى في شؤون تنظيم القواعد الاجتماعية والمشاركة الفعالة في القوانين المنظمة لها.

دأب الأستاذ إبراهيم، وهو على هذا العمر المملوء نضجاً، المتدفق عطاء، على معالجة شؤون عدة في شكل أوراق قربت على المائة ونيف، كان من ضمنها أوراق تعلقت بشؤون الدستور. وإذ يكون الدستور ومتطلباته شأناً منظماً للحياة برمتها، وقاعدة القواعد، فإن حديث الأستاذ عنها سيكون شاملاً، يعينه عليه تكوينه القانوني في كلية الحقوق، وزمالته للقانونيين، وممارسته للشأن الاجتماعي في أهم مظاهره. وقد لا تهتم ملاحظات الأستاذ بشؤون الشكل بصفة عامة، أو الصياغة بشكل خاص، ولكنها ستكون على اليقين مهتمة بالمضمون الشامل للدستور، قاعدة اجتماعية أساسية، تتفرع عنها باقي القواعد.

سوف يثبت النقاش بعد تلاوة الأستاذ لأوراقه أن القانون مفتاح للحوار، مباشرٌ ومثمرٌ، وقصدُه الوصولُ إلى الحقيقة.. وصونُ الحق، وإن القانون ليس جدلاً أو مقارعة أو معاندة.. ولكنه ديمقراطية الحجة وثمرة المناقشة.. وإن السبيلَ إلى معالجة الأمور الأخذُ بنواصيها وترتيبُ القواعد الجامعة لها.. والالتزامُ بحدودها، وتلك هي الشرعية.

سبق أن قلت بأنه على الرغم من أن الحياة الوظيفية والمهنية قد فرقت بين الأستاذ وزملائه في دراسة القانون، إلا أن نقابة المحامين، بهذه المحاضرة، قد جمعت بيننا من جهة، وجمعت بينكم وبين زميل قديم جديد.. قديم في دراسة القانون، جديد في الالتقاء برجال متخصصين في أحد فروعه، يقدم لهم نتاج خبرة في مجال الخدمة العامة طويلة ومثمرة،

ويتجدد بهم العهد بالقانون البحت ليصل ما بَعُد ولم ينقطع.

إن مسيرة الأستاذ المحاضر تبين أن الشهادة العليا في مجال متخصص، ومجال القانون بوجه خاص، لا تستلزم أن يتجه الإنسان إلى خدمة أو مهنة ذات علاقة مباشرة بتلك الدراسة، بل هي مفتاح لمواجهة متطلبات الحياة خاصة الحياة العامة، ولقد تولى الأستاذ إبراهيم وظائف ومهام عدة ربما كانت بعيدة عن مجال القانون البحت، إلا أن دراسته القانون أعانته على ادائها بنجاح، وأثبت هو ذاته أن التأهيل في القانون يمكن توظيفه في أي مجال.

كلمة صدق أختم بها قولي هذا.

إنني على ثقةٌ من أن هذه الأمسية في صحبة المحاضرة، سوف تكون أمسية حسنة برفقه فقيه، فأهلاً وسهلاً بالأستاذ إبراهيم «الفقيه الحسن».

«كامل حسن المقهور»

لا نريدها مظلة مثقوبة!!!

تشدني كتابات الأستاذ إبراهيم الفقيه حسن التي ينشرها في صحيفة «الشط» تحت عنوان جميل هو «طرابلس تحت المظلة الواقية» ولا أحد يشكك في حب الأستاذ لطرابلس ومعاناته من أجل أن تظل لهذه المدينة العريقة واقعها الخاص وهويتها الخاصة وثقافتها المميزة.

وفي مقالته الأخيرة «أين أنت من مدينة الأوهام والأحلام؟» أحسست به وكأن صبره قد نفذ وهو يرى طرابلس تغرق رويداً رويداً في بئر أحزانها وهو لم ير الحزن الذي يؤرق عيوننا كل صباح ونحن نشاهد طرابلس تضيع من بين أيدينا لتدخل عالم الفوضى والارتباك والانفلات والانهيارات بأشكالها المختلفة.

لكن الأستاذ قفز فجأة ليهاجم الكاتب والمغني وجهاز الإعلام والفنان التشكيلي.

الكاتب لأنه يكتب عن الحب والمشاغبة والذكريات واللامعقول وأعتقد أن الكتابة عن الحب هو شكل من أشكال تحديد هوية طرابلس وقد اكتسبت قيمتها من الحب، حب الناس لجمالها وبساطتها وتواضعها وحنانها وكرمها وحبها هي للناس الذين يمنحونها كل صباح دفق الحياة بقوة اندفاعهم نحو العمل والعطاء والإبداع وحتى الكتابة عن الحب المجرد هو في حقيقته حب لطرابلس فالعاشقة التي أحبها وأضفر جدائلها بالفل والياسمين لا بد أن أحب مدينتها ولا بد أن أهيم بشارعها فالحب لا يولد

في المريخ ولكنه يولد في بلد ما في شارع في ساحة ما ولا ينفجر الحب إلا خيراً وتقدماً وبناء.

أما الذي يكتب بطريقة المشاغبة فهو يريد أن يستفز النفوس الساكنة التي استمرأت الواقع كما هو. . . والمشاغبة مطلوبة في هذا الوقت الذي بدأ فيه أغلب المسؤولين يعتبرون ما يقع بين أيديهم ملك شخصي لهم يتصرفون فيه كما يحلو لهم ولا يعكنن عليهم مزاجهم إلا قلم مشاغب يقول لهم نحن هنا.

أما الذي يكتب عن الذكريات فهو يريد أن يطرق القلوب والعقول ليقول لهم هذه مدينتكم هذه هويتها هذه ثقافتها.

ولا أريد أن أذهب بعيداً فيوميات والدكم الكريم رحمه الله وقد كنت من المحظوظين حيث كنت أشاهده يومياً تقريباً بقامته المديدة وطربوشه الأحمر وأناقته الظاهرة ووقاره المهيب أراه خارجاً من وسعاية «الفقيه حسن» يجوب شوارع طرابلس وأنهار حبه تتدفق أمامه.

لولا يوميات والدكم يا سيدي لضاع الكثير من تاريخ طرابلس وجمال طرابلس وهوية طرابلس لا بد أن يعود إلى هذه اليوميات وغيرها من الذكريات التي كتبها غيره.

فالذكريات أيام مضت لكنها تحمل في أحشائها حياة لمن يرى ويحس ويشاهد ويتأمل فأهلاً بالذكريات والمذكرات واليوميات وما أحوج الشباب الطرابلسي إليها وفي هذا القوت بالذات الذي أصبح فيه الشباب متأرجحاً لا يفرق بين هويته وهوية الآخرين وبين ثقافته وثقافة الغير.

أما الذي يكتب عن اللامعقول فهو لا يريد أن ينافس «أونيسكو أوبيكت» لأن موجة اللامعقول قبرت منذ زمن وأصبحت مجرد ذكرى أدبية غربية.

اللامعقول الذي يكتب عنه الكاتب الطرابلسي هو هذا الانفلات الذي بدأ يسود مدينة طرابلس، الانفلات في العمل، الانفلات في السير،

الانفلات في السرقة، الانفلات في الذوق، والانفلات في التعامل مع الناس، والانفلات في التعامل مع الأشياء.

لقد انتهى حبر المعقول داخل قلم الكاتب ولم يعد هناك من حبر سوى حبر اللامعقول. . . والكتابات التي تبدو معقولة للغاية هي في حقيقة الأمر تنتمي إلى اللامعقول.

فعندما أكتب لك أن مدينة طرابلس هي عروس البحر المتوسط وأنت تعرف أن طرابلس لاهوية ولاثقافة ولانظافة ولا قانون ولاعقل فستعرف بالتالي أن كتاباتي هي نوع من اللامعقول.

شعرة معاوية هي التي تفصل بين المعقول واللامعقول في هذه المدينة الحزينة المسكينة الكسيرة والذكي هو الذي يستطيع اكتشاف هذه الشعرة الواهية.

لا أعتقد أن أستاذنا الفنان الذواقة يضيق بالرمزية والتجريد والمكعبات في الفنون التشكيلية ولا أعتقد أن الأستاذ لا يعرف أن ما يذكر قد دخل تاريخ الفن التشكيلي وأصبح له مدارسه ومذاهبه ومكانه في الجامعات والمعاهد الفنية.

ولعل الأستاذ لم يسعفه الوقت ليشاهد مشاريع التخرج لدى الجيل الجديد في كلية الفنون والإعلام إذ لو حصل ذلك لغير الأستاذ رأيه ولو قليلاً.

ولعل الأستاذ لم يسعفه الوقت ليشاهد رسومات عوض عبيدة والتي حاولت أن تحتفظ بشكل الحياة الاجتماعية في الجزء الشرقي من الوطن.

قال لي فنان تشكيلي ماذا أرسم وسط هذه «العجقة» التي تعيشها طرابلس إن الصورة وثيقة فهل رسم طفل في عمر الورود يبيع سجائر الرياضي على الرصيف وثيقة؟.

وسائل الإعلام هنا مربط الفرس يا أستاذ وهنا ستكون الضربة

الحقيقية إذا استطعت أن تقف عند هذه الوسائل وتناقشها بروحك العلمية.. فلا الكاتب ولا المغني ولا الرسام ولا المبدع عموماً إلا وله ساحة ينطلق منها ويحلق فهل وجد هؤلاء ساحتهم؟ أم إننا نطلب من العصفور أن يطير بدون أن نؤمن له جناحين قويين.

ولك كل المعزَّة والحب.

«محمد أحمد الزوي»

جريدة «الشط» العدد 449

منح مليون دولار..
لمن يقنعه بالتوقف عن الكتابة غير المجدية!!

تقديم . . وتعقيب

سبق وأن كتبت في مقالات سابقة عن ضيقي الكبير بموضوع التلقي فالكتابات كثيرة، ومواضيعها الجادة الملتزمة قليلة والتلقي يكاد أن يعدم، فعن المواضيع المطروحة المختلفة يكاد ينعدم التعليق، أو الإضافة أو النقد والاستمرار في ذلك حتى الحصول على النتيجة وهي الوعي لدى القراء والمتلقين بالموضوع المطروح، حتى بادرت في إحدى المقالات بكتابة رقم صندوق بريد صحيفة «الشط» مطالباً بالرد والتعليق على ما أكتب وأخيراً جاء أحد الردود وهو الآتي:

التعليق والرد: ابتداءً أشير إلى مقال قرأته أخيراً لإحدى الكاتبات عن موضوع التلقي تخاطب فيه زميلاً أو أستاذاً لها متسائلة هل قرأ مقالها السابق؟ فرد عليها أنه حصل على النص المنشور ولم يقرأه بعد، وتقول الكاتبة إننا أصبحنا نكتب لبعضنا نحن الكتاب، وحتى هذه الفئة ليس لديها الوقت أو الاهتمام لقراءة كتابات الزملاء، أقدم هذا قبل الرد أو التعليق على خطاب آت من مجهولة طرابلسية، لم تذكر اسمها أو صفتها، وإن كان يغلب عليها الخبرة في التعليم والتدريس وذلك من الأسلوب المطروح وترتيبه وإشاراته وردي أو تعليقي يوجز في الآتي:

عن مساحة النشر، ما زلت مصراً أنه ليس هناك مساحة لنشر المفيد

المجدي من الكلام والكتابة، وتحقيق الموضوعية والالتزام بقضايا الناس والمجتمع والتطور الحضاري الجاري، ومستقبل هذه المدينة وهذه البلاد وهذه الأمة داخل الزخم العالمي الحالي والقادم، فمساحة النشر مقصود بها القيمة المجزية للكتابة، وهي محسوبة ومحدودة للذين يريدون المساهمة فعلاً في إيجاد الوعي بقضية التطور، وكثيراً ما يطلب الاختصار أو تأجيل النشر، أو عدمه لكثير من الزملاء، والأصدقاء ولي شخصياً في بعض الأحيان.

عن التلقي أيضاً، فأنا في وضع مثلاً وكما أشرت في بداية التعليق مشابه لتلك السيدة الكاتبة فلم يمر عليّ أسبوع في السنتين الأخيرتين إلا وسألت الأصدقاء والمعارف: هل قرأوا مقالي الأسبوعي في الشط؟ فيقولون لا بدعوى عدم وجود الجريدة في السوق أو عدم وصولها إلى منطقة من المناطق الأمر الذي يضطرني لشراء عشر نسخ أو أكثر لأقدمها للزملاء والأصدقاء. ونحن نعرف أن هذه الصحيفة أعداد طبعها محدود، ومساحة توزيعها محدودة جداً في مدينة طرابلس، إلى جانب عدم وجود الاهتمام بالقراءة، أو الاهتمام بالتعليق أو الرد والإضافة، فالهموم والظروف المادية غالبة.

أما عن الود والحب، فأنا لست ضد الحب بل أقول إن الحب هو الحياة، ولكن كثرة الكتابة عن ذلك ولعدم وجود الحب الحقيقي فعلاً، اقترحت أن تخفف المسألة، ونطلب الود الذي هو الحب لا فرق لغة، للبعد فقط عن الابتذال الذي يصحب الكلمة.

والود المطلوب هو قبول الموضوع المطروح والاهتمام به (وحُبُّه) والعناية به والتعليق عليه بموضوعية، للموضوع ولكاتب الموضوع وهذا ما تفتقده يا (أبله).

وأخيراً أقول إنها أمطرت في الموسم والجفاف يضرب أطنابه في كل الجهات، فشكراً للأخت (الأبلة) على الاهتمام والود والرعاية، ولا أعتقد أني أساوي المبلغ المغري لإيقافي عن الكتابة، فما زلت أكتب وأكتب وسأكتب رغم الصعاب والمشاغل الخاصة والعامة، وعلى الرغم من الضيق الثقافي والاجتماعي الذي يحاصرنا جميعاً ويكاد يخنقنا، فإلى المزيد من

الكتابة وإلى المزيد من التعليق والنقد والإضافة، والله من وراء القصد.

❀ ❀ ❀

الرسالة

منذ زمن ونحن نطالع ما يخطه قلمك ويجاوره رسمك، وبنظرة سريعة نستخلص ما تود قوله بالقفز سريعاً بين السطور.

أما هذه المرة فقد ديلّت ما كتبت بعنوانك البريدي وفي ذلك دعوة لسماع صوت من يسمعونك طالباً الاهتمام والابتسام! وهذا ما كان!...
وإليك بالتعليق/

التمهيد: يضيق الوقت/ المساحات/ الساحات/ النفوس.

لضيق المساحة ولضيق الوقت، ولضيق الحياة ذاتها، يصبح الحوار ذاتياً وداخلياً لعدم وجود المتلقي للكلام أو الإبداع، كاتب هذه السطور يعانى من فقدان المساحات كما يعاني غيره!

ويعاني الكل أو الكثير من المبدعين بالمدينة من قضية النشر لأن مساحة النشر محدودة أو شبه محتكرة بين المعارف والأصدقاء!

لا أدري ما الهدف أو المضمون مما قيل؟.. أهذا البحث عن المتلقي ذاك الذي يقرأ ويتكىء ثم تنهي الصحيفة في المطبخ حيث الاستخدام الأفضل في تلميع الزجاج وتقشير الخضراوات فوقها؟! أم إنه بقية من يكتبون ويتعاطفون الثقافة قراءة وكتابة؟ أم من؟

والمساحات والساحات الخالية هذه حقيقة وما تزرعه الأقلام فيها كحشائش (النجم) لا تفيد كما إنها شيطانية وتنمو متنافرة بحيث تفقد جمالها كعشب!.. أحياناً.. تهب من بينها وردة أو قرنفلة أو زهرة خبيز! فالنشر أبداً ليس بقضية ولا غياب له.. بل (قيمة ما ينشر) لندرة الإبداع الحقيقي الذي يربط القارىء بالمطبوع وهو غالباً لا يكون كتاباً.. الأنشطة الثقافية الموسمية البائسة، تهمل قسوة طقس مدينة الرطوبة والحرارة الخانقة وتزدهر ببرامج ثقافية في قاعات لا تكييف فيها! إن ما نراه في الصحافة الليبية اليوم يؤكد وجود مساحات من الصحاري في أرض الثقافة الليبية يندر فيها وجود واحة أو واحات وارفة الظلال، البحث فيها دائماً تصحبه

المشقة! إذن لا معاناة في فقدان المساحات بل الأهم أية بذور تبذر في الأرض البور!

عن الود: لا بل الحب، رغم أن هذه الكلمة تستخدم أكثر مما ينبغي ويرددها السكارى ويطاردها العسكر ويرسمها المراهقون في كراساتهم قلوباً مصوبة السهام نحوها، ويلوثها من شاء بما شاء، إلا إننا ما زلنا نستخدمها ويرددها المريدون في مدائحهم النبوية ونضم أطفالنا لصدورنا ونقول لهم بأننا نحبهم ونهمس بها في آذان من نحب (قرينة) أو (قرين!) ونعبر عن شعورنا تجاه أهلنا وأصدقائنا وشعرائنا وكتابنا ولا نقول لهم بأننا (نود. . .)

كما لا نقول بأننا نحب الله ونحب الرسول فمنذ مرحلة تعليمنا الابتدائي تجاوزنا هذا السؤال البريء والطيب، والغبي أيضاً لأننا عندما كبرنا عرفنا بأننا نعبد الله، ولا نحبه! ونؤمن بالرسول ورسالته ولا نحبه!

ما زال الحب هو سيد قلوبنا وهو الذي يدفعنا للقراءة، والكتابة والمتابعة حب المتلقي للمبدع هو حب. . ولا ودّ!

عن التلقي: (لعدم وجود الإنتاج المرتبط بقضايا أهل المدينة ولعدم تعودنا القراءة والكتابة بانتظام وعدم تمكننا لظروف مادية من شراء اللوحة أو الكتاب وعدم وجود مكتبات عامة تساعد في أمر ولا حول ولا قوة إلا بالله. .).

نندب معك في حوقلتك! ونغرز أظافرنا في خدودنا ونلطم نقذف بفراشيتنا كما كانت تفعل «أمي» عند ذهابها لأي (عزي!) وتوصيني قبل مغادرة منزلنا بالتقاطها!

حقيقة مفجعة نبحث دائماً عن الأسباب ونجهل أننا وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين، ونحن نعيش في مدينة جميلة لا توجد بها مكتبة عامة! تغني كل القراء عن الاقتناء وتشجيع القراء المتابعة.

(يجب أن نعترف ابتداء أن التلقي ضعيف وللكلمة أو الصورة الأثر المحدود أو لا أثر بسبب مشاغل الناس الحياتية والمادية. . .)

زمان كنت أعلم التلاميذ فأقول لهم بأن أعظم الحضارات نشأت على ضفاف الأنهار، وكلما وجد الإنسان ماء استقر وكلما استقر، بنى وفكر وأبدع واخترع، وبالتالي كلما يظل العربي يبحث عن الماء والكلأ ولا

يستقر، فلا حضارة؟ حقاً اللهاث من أجل الطعام، وقرب الماء البلاستيكية، واللاأمان هما السبب، الشعور بالأمان والاحتماء بقوانين تضمن الحياة الكريمة، هما الدافع للإبداع، ولوجود التلقي الحق، ما دمنا نلهث وراء احتياجاتنا وأطفالنا.. غذائنا وثيابنا.. لا مكان.. لحياتنا للحلم، ولا للاستماع بمباهج حياة نضيق بها، ولا تضيق بنا فهي طويلة مريرة لمن يعاني، قصيرة مضيئة كأعمار الشهب وإبراقة البروق في مجتمعات أخرى آمنة، ومستقرة ومبدعة ومتلقية!

خاتمة/

هذا الحوار ـ خاص ـ أو لنقل ذاتي إلى حدٍ ما فهو غير معد للنشر..

فـ «طرابلس» مدينتي الجميلة ليست تحت مظلة واقية إنها تغمس قدميها في مياه المتوسط، وتفتح ضفائر شعرها للنسيم وهي تبتسم، تهزها الرياح كنخلة ولا تقتلعها، تداعب أشعة الشمس عينيها وهي تغمض أجفانها في خفر، تتدفأ بشعاعها الذهبي وتغزل أحلامها مع أشعة قمرها الفضي الشاحب ليلا.

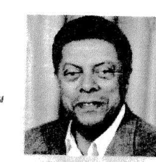
لا ليست طرابلس من تستظل بمظلة مهترئة كعجوز إيطالية أو مالطية في أحد أزقة الظهرة في الستينات! ولا كيهودية تتمسح بجدار المعبد تتقي الازدراء وتبكي على حائط مبكاها بل طرابلس. الجميلة التي ما غادرت (كروستها) إلا بعدما أضاع حصانها لجامه ونزع أحدهم قطعتي الجلد المزخرف كي لا ينصرف نظره لأبعد من موقع قدميه!

الجميلة.. نزعت فراشيتها وارتدت (جبة وإيشارب) بعدما أدت مناسك الحج والعمرة، وعرفت أخيراً بأن اللطم والندب وشق الجيوب من أعمال الجاهلية! وبأنه لا يجوز على الميت غير الرحمة وتلاوة القرآن الذي تعلمته مؤخراً في الجامع المجاور... طرابلس، كأمي.. تغيرت..

واقتنعت بما سلف.. والأهم.. إن الضرب في الميت حرام!

«الطرابلسية»

المحتويات



سـيرة ذاتيـة عن

ابراهيم الفقيه حسَن

- مواليد: 1932/1/1 ف - طرابلس. متزوج وله ولدان.
- ليسانس في القانون من جامعة الاسكندرية 1959 ف، يشمل دراسة القانون والشريعة الاسلامية، والاقتصاد والمالية والادارة.
- مدير عام المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي 1963 - 1969 ف.
- مدير عام ورئيس مجلس الادارة للمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي 1969 - 1973 ف.
- مدير عام ورئيس مجلس الادارة للهيئة العامة للضمان الاجتماعي 1973 - 1979 ف.
- أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي 1979 - 1986 ف.
- رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للطفولة 1981 - 1985 ف.
- رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المعاقين 1981 - 1985 ف.
- رئيس المجلس الوطني للإستثمارات العقارية 1980 - 1993 ف.
- أمين لجنة الإدارة للهيئة العامة للسياحة 1990 - 1992 ف.
- يشغل حالياً أمين رابطة خبراء شعبية طرابلس، وأمين لجنة الإدارة لصندوق الضمان الاجتماعي.



جمع مرني واخراج

دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع

مصراتة - الجماهيرية العظمى - عمارة التأمين - هاتف: 614593 - فاكس: 614592 - ص.ب: 824